



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد – الدراسات العليا

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع اشارة للعراق

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

ضحى احمد هاشم بحر العلوم

بإشراف

أ.م.د. خضير عباس حسين الوائلي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

{وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ

الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ

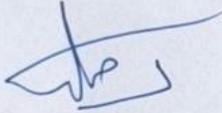
{يُرْشَدُونَ}

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة : الآية 186

إقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة بـ(قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع إشارة للعراق) والعائدة لطالبة الماجستير (ضحى احمد هاشم بحر العلوم) في قسم الاقتصاد. قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات اسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.



الاستاذ الدكتور

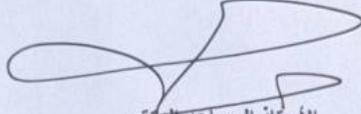
محمد عبد الرسول جاسم

جامعة كربلاء

2024\5\30

إقرار المشرف

أشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ(قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع اشارة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (ضحى احمد هاشم) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الأستاذ المساعد الدكتور

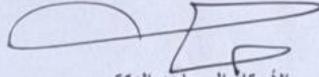
خضير عباس حسين الوائلي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / 2024

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)



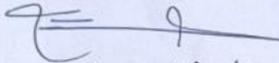
الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ / 2024

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع اشارة للعراق) والمقدمة من قبل الطالبة (ضحى احمد هاشم) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً) .



الأستاذ المساعد الدكتور

نمارق قاسم حسين

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)



الأستاذ الدكتور

طالب حسين فارس الكريطي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

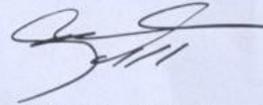


الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)



الأستاذ المساعد الدكتور

سهيلة عبد الزهرة مستور

جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالبة (ضحى احمد هاشم) الموسومة بـ (قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع اشارة للعراق) ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

، الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024/ /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2024/ /

الاهداء

الى :

من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله برھما، إلى من بذلا الكثير، وقدم ما لا يمكن أن

یرد، إليكما تلك الكلمات؛ فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية... أمي وأبي الغاليين

روح جميلة غابت عني كم كنت أتمنى وجودها معي في هذه اللحظة... جدي رحمه الله تعالى

رفیق الدرب، وصدیق الأيام جميعاً مجلوها ومرها أهديك هذا البحث تعبيراً عن شكري... زوجي الحبيب

خالتي ام زوجي امي الثانية واخواتي الغاليات واخ زوجي العزيز واخوات زوجي الحبيبات

من حلت بركة وجودها في حياتي ومن ملأت ضحكاتنا الجميلة عمري... ابنتي رؤيا

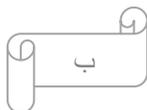
ذلك القلب الذي ينبض في داخل احشائي وكل نبضه منه تزيد حبي... ابنتي شدن

الأصدقاء الأوفياء، الذين ما انفكوا يوماً عن تقديم العون والمساعدة والدعم لي في أحلك الظروف

الأقارب الذين وقفوا إلى جانبي وقدموا لي الدعم، كما وقف أهلي.

إلھم جميعاً أهدي جھدي المتواضع

الباحثة



الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين:

أما بعد؛ من دواعي الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المساعد الدكتور **خضير عباس الوائلي** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولم يدخر جهداً في سبيل إنجازها من دعم وتوجيه، وأسأل الله تعالى أن يوفقه وأن يديم عليه الصحة والعافية والنجاح.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور **توفيق عباس المسعودي** فله مني كل الشكر وجزاه الله خيراً.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما سيبدونه من ملاحظ قيمة تسهم في إغناء المادة العلمية للبحث لإظهاره بصورة ملائمة.

وبمزيد من الاعتزاز والاحترام أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي في قسم الاقتصاد أعضاء الهيئة التدريسية الذين قدموا لي الدعم العلمي والمعنوي طوال مدة دراستي.

والشكر موصول إلى الخبيرين (اللغوي والعلمي) لما أبدياه من ملاحظات قيمة ودقيقة أسهمت في إثراء البحث. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى زملائي في مرحلة الماجستير فأسأل الله تعالى أن يوفقهم.

الباحثة

المستخلص

وتكمن مشكلة البحث في كيفية تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر البؤس الاقتصادي في بلدان مختارة وهي الهند ومصر والعراق اذ يزداد تأثيره في العراق بسبب الظروف الاقتصادية التي تعرض لها العراق، وينطلق البحث من فرضية مفادها انه يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي , الاستثمار المحلي , الادخار المحلي) على مؤشر البؤس الاقتصادي .

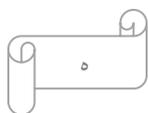
فتحاول بلدان العالم جاهدة ومن بينها العراق معالجة مشكلة البؤس الاقتصادي هو مؤشر يستخدم لتحديد مدى جودة او سوء اداء الاقتصاد الكلي وقياس رفاهية مواطني الدولة اقتصاديا ، إذ يعاني العراق من مشاكل اقتصادية كبيرة من ضعف في مساهمة القطاعات الرئيسية واهمها القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط، وذلك بسبب جملة من الظروف الاقتصادية السياسية والأمنية التي مر بها العراق والتي أدت الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة فضلاً عن تراجع معدلات الاستثمار وضعف الادخارات المحلية بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم مما أدى الى انخفاض القدرة الشرائية لدى الفرد العراقي.

وقد نجحت بعض البلدان في تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي باتباع بعض السياسات الكفيلة بمعالجة المشكلة، لذا سيتطرق البحث الى استعراض تجارب بعض البلدان وهي (الهند , مصر) في مجال مؤشر البؤس الاقتصادي ومحاولة استخلاص الدروس من هذه التجارب وتطبيقها والاستفادة منها في حالة الاقتصاد العراقي.

وتوصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان هنالك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي و (نمو الناتج المحلي الإجمالي , الاستثمار المحلي , الادخار) وتوصي الدراسة بوضع استراتيجيات اقتصادية عن طريق العمل على زيادة الاستثمارات والادخارات ومعالجة مشكلة عدم عدالة توزيع الدخل. عن طريق إيجاد رؤية اقتصادية واضحة ومعالجة الاختلالات التي تسببت في ارتفاع مستويات مؤشر البؤس الاقتصادي.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	رقم
أ	الآية القرآنية	1
ب	الإهداء	2
ج	الشكر والامتنان	3
د	المستخلص	4
هـ - ز	قائمة المحتويات	12
ح - ط	قائمة الجداول	13
ي - ك	قائمة المخططات والاشكال البيانية	14
1	المقدمة	15
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	16
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر البؤس الاقتصادي	17
8	المطلب الأول: مفهوم البؤس الاقتصادي	18
9	المطلب الثاني: أهمية مؤشر البؤس الاقتصادي	19
10	المطلب الثالث: التطورات التي حدثت لمؤشر البؤس الاقتصادي	20
12	المطلب الرابع: المطلب الرابع: الفرق بين الفقر والبؤس الاقتصادي	21
16	المطلب الخامس: متغيرات مؤشر البؤس الاقتصادي	23
24	المبحث الثاني: العلاقة بين مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	24
24	الإطار المفاهيمي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	25
35	المبحث الثالث: علاقة مؤشر البؤس الاقتصادي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	26
39	الفصل الثاني: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة	27
40	المبحث الأول: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند	28
40	المطلب الأول تحليل تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في الهند	
41	أولاً: تطور معدلات التضخم في الهند للمدة (2004-2022)	29
42	ثانياً: تطور معدل البطالة في الهند للمدة (2004-2022)	30
44	ثالثاً: تطور سعر فائدة الاقراض في الهند للمدة (2004-2022)	31
45	رابعاً: تحليل تطور نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الهند للمدة (2004-2022)	32
47	خامساً: تحليل تطور مؤشر البؤس لارثر و هانك في الهند للمدة (2004-2022)	33
49	المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند	
49	أولاً: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الهند للمدة (2004-2022)	34
50	ثانياً: تحليل تطور معدلات الفقر في الهند للمدة (2004-2022)	35
52	ثالثاً: تحليل تطور الاستثمار المحلي في الهند للمدة (2004-2022)	36
54	رابعاً: تحليل تطور الادخار المحلي في الهند للمدة (2004-2022)	37
56	المبحث الثاني: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر	38



56	المطلب الاول: تحليل تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في مصر	
39	اولاً. تطور معدلات التضخم في مصر للمدة (2004-2022)	
40	ثانياً. تطور معدل البطالة في مصر للمدة (2004-2022)	
41	ثالثاً. تطور سعر فائدة الاقراض في مصر للمدة (2004-2022)	
42	رابعاً. تحليل تطور نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر للمدة (2004-2022)	
43	خامساً. تحليل تطور مؤشر البؤس لأرثر و هانك في مصر للمدة (2004-2022)	
65	المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر	
44	اولاً. تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2004-2022)	
45	ثانياً. تحليل تطور معدلات الفقر في مصر للمدة (2004-2022)	
46	ثالثاً. تحليل تطور الاستثمار المحلي في مصر للمدة (2004-2022)	
47	رابعاً. تحليل تطور الادخار المحلي في مصر للمدة (2004-2022)	
48	المبحث الثالث: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق	
72	المطلب الاول: تحليل تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق	
49	اولاً. تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)	
50	ثانياً. تطور معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)	
51	ثالثاً. تحليل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2004-2022)	
52	رابعاً. تطور سعر فائدة الاقراض في العراق للمدة (2004-2022)	
53	خامساً. تحليل تطور مؤشر البؤس لأرثر و هانك في العراق للمدة (2004-2022)	
83	المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق	
54	اولاً. تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)	
55	ثانياً. تحليل تطور معدلات الفقر في العراق للمدة (2004-2022)	
56	ثالثاً. تحليل تطور الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022)	
57	رابعاً. تحليل تطور الادخار المحلي في العراق للمدة (2004-2022)	
58	الفصل الثالث: قياس وتحليل تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان العينة	
59	المبحث الأول: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند	90
60	المطلب الأول: توصيف النماذج القياسية في الهند	92
61	المطلب الثاني: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	92
62	المطلب الثالث: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في الهند	93
62	المطلب الرابع: تقدير دالة الاستثمار (INV)	98
63	المطلب الخامس: تقدير دالة الادخار (AS)	102
64	المبحث الثاني: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر	

106	المطلب الاول: توصيف النماذج القياسية في مصر	65
106	المطلب الثاني: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	66
107	المطلب الثالث: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في مصر	67
111	المطلب الرابع: تقدير دالة الاستثمار (INV)	68
116	المطلب الخامس: تقدير دالة الادخار (AS)	69
	المبحث الثالث: قياس مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق	70
120	المطلب الاول: توصيف النماذج القياسية في العراق	71
120	المطلب الثاني: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	72
121	المطلب الثالث: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في العراق	73
125	المطلب الرابع: تقدير دالة الاستثمار (INV)	74
130	المطلب الخامس: تقدير دالة الادخار (AS)	75
135	الاستنتاجات والتوصيات	76
138	المراجع والمصادر	77
150	الملاحق	78

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
41	معدل التضخم في الهند للمدة (2004 – 2022)	1
43	معدل البطالة في الهند للمدة (2004- 2022)	2
45	سعر فائدة الاقراض في الهند للمدة (2004- 2022)	3
46	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند للمدة (2004- 2022)	4
48	تحليل مؤشر اليوس لارثر وهانك في الهند للمدة (2004- 2022)	5
50	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية في الهند للمدة (2004- 2022)	6
51	معدل الفقر في الهند للمدة (2004- 2022)	7
53	الاستثمار المحلي في الهند للمدة (2004- 2022)	8
54	الادخار المحلي في الهند للمدة (2004- 2022)	9
57	معدل التضخم في مصر للمدة (2004 – 2022)	10
59	معدل البطالة في مصر للمدة (2004- 2022)	11
60	سعر فائدة الاقراض في مصر للمدة (2004- 2022)	12
62	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2004- 2022)	13
64	تحليل مؤشر اليوس لارثر و هانك في مصر للمدة (2004- 2022)	14
66	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مصر ومعدل النمو للمدة (2004- 2022)	15
67	نسبة الفقر في مصر للمدة (2004- 2022)	16
69	الاستثمار المحلي في مصر للمدة (2004- 2022)	17
70	نسبة الادخار المحلي في الاقتصاد المصري من الناتج المحلي الاجمالي (2004- 2022)	18
74	معدل التضخم في العراق للمدة (2004- 2022)	19
76	تطور معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2022)	20
77	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2004- 2022)	21
79	سعر فائدة الاقراض في العراق للمدة (2004- 2022)	22
81	تحليل مؤشر اليوس لارثر وهانك في العراق للمدة (2004- 2022)	23
84	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ومعدل النمو للمدة (2004- 2022)	24
85	معدل الفقر في العراق للمدة (2004- 2022)	25
87	نسبة الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)	26
89	نسبة الادخار المحلي في العراق للمدة (2004 – 20022)	27
92	اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع في الهند	28
94	تقدير دالة (GDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الهند	29
94	اختبار الحدود لدالة GDP في الهند	29
95	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة GDP في الهند	31
95	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة GDP في الهند	32
97	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة GDP في الهند	33
98	تقدير دالة الاستثمار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الهند	34
99	اختبار الحدود لدالة الاستثمار في الهند	35
99	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الاستثمار في الهند	36
100	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في الهند	37

101	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة الاستثمار في الهند	38
102	تقدير دالة الادخار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الهند	39
103	اختبار الحدود لدالة الادخار في الهند	40
103	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الادخار في الهند	41
104	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الادخار في الهند	42
105	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة الادخار في الهند	43
107	اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع في مصر	44
108	تقدير دالة (GDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في مصر	45
108	اختبار الحدود لدالة GDP في مصر	46
109	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة GDP في مصر	47
109	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة GDP في مصر	48
110	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة GDP في مصر	49
112	تقدير دالة الاستثمار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في مصر	50
112	اختبار الحدود لدالة الاستثمار في مصر	51
113	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الاستثمار في مصر	52
113	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في مصر	53
115	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة الاستثمار في مصر	54
116	تقدير دالة الادخار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في مصر	55
117	اختبار الحدود لدالة الادخار في مصر	56
117	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الادخار في مصر	57
117	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الادخار في مصر	58
119	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة الادخار في مصر	59
120	اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع في العراق	60
121	تقدير دالة (GDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في العراق	61
122	اختبار الحدود لدالة GDP في العراق	62
123	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة GDP في العراق	63
123	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة GDP في العراق	64
124	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة GDP في العراق	65
125	تقدير دالة الاستثمار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في العراق	66
126	اختبار الحدود لدالة الاستثمار في العراق	67
127	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الاستثمار في العراق	68
127	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في العراق	69
128	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة الاستثمار في العراق	70
130	تقدير دالة الادخار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في العراق	71
131	اختبار الحدود لدالة الادخار في العراق	72
131	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الادخار في العراق	73
132	اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الادخار في العراق	74
133	تقدير معالم الاجل الطويل والقصير لدالة الادخار في العراق	75

قائمة الاشكال البياني

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
42	معدل التضخم في الهند للمدة (2004 – 2022)	1
43	معدل البطالة في الهند للمدة (2004- 2022)	2
44	سعر فائدة الاقراض في الهند للمدة (2004- 2022)	3
46	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند للمدة (2004- 2022)	4
48	تحليل مؤشر البؤس لارثر و هانك في الهند للمدة (2004- 2022)	5
50	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية في الهند للمدة (2004- 2022)	6
52	تطور معدل الفقر في الهند للمدة (2004- 2022)	7
53	نمو الاستثمار المحلي في الهند للمدة (2004- 2022)	8
55	نمو الادخار المحلي في الهند للمدة (2004- 2022)	9
58	معدل التضخم في مصر للمدة (2004 – 2022)	10
59	معدل البطالة في مصر للمدة (2004- 2022)	11
61	سعر فائدة الاقراض في مصر للمدة (2004- 2022)	12
62	تطور نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر للمدة (2004- 2022)	13
65	تطور مؤشر البؤس لارثر و هانك في مصر للمدة (2004- 2022)	14
66	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مصر ومعدل النمو للمدة (2004- 2022)	15
68	تطور نسبة الفقر في مصر للمدة (2004- 2022)	16
69	نمو الاستثمار المحلي في مصر للمدة (2004- 2022)	17
71	تطور الادخار المحلي في الاقتصاد المصري من الناتج المحلي الاجمالي (2004- 2022)	18
75	تطور معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2022)	19
76	معدل البطالة في العراق للمدة (2004- 2022)	20
78	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2004- 2022)	21
79	سعر فائدة الاقراض في العراق للمدة (2004- 2022)	22
82	تطور مؤشر البؤس لارثر و هانك في العراق للمدة (2004- 2022)	23
84	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ومعدل النمو للمدة (2004- 2022)	24
86	معدلات الفقر في العراق للمدة (2004- 2022)	25
88	نمو الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)	26
89	نمو الادخار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2022)	27
96	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة GDP في الهند	28
97	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الانموذج لدالة GDP في الهند	29
100	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة الاستثمار في الهند	30
101	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الانموذج لدالة الاستثمار في الهند	31
104	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة الادخار في الهند	32
105	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الانموذج لدالة الادخار في الهند	33
110	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة GDP في مصر	34
111	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الانموذج لدالة GDP في مصر	35
114	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة الاستثمار في مصر	36

115	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج لدالة الاستثمار في مصر	37
118	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة الادخار في مصر	38
119	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج لدالة الادخار في مصر	39
123	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة GDP في العراق	40
125	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج لدالة GDP في العراق	41
128	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة الاستثمار في العراق	42
129	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج لدالة الاستثمار في العراق	43
132	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية لدالة الادخار في العراق	44
134	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج لدالة الادخار في العراق	45

المقدمة

يعد مؤشر البؤس الاقتصادي مؤشرا مهما جدا في تحديد الملامح العامة لاقتصاد الدول فهو يشكل احد اهم المؤشرات التي تهتم بحسابها الدول سواء كانت متقدمة او نامية لما لها من اثار اقتصادية كبيرة على مستويات الدخل ومستويات المعيشة فضلا عن المتغيرات الكلية الاخرى ، فتهدف الأنظمة الاقتصادية الى معالجة هذه المشكلة ويجاد الحلول المناسبة لها او التخفيف من حدتها كونها تمثل انعكاسا للسياسات التي تتخذها الدول المختلفة للتأثير في حركة ومسار اقتصادها الوطني، ويرتبط الفقر بارتفاع معدلات العنف والجريمة واليأس من جدوى الحياة والانتحار بل وانتشار النظرة السلبية في التعامل مع قضايا المجتمع إلى جانب الإحباطات الاجتماعية في معظم الدول الفقيرة.

مشكلة البحث: تعد مشكلة البؤس من اهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع لما يترتب عليها من اثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل وحتى الامني لذلك لا بد من معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية عليه. هل يعاني الاقتصاد العراقي من البؤس الاقتصادي بدلالة تأثيرات المتغيرات الاقتصادية الكلية عليه .

اهمية البحث: للبحث اهمية كبيرة من كونه مرآة تبين اهم المشاكل الاقتصادية.

فرضية البحث: وينطلق البحث من فرضية مفادها انه يوجد تأثير سلبي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي , الاستثمارات المحلية, الادخار المحلي) على مؤشر البؤس الاقتصادي في بلدان العينة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مؤشر البؤس الاقتصادي واهم تطوراتاه فضلاً عن تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر البؤس في وماهي الاليات التي يمكن ان تتبع في تقليل من حدة هذه المشكلة وقياس العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية .

منهجية البحث: واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الأفكار والاطر النظرية في الجانب النظري من البحث واسلوب وصفي كمي بطرق قياسية في الجانب العملي من البحث باستخدام الانموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث في دراسة وتحليل واقع البلدان المختارة (الهند , مصر , العراق)، أما الحدود الزمانية للبحث فتتضمن المدة (2004 – 2022).

هيكلية البحث: تقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للبؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتضمن مبحثين خصص المبحث الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للبؤس الاقتصادي، في حين تعرض المبحث الثاني لدراسة العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تناول الفصل الثاني تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق، وتم تقسيمه على ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول بتحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند، فيما تناول المبحث الثاني تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر، أما المبحث الثالث فركز على تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

جاء الفصل الثالث بعنوان قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ قسم على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول قياس وتحليل مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند، في حين تناول المبحث الثاني الأول قياس وتحليل مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول الأول قياس وتحليل مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

أولاً. الدراسات العربية

أ. دراسة هاجر حسين سلمان، 2022

عنوان الدراسة: تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)

يهدف البحث الى حساب مؤشر البؤس للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)، اذ تبرز مشكلة البحث في ان البؤس الاقتصادي يزداد اتساعاً وشدة في العراق بسبب الظروف الاقتصادية التي يتعرض لها البلد والذي انعكس على الحقبات الزمنية التي تضمنتها دراسة مؤشر البؤس في الاقتصاد العراقي. ومن اهم ما

توصل اليه البحث ان الاقتصاد العراقي مر بمرحلتين مهمتين خلال مدة الدراسة الممتدة من عام 1990 الى عام 2018 في قياس مؤشر البؤس الاقتصادي اذ شهد تذبذب في هذه المراحل بين الارتفاع والانخفاض بسبب الأوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي. وتوصي الدراسة بتقليل مسببات هذه المشكلة وذلك بالعمل على تخفيض معدلات البؤس الاقتصادي من خلال ايجاد رؤية اقتصادية واضحة المعالم للنهوض بالاقتصاد العراقي لتحقيق الرفاهية لكافة افراد المجتمع العراقي وتحسين نوعية حياتهم.

ب. دراسة احمد فتحي عبد المجيد، 2004

عنوان الدراسة: أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفسير آلية التأثيرات المتولدة عن السياسات الاقتصادية الكلية في اتجاهات تحقيق المعدلات المرغوبة لخفض الفقر. وتكمن مشكلة البحث في التشوهات التي تنتاب السياسات الاقتصادية الكلية لأغلب الدول النامية كانت قد ولدت نتائج غير مرغوبة في النمو الاقتصادي ولاسيما في ظل التباين المرتفع لتوزيع ثمار النمو من جانب، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي من جانب آخر مما تركت تأثيراتها غير المرغوبة باتجاه تزايد معدلات الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات الاقتصاد الكلي غير الفعالة في الاقتصادات النامية، كلها عوامل ولدت اقتصاديات غير فعالة في تلك الدول لتفعيل متغيرات سياسة الاقتصاد الكلي، وعلى هذا الأساس، ينبغي تحقيق التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي بما يؤمن الحد من اضطراب السوق وما قد يترتب عليه من أعباء أكبر للحد من نسب الفقر.

ج. دراسة وسام حسين علوان الطيف، 2018

عنوان الدراسة: السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2016)

تهدف الدراسة الى التعرف على السياسات المتبعة لتخفيف حدة الفقر وتوضيح دور السياسة المالية بين تلك السياسات والتعرف على بعض مؤشرات الفقر في العراق والعمل على ربطها بمؤشرات سياسة النفقات والايادات خلال مدة البحث وبيان مدى قدرة السياسة المالية في التأثير على الفقر وتوزيع الدخل، وتكمن مشكلة البحث في ان سياسات الحكومات المتعاقبة في العراق لمدة طويلة الى تقاوم ظاهرة الفقر بدلاً من تخفيفها او معالجتها وكان دور السياسة المالية في معالجتها غامضاً وغير ممنهج، وتنص فرضية البحث على أن هناك دوراً إيجابياً للسياسة المالية عن طريق أدواتها في علاج الفقر من خلال تأثيرها في وضع

السياسات المناسبة ترفع مستويات النمو الاقتصادي وتقلل من التباين في توزيع الدخل. وتوصلت الدراسة الى ان للسياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي ودعمه من خلال رفع معدلات الاستثمارات والادخار من جهة، وتحقيق أفضل للموارد من جهة أخرى، وذلك من أجل رفع المستوى التعليمي والصحي للأفراد في البلاد. وهو شكل ينمي طاقاتهم الجسدية والعقلية. واوصت الدراسة الى إعادة هيكلة السياسة المالية للبلاد في جانبين، النفقات والإيرادات كالمصرف على إنتاج السلع الاستثمارية من جهة، في حين أن جانب الإيرادات لا يعتمد على مورد واحد للدخل مثل إيرادات النفط

الدراسات الأجنبية

A. Heinz Welsch, 2007

عنوان الدراسة: الاقتصاد الكلي والرضا عن الحياة: إعادة النظر في "مؤشر البؤس"

تعيد هذه الورقة النظر في العلاقة بين الاقتصاد الكلي والرفاهية الذاتية من خلال تضمين معدل النمو وسعر الفائدة طويل الأجل كمتغيرات إضافية.

وباستخدام البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للرضا عن الحياة، ظهرت أدلة تشير إلى أن الرفاهية الذاتية للمواطنين الأوروبيين ترتبط عكسيا بالتضخم والبطالة. باستخدام "مؤشر بارو للبؤس"، ويتلخص البحث إلى أن الناس يهتمون بالنمو والتوظيف من ناحية والاستقرار من ناحية أخرى، حيث يمكن بدلاً من ذلك أن يستحوذ على الاستقرار معدل التضخم أو سعر الفائدة طويل الأجل.

B. Nianyong Wang, 2013

عنوان الدراسة: الهيكل المالي، ومؤشر البؤس، والنمو الاقتصادي: تجارب السلاسل الزمنية من باكستان

قامت هذه الدراسة بتحليل تأثير الهيكل المالي ومؤشر البؤس على النمو الاقتصادي في باكستان. باعتماد انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL). وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع؛ مؤشر التنمية المالية (FDI) ومؤشر البؤس كمتغيرين مستقلين؛ وتشير النتائج المتحققة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المتضمنة في الانموذج ومؤشر البؤس. واوصت الدراسة الحكومة إلى إصلاح

مناسب في القطاع المالي والقطاع الخارجي من أجل تحقيق المستوى المرغوب فيه من النمو الاقتصادي في باكستان. والحد من البطالة والتضخم.

Okebuno Sunday, 2018

عنوان الدراسة: أداء الاقتصاد الكلي والرفاهية الاقتصادية في نيجيريا: أدلة من مؤشر هانكي للبوأس

قامت هذه الدراسة بتوضيح دور أداء الاقتصاد الكلي في تحسين رفاهية الناس. باستخدام النمو الاقتصادي والديون وموقف السياسة المالية وموقف السياسة النقدية وكفاءة الحوكمة كمقاييس لأداء الاقتصاد الكلي. وتشير النتيجة التي تم الحصول عليها إلى النمو الاقتصادي، من خلال التخصيص و كفاءة التوزيع، تولد تحسين الرفاهية. وتوصي الدراسة بأن تعيد السلطة النقدية النظر في موقفها الحالي بشأن الحفاظ على معدل إعادة خصم مرتفع للغاية.

قدمت الباحثة دراسة حول مؤشر البوأس لارثر اوكون والذي يجمع معدل البطالة السنوية مع معدل التضخم السنوية وكيف يؤدي ارتفاع مؤشرهما الى ارتفاع مؤشر البوأس على الرغم من اختلاف نسبهما في البلدان المختاره وتناولت ايضا مؤشر هينك والذي يتكون من مجموع معدل البطالة مع معدل التضخم بالاضافة الى سعر فائدة الاقراض ونطرح منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وان ارتفاع كل هذه المتغيرات ماعدا معدل نمو نصيب الفرد له سلبي على الاقتصاد يؤدي الى ارتفاع مؤشر البوأس اما ارتفاع نصيب الفرد فله تأثير ايجابي على الاقتصاد يؤدي الى انخفاض مؤشر البوأس الاقتصادي وتوصي الدراسة لكي نخفض مؤشر البوأس الاقتصادي لذلك لا بد من توجيه السياسة المالية من اجل اعادة توزيع الدخل من طبقات المجتمع وتقليل نسبة الفقر والقضاء على البطالة وكذلك خفض معدلات التضخم وكذلك توجيه السياسة النقدية لتخفيض سعر فائدة الاقراض وذلك لجذب البنوك التجارية والمستثمرين لزيادة الاستثمارات والادخارات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي لمؤشر البؤس الاقتصادي وبعض

المتغيرات الاقتصادية الكلية

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لمؤشر البؤس الاقتصادي

المبحث الثاني: العلاقة بين مؤشر البؤس وبعض
المتغيرات الاقتصادية الكلية

الفصل الاول

التمهيد

يمثل مؤشر البؤس الاقتصادي أحد أهم القضايا الجوهرية التي يتوقف عليها استمرار عملية التنمية الاقتصادية والتي تسعى الدول إلى الحد منه ضمن سياستها الاقتصادية فقد اثار مسألة البؤس مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين الاقتصاديين، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية. فتهدف هذه الدول إلى معالجة مشكلة البؤس التي تواجهها وإيجاد الحلول المناسبة له أو التخفيف من حدتها حيث يشكل مصدر قلق للكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فإن معالجته تمثل انعكاساً للسياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول للتأثير على حركة ومسار النشاط الاقتصادي، فسيتناول هذا الفصل دراسة الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر البؤس الاقتصادي من خلال مفهوم وأهمية البؤس الاقتصادي ومكوناته وتوضيح أهم التطورات التي حدثت لمؤشر البؤس الاقتصادي مع بيان الفرق بينه وبين مفهوم الفقر، بالإضافة إلى علاقته مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتناول هذا الفصل مبحثين :

المبحث الاول :الاطار المفاهيمي لمؤشر البؤس الاقتصادي

المبحث الثاني : العلاقة بين مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للبؤس الاقتصادي

المطلب الاول: البؤس الاقتصادي في اللغة

كان مؤشر البؤس الاقتصادي من أهم المحاولات المبكرة لتطوير مؤشر مركب يضم مجموعة من المؤشرات تتبع ظروف الاقتصاد الكلي لدورة اعمالها. وعرفه آرثر اوكون بأنه مجموع معدل البطالة المعدل موسميا ومعدل التضخم السنوي لاقتصاد بلد معين، إذ أنّ ارتفاع في التضخم والبطالة سيكون له تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة على الدولة. وعرفه أيضا روبرت بارو بأنه (مجموع معدلات البطالة والتضخم السنوية ومعدلات الفائدة الاسمية طويلة الاجل ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)⁽¹⁾.

ومؤشر البؤس هو معدل البطالة المعدل موسميا ومعدل التضخم السنوي⁽²⁾، ويعد مؤشر البؤس حسب التضخم والبطالة هما المحركان لبؤس السكان، لذلك يعتمد مؤشرها على هذين المتغيرين، و يتأثر كل من التضخم والبطالة بحالة اقتصاد البلد⁽³⁾.

ويهدف مؤشر البؤس الى قياس درجة الصعوبات الاقتصادية التي يشعر بها عامة السكان بسبب مخاطر البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، يتم احتساب مشر البؤس عن طريق إضافة معدل البطالة المعدل موسميا الى معدل التضخم، نظرا لأن كلا من البطالة والتضخم يعدان ضارين بالرفاهية الاقتصادية للفرد، يمكن استخدام قيمتهما المشتركة كمؤشر للرفاهية الاقتصادية، يعد مؤشر البؤس الذي قدمه آرثر أوكون ، مجموع التضخم والبطالة لتقديم لمحة سريعة عن الاقتصاد الأمريكي. وكلما ارتفع المؤشر، زاد البؤس الذي يشعر

¹-رحيم كاظم حسن الشرع و هاجر حسين سلمان، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2018)، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهرين، المجلد 3، العدد 1، 2022، ص260.

²- J I Ubah et al, Misery and Economic Growth Nexus in Nigeria; Implications for Electrical Energy Management, Department of Economics & Development Studies, Covenant University, Ota, Nigeria, 2021, p1.

³- Björn Katzmann, Gustav Veres, Economic Freedom, and the Effect on Misery, Bachelor's thesis in Economics, School of Business, Economics and Law University of Gothenburg, 2021, p4.

به المواطنون العاديون. وقد تم تطويره مؤخراً ليشمل مؤشرات اقتصادية أخرى مثل معدلات الاقراض المصرفي (1).

ويُعرف البؤس الاقتصادي بأنه مجموع البطالة والتضخم والاقراض المصرفي مطروحاً منه النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد⁽²⁾ (ويمكننا تعريف مؤشر البؤس الاقتصادي بأنه مؤشر يقيس درجة رفاهية السكان وذلك عن طريق الجمع بين معدلات البطالة والتضخم واسعار الفائدة الاسمية مطروح منهم نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل على انخفاض رفاهية السكان والعكس صحيح) يرجع كثير ممن اسباب البؤس الاقتصادي الى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وسط ارتفاع معدلات البطالة والتضخم المتفشي يرجع كثير ممن اسباب البؤس الاقتصادي الى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وسط ارتفاع معدلات البطالة والتضخم المتفشي.

المطلب الثاني: أهمية مؤشر البؤس الاقتصادي

تم تصميم الانظمة الاقتصادية لمعالجة المشكلات التي تواجه اقتصاداتها وإيجاد الحلول المناسبة، أو التخفيف من قيودها، والسيطرة على الاقتصاد الكلي مهم للغاية لجميع البلدان لأنه يعكس المشاكل التي تعالجها السياسات الحالية يعد مؤشر البؤس الاقتصادي مؤشراً جديداً تستخدمه الدول المختلفة لمراقبة تحركاتها وعملياتها الاقتصادية الوطنية ، فهو يشكل مشكلة أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية. إذ تعاني الدول النامية من صعوبات اقتصادية شديدة، وهو امر مقلق أكثر من البلدان المتقدمة، مما دفع الباحثين الى تطوير البرامج وتخطط الى تخفيض قيمة هذا المؤشر لان رقم هذا المؤشر الاقل هو الافضل للبدان . مؤشر البؤس الاقتصادي هو مؤشر يستخدم للحكم على مدى اداء الاقتصاد وقياس الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة ببساطة يكون ذلك عن طريق إضافة معدل البطالة الى معدل التضخم، فضلا عن متغيرات اخرى مثل معدلات الفائدة أو الانتاجية المحلية أو معدلات النمو الاقتصادي، إذ تشير الزيادة في هذا المؤشر الى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض رفاهية السكان (3).

¹ - Clay Halton, Misery Index: Definition, Components, History, and Limitations, 2022, (investopedia.com).

² -رحيم كاظم الشرع و هاجر حسين سلمان اثر الاستثمار في الحد من اثار البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2018) ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، وزارة المالية، مركز التدريب المالي والمحاسبي، المجلد الثاني، العدد 2022، 5، ص 260 .

³ - رحيم كاظم حسن الشرع وهاجر حسين سلمان، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)، مصدر سابق، ص 20.

المطلب الثالث: تطور مؤشر البؤس الاقتصادي

تم اقتراح المؤشر لأول مرة من قبل الاقتصادي آرثر اوكون في أوائل السبعينيات 1973-1986 هو شخص ترأس مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد رئيس الولايات المتحدة ليندون جونسون (المعروف آنذاك باسم "مؤشر الانزعاج) أو عدم الراحة الذي عن طريقه يزود أكون رئيس الولايات المتحدة بإحصائيات حول الرفاهية الاقتصادية للبلاد ، عن طريق احتساب معدل التضخم الوطني ومعدل البطالة (1).

إنَّ سبب وضع مؤشر البؤس هو سبب ارتفاع اسعار النفط بشكل حاد ومستمر في السبعينيات والذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع بسبب ارتفاع اسعار نفقات عوامل الانتاج والذي ادى الى زيادة الاجور بسبب ارتفاع اسعار عوامل الانتاج وتسمى هذه الحالة بالتضخم الناشئ عن زيادة التكاليف وقد ادى ارتفاع اسعار عوامل الانتاج الى انخفاض معدل الانتاج وكذلك انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب على العمال مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة (2).

إنَّ اول مؤشر وضع من قبل آرثر اوكون عن طريق جمع بسيط لمعدلات البطالة والتضخم السنوية ولذلك لفهم وضع الاقتصاد إذ يرتفع البؤس الذي يشعر به المواطنون بارتفاع هذا المؤشر بعد ان تم قطع الروابط النهائية من قبل الرئيس نيسكون في السبعينيات بين الدولار والذهب مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة لعدة أعوام في الولايات المتحدة وتسمى هذه الظاهرة بالركود التضخمي ، قام الاقتصاديون بإيجاد افكار بديلة لان هذه الظاهرة لم تتناسب مع نظريات الاقتصاد الكلي السائدة كما اعتقدوا في ذلك الوقت ان التضخم والبطالة سيعملان على تعويض بعضهما البعض كما ان بينهما علاقة عكسية ويجب الا يرتفع معدلاتهما في نفس الوقت ويحسب المؤشر وفق المعادلة التالية :

$$MI=un + inf$$

إذ إنَّ ::

OMI: مؤشر البؤس الاقتصادي

UN: معدل البطالة

¹-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، مؤشر البؤس، السنة الثانية، العدد 35 ،2021،ص1.
²-محمد خليل البحيصي، ظاهرة الركود التضخمي بين النظرية والتطبيق ،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018،ص40.

Inf: معدل التضخم

خضع مؤشر البؤس لعدة تعديلات اولها عن طريق الاقتصادي روبرت بارو في جامعة هارفارد أنشأ أول مؤشر للبؤس بارو في عام 1999 عن طريق اضافة اسعار الفائدة الى مؤشر البؤس الاولي وطرح منه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (1).

$$OMI=(INF +UNE +r)-\Delta GDP$$

OMI: مؤشر البؤس بارو

INF: معدل التضخم

UNE: معدل البطالة

r: معدل الفائدة الاسمي

ΔGDP : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

ثم قام الخبير الاقتصادي ستيف هانك في جامعة جونز هوبكنز في عام 2011 بتعديل مؤشر بارو للبؤس ووسع تطبيقه ليستعمل كمؤشر عبر البلاد (مؤشر هانك للبؤس الاقتصادي) هو مجموع البطالة والتضخم ومعدلات اقراض البنوك مطروحاً منه التغير النسبي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (2).

$$HMI=INF+ UN+r -\Delta GDP$$

¹- هدى عكرش، ما هو مؤشر البؤس الاقتصادي، موقع كرسي للتعليم، 2023، على الرابط <https://coursee.org>
²- مؤشر البؤس.. ما هي الدول التعيسة والسعيدة على مستوى العالم؟، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://daqaeg.net>

المطلب الرابع: الفرق بين الفقر والبؤس الاقتصادي

اولا: مفهوم الفقر

يعد الفقر مفهوماً مجرداً نسبياً، فمن ناحية يحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية معقدة ومتشابهة للغاية، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وادوات القياس والمستويات الفكرية والأخلاقية، ومن ناحية أخرى فإن خلفية أولئك الذين يدرسون هذه الظاهرة، والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر، تدور حول الحرمان النسبي لفئة اجتماعية معينة، وبعد ذلك تختلف التعريفات في حدودها ومكوناتها (1).

يمكن أن يشير مفهوم الفقر البسيط الى مستوى معيشة منخفض للفرد أو للأسرة، أي الحرمان المادي، الذي يتمثل في شكل انخفاض كمية ونوعية استهلاك الغذاء، وانخفاض مستويات الصحة والتعليم وظروف السكان، والحرمان من السلع والأصول المادية المعمرة (أو الدائمة) الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة المواقف الصعبة مثل المرض والعجز والبطالة والكوارث والأزمات، عرف الفقر أيضاً بأنه نقص في الضروريات، لاسيما الغذاء والسكن والأرض والأصول الأخرى (بمعنى عدم توفر الحد الأدنى من ضروريات الحياة). الفقر أيضاً نقص في الموارد المتعددة، مما يؤدي الى الحرمان المادي ومن ثم يتجلى الفقر في عدم القدرة على بلوغ مستوى معيشي مادي معين، يركز هذا الوصف على مستويات المعيشة المادية القابلة للقياس المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع في وقت معين، ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على توفير حد أدنى معين من مستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة (2).

ثانياً: أسباب الفقر

يعود ظهور الفقر وتزايد معدلاته الى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية التي تختلف فيما بينها ومن هذه العوامل (3):

1- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، 2001، ص 19.

2 - واين نافزجر، التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2018، ص 228.

3- مصطفى محمد عبيد جاسم الفلاح، قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في الاقتصاد العراقي للمدة من 1996-2019، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2020، ص 19.

1-زيادة السكان

إنَّ للنمو السكاني تأثيراً ايجابياً وسلبياً على النمو الاقتصادي فيكون تأثير النمو السكاني ايجابي في حال الموارد الاقتصادية غير مستغلة او متوفرة اما اذا كان هناك ضعف بالموارد الاقتصادية فان الزيادة السكانية تؤدي الى الفقر.

2-انخفاض مستويات النمو الاقتصادي

إنَّ النمو الاقتصادي هو زياده في متوسط دخل الفرد وبرز اتجاهان في هذا الموضوع الاتجاه الاول هو ان زيادة النمو الاقتصادي يؤدي الى القضاء على الفقر وذلك عن طريق تحول الافراد من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ويؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الاجور أما الاتجاه الثاني قال بأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي عندما يصاحبه زيادة التفاوت في توزيع الدخل عندها سيحصل الأغنياء على دخل اعلى من الفقراء الذين لا يملكون سوى قوة العمل وعندها يؤدي النمو الى الفقر.

3- التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل

إنَّ التفاوت في توزيع الدخل تعد مشكلة خطيرة تهدد البلدان إنَّ من اسباب الفقر هو عدم العدالة في توزيع الدخل اذ تؤدي الى اثراء بعض الافراد وفقير بعضهم لآخر .

ثالثاً: مؤشرات قياس الفقر

هناك عدة مؤشرات لقياس الفقر منها (1) :

1-مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

كانت اول المحاولات لقياس الفقر تتم عن طريق قياس مستوى المعيشة بحيث يعتمد هذا المؤشر على دخل الاسرة أو الفرد لأنه يعبر عن قدرة الفرد في الحصول على الخدمات والسلع الاستهلاكية اللازمة لمعيشته وكلما قل متوسط نصيب الفرد دل على ارتفاع مؤشر الفقر.

¹تمزوت بحلول ، فضيل عبد الكريم، الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في الجزائر، مجلة الرواق، جامعة وهران احمد بن احمد، العدد9، ديسمبر 2017، ص222.

2- مؤشر الاستهلاك

ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة حجم انفاق الفرد على المواد الغذائية كلما ازداد حجم الانفاق على المواد الغذائية قل الانفاق على السلع الغير ضرورية وهذا يعني ارتفاع مستوى معيشة الفرد.

3- مؤشر الحاجات الأساسية

يمثل الحياة الانسانية للفرد بطريقة مقبولة وتمثل القيمة الاجمالية للحد الأدنى من الحاجات الاساسية ويتمثل الحد الأدنى ب((بخط الفقر)) وتمثل الحاجات الاساسية بالطعام والشراب والمسكن والرعاية الصحية والتعليم .

4- مؤشر خط الفقر

هو ادنى مستوى للمعيشة ويعرف بأنه قيمة الأنفاق التي يجب الوصول اليها حتى لا يعد الفرد فقيراً ويقسم خط الفقر على درجات كالتالي(1):.

أ-الفقر المطلق

ويقصد به الافراد الغير قادرين على الحصول على الموارد اللازمة لإشباع حاجاتهم الاساسية ويعيشون هؤلاء الافراد تحت ادنى مستوى للدخل الحقيقي(2) وهناك اتجاهين لتحديد خط الفقر المطلق هما :

الاتجاه الأول : النمط الغذائي المقترح

يقوم هذا الاسلوب على تحديد حاجة الفرد من سلة المواد الغذائية التي تحتوي على السرعات الحرارية وبأقل كلفة وتحدد محتويات هذه السلة من قبل مختصين بالتغذية وإنَّ تكلفة السلة تحسب بأدنى الاسعار ويحسب خط الفقر المطلق لهذا الاتجاه على مستوى الأسرة كما يلي:

$$Pa=k/R$$

إذ إنَّ:

$$Pa = \text{خط الفقر المطلق}$$

$$k = \text{التكلفة المحسوبة لسلة المواد}$$

$$R = \text{نسبة الانفاق الغذائي الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي}$$

¹-مهند عودة شهيب الكنانى، برنامج تنمية الاقاليم ومؤشرات الفقر والبطالة في العراق للمدة (2006-2018) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2020، ص34.

²- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، الطبعة الانكليزية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2006، ص214.

الاتجاه الثاني : النمط الغذائي الفعلي

يقوم هذا الاتجاه على حساب الحصة الاجمالية للفرد من السرعات للفئات الداخلية للأسرة

$$Pa=n*ca$$

إذ إن :

n = عدد افراد الأسرة

ca = حاجاته الأساسية (الضرورية) كالغذاء والملبس وغيرها ومتوسط إنفاق الفرد لإشباع الحاجات الأساسية وتحدد اسعار وكميات السلع في السلة الغذائية وغير الغذائية على اساس الحاجة الفعلية والاستهلاك الفعلي من السرعات الحرارية.

ب-الفقر النسبي

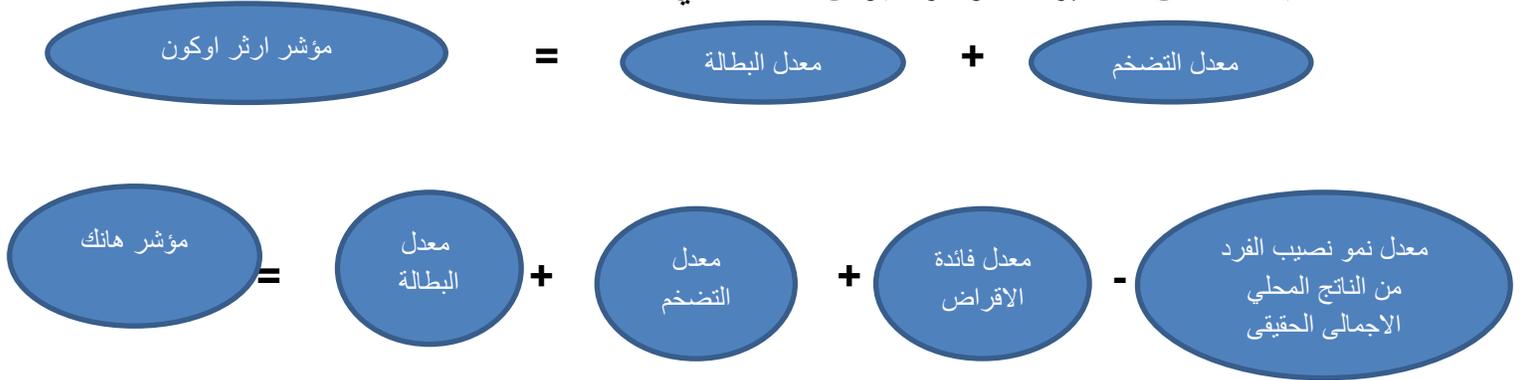
يتحدد هذا النوع من الفقر وفقا للموقع النسبي للأسرة أو الفرد في المجتمع ويتغير خط الفقر النسبي بتغير الدخل ويتحدد خط الفقر النسبي بنسبة من الدخل المتوسط ان هذا النوع من الفقر مرتبط بالدول المتقدمة.

رابعاً: البؤس الاقتصادي والفقر

إنّ البؤس الاقتصادي هو مؤشر بديل لكفاءة النظام الاقتصادي وهو احد المؤشرات لتقييم كفاءة النظام الاقتصادي ان مؤشر اوكون يتم حسابه على انه مجموع البطالة والتضخم يجب عدّ البطالة والتضخم من اكثر الظواهر غير المرغوب فيها في كل اقتصاد وكلما ارتفعت معدلات البطالة والتضخم اصبح الوضع الاقتصادي للمواطن العادي اكثر سوءاً يعتقد أنّ معدل البطالة المرتفع وارتفاع التضخم يشكل تكلفة اقتصادية واجتماعية وفي هذه المرحلة يكون من الصعب مكافحة التضخم والبطالة في آن واحد على افتراض إنّ سياسة الاقتصاد الكلي للدولة تحفز العرض وأنّ هذه السياسة من شأنها أنّ تؤدي الى زيادة الانتاج المحلي ما يؤدي الى انخفاض البطالة وكذلك نتيجة المنافسة في السوق تؤدي الى انخفاض الأسعار ومع ذلك فإنّ اجراءات الدولة التي تتكون من زيادة اجمالي العرض تكون غير ممكنة على المدى القصير كما إنّ الزيادة في اجمالي الطلب ستؤدي الى زيادة مؤقتة في الانتاج وانخفاض البطالة ولكن في نفس الوقت ارتفاع في التضخم من ناحية أخرى سيساهم انخفاض الطلب الكلي في انخفاض التضخم ولكن على حساب زياده مؤقتة في البطالة يمكن التعامل مع ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة على انهما تكلفة اقتصادية واجتماعية ضرورية يتحملها البلد كلما زاد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل كلما زاد

معدل التضخم الزيادة في المستوى العام للأسعار زادت التكلفة التي يتعين دفعها التواجد المشترك للبطالة المرتفعة والتضخم المرتفع وهذا يجعل الأفراد أكثر فقراً⁽¹⁾.

المطلب الخامس: متغيرات مؤشر البؤس الاقتصادي



اولاً: معدل البطالة

1- مفهوم البطالة

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة وهي تمثل هدراً لأهم مورد من موارد الانتاج وهو العمل فتوقف الأفراد عن العمل يحرم المجتمع من قدراتهم الذهنية والبدنية وكفاءتهم ويقلل من دخل الفرد ويضعف القدرة على زيادة الناتج المحلي تعرف البطالة بأنها الافراد الذين يبحثون عن عمل ولكنهم لا يجدونه وان البطالة تنخفض في اوقات الرخاء الاقتصادي وترتفع في اوقات الكساد اما معدل البطالة فهو عادة ما يقاس بدرجة الاستخدام غير الكامل للعمل هو نسبة القوة العاملة وان هذه النسبة تسمى بمعدل البطالة ان لمعدل البطالة اثرأ مباشراً على النمو الاقتصادي⁽²⁾. ويمكن حساب البطالة بالمعادلة التالية⁽³⁾:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل}) / (\text{اجمالي القوة العاملة}) * 100$$

وإن أهم اسباب البطالة أو العوامل التي تؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة⁽⁴⁾:

أ- إن قلة رأس مال المستثمر وانخفاض معدلات الاستثمار أحد اسباب البطالة وذلك بسبب انخفاض فرص العمل الجديدة.

¹-the okun miser index in European union countries from 2000 to 2009- grabia Tomasz-Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe Provided in Cooperation with:Institute of Economics ,University of Łódźp, p204.

²-سلوى علي سلمان، السياسة الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الاولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص120.

³-إكرام مرعوش، التحليل الاقتصادي الكلي دروس وتمارين محلولة، الطبعة الاولى، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص60

⁴-هيثم عبد القادر الجنابي واسماء خضير ياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد، العدد الثامن،

2010، ص25.

- ب-إنّ التغيرات التكنولوجية والتقدم لعلمي يؤدي الى تسريح العمال واستخدام الآلة في مختلف الصناعات.
- ج-إنّ زيادة المعروض من العمال وذلك بسبب هجرة الافراد من الريف الى المدينة هو أحد الأسباب الرئيسية للبطالة.
- د-إنّ انخفاض فرص الاستثمار بسبب غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي يؤدي الى انخفاض في توفير فرص العمل.

2- أنواع البطالة

للبطالة أنواع عدة منها:

أ- البطالة الاحتكاكية

وهي وجود أفراد قادرين على العمل لكنهم بلا عمل أو يبحثون عن عمل أفضل من عملهم إن هذا النوع من البطالة يحدث عندما ينتقل العمال بإرادتهم بين مختلف الوظائف وذلك من أجل زيادة الدخل أو تحسين مستوى المهارة والإنتاجية وتكون فترة البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل وهناك عوامل تؤثر في البطالة الاحتكاكية تمثل تكلفة البحث عن فرصة عمل جديدة وتوفر معلومات عن سوق العمل (1).

ب- البطالة الموسمية

وينشأ هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي إذ يقتصر الانتاج فيها خلال موسم معين وكذلك في الصناعات الاستهلاكية مثل صناعة اللحوم والفواكه والمنتجات الموسمية الاستهلاكية وتتم معالجة هذا النوع من البطالة عن طريق نقل العمال الى عمل آخر خلال موسم توقف العمل في هذا القطاع (2).

ج- البطالة الاجبارية :

وهي كل فرد راغب بالعمل ويبحث عنه وقادر عليه ويقبل به عند الأجر السائد ولكنه لا يجده (3).

د- البطالة الهيكلية :

تحدث البطالة الهيكلية نتيجة التغيرات في هيكلية الاقتصاد القومي كتحول الاقتصاد من الزراعي الى الصناعي وكذلك تحدث بسبب تغيرات في الهيكل الانتاجي في الاقتصاد الوطني إذ يقل الطلب على مهن مما

¹ - عبير محمود مجاهد ، قضية البطالة في مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثروة يناير 2012، كلية التجارة جامعة الأزهر، 2012، ص10.

² - عبد الرسول عبد جاسم ، البطالة في العراق الواقع والحلول مجلة المنصور العدد11، 2008، ص16.

³ - احمد محمد احمد مندور ، وآخرون ،مقدم في النظرية الاقتصادية الكلية ،الناشر قسم الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003-2004، ص333.

يؤدي الى دخول الافراد في هذا النوع من البطالة ويزداد الطلب على مهن أخرى إن التحول من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي يتطلب تدريب الأفراد وتأهيلهم للدخول الى سوق العمل (1).

ه-البطالة المقنعة

هي توظيف أفراد دون الحاجة لهم في المؤسسات الحكومية وتعاني أغلب قطاعات ومؤسسات الدولة من هذا النوع من البطالة وإن انتاجيتهم الحدية تساوي صفرًا و أحياناً سالبة على الرغم من أنهم يقومون بمهامهم ويعد هذا النوع من البطالة من أخطر أنواع البطالة لصعوبة قياس قوة العمل المطلوبة (2).

ثانياً: معدل التضخم

1- مفهوم التضخم

إنّ التضخم هو أحد الظواهر الاقتصادية غير المرغوب بها التي تعاني منها أغلب دول العالم إنّ ارتفاع معدلات التضخم لها تأثير على حياة المواطن وتأثيرها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويحدث التضخم عندما يكون الطلب على السلع أكبر من المعروض منها فترتفع الأسعار . ويعرف التضخم بأنه انخفاض قيمة النقود في بلد ما بسبب ارتفاع مستمر وتصاعدي في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في ذلك البلد (3)، إذاً ظاهرة التضخم تتضمن جانبين (4): .:

الأول: إنّ ارتفاع الاسعار لا يكون مؤقت وإنما مستمر

الثاني : إنّ هذا الارتفاع يخص السلع والخدمات التي تشمل كافة المواطنين أي جميع السلع

2-أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم منها : .:

أ- التضخم الزاحف

إنّ ارتفاع الاسعار لا يؤدي الى ضرر اقتصادي إذا كان ارتفاع الاسعار معتدلاً سنوياً ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم المعتدل إنّ الاسعار تستقر عند مستوى منخفض ولتجنب المستهلك ارتفاع الاسعار في

1- صالح خصاونة ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية ،عمان، الاردن،2000،ص165.

2- أحمد حافظ الطائي، ظاهرة بطالة الشباب في العراق أسبابها وطرق علاجها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 47،ص108.

3- اياد كاظم حسون، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2010 مع اشارة لبلدان مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،2011،ص6.

4 رانية الشيخ طه، التضخم اسبابه اثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي ،العدد 18 ،2021 ،ص6.

المستقبل يقومون بزيادة مشترياتهم مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي ويحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار بنسبة 3% أو اقل سنوياً⁽¹⁾.

ب- التضخم المتسارع

يعد هذا النوع من التضخم ضاراً بالاقتصاد وذلك لان المستهلكين يقومون بشراء السلع اكثر من الحاجة الفعلية مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار من 3-10% مما ينتج عنه عجز المنتجين عن توفير الكمية المطلوبة⁽²⁾.

ج- التضخم الجامح

هو عدم استقرار الاقتصاد بسبب فقدان قيمة العملة بسبب ارتفاع الاسعار بنسبة أكثر من 10% في العام بسبب ارتفاع الاجور الناتجة عن الارتفاع الكبير في الاسعار فإن تكاليف الانتاج سوف ترتفع ومن ثم أرباح رجال الأعمال تنخفض يؤدي ذلك الى ارتفاع جديد في الاسعار ومن ثم زيادة الاجور وتستمر الدورة ويصاب الاقتصاد (بدورة التضخم الخبيثة)⁽³⁾.

ج- الكساد التضخمي

كانت بداية ظهور هذا النوع من التضخم في البلدان الرأسمالية وتمثل بارتفاع الاسعار وبعد ذلك لاحظوا ظهور البطالة وارتفاع معدلاتها الى جانب التضخم وعرفت هذه الحالة بالتضخم الركودي واهم خصائصه هو ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وكذلك ارتفاع في معدلات البطالة⁽⁴⁾.

هـ- التضخم المفرط

هذا النوع من التضخم نادر في الواقع ويحدث ارتفاع الاسعار أكثر من 50% في الشهر بسبب قيام الحكومات بطبع الاموال لكي تدفع ثمن الحروب⁽⁵⁾.

1- صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص23.

2- رواد ميس احمد، التضخم مفهومه وانواعه وكيفية حدوثه واثاره الاقتصادية -نشر في اكتوبر، 2022 Rouwwad . com

3-مقراني حميد، مصدر سابق، ص42

4-صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود، مصدر سابق، ص25.

5-نفس المصدر، ص24

و-تضخم جذب الطلب

ترتفع الاسعار في هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الطاقة الانتاجية في المجتمع) وذلك عند التوظيف الكامل اي بمعنى زيادة حجم الانفاق الكلي على المعروض من السلع

والخدمات الكلية ومن ثم ينشأ فائض طلب يؤدي الى زيادة معدلات التضخم (1).

ي-تضخم دفع النفقة

إنّ هذا التضخم ناتج عن زيادة في الاجور النقدية واسعار باقي المدخلات الانتاجية وإنّ ذلك يؤدي الى زيادة في التكاليف الانتاجية وإنّ هذه الزيادة في التكاليف تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات النهائية مثل ارتفاع اسعار النفط والذي يستخدم مصدر للوقود والطاقة في تشغيل المصانع ومن ثم ارتفاع اسعار النفط سوف ينعكس على ارتفاع اسعار السلع النهائية والمستوى العام للاسعار (2).

ويقاس معدل التضخم عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك ويمكن حسابه وفق المعادلة التالية:
معدل التضخم = (الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة- الرقم القياسي للأسعار في سنة الاساس) / (الرقم القياسي للأسعار في سنة الاساس) * 100%

وعند حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون معدل التضخم موجباً وعند انخفاض الاسعار يكون معدل التضخم سالباً⁽³⁾. إنّ الأرقام القياسية المستخدمة لقياس معدل التضخم هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ يعبر هذا الرقم عن السلة الاستهلاكية من السلع التي يقوم المستهلك باستهلاكها، والرقم القياسي لأسعار المنتج إذ يختلف هذا الرقم في كل مرحلة من مراحل الانتاج وهي الأرقام القياسية للسلع النهائية والمواد الخام والسلع الوسيطة إنّ الأرقام القياسية لأسعار المنتج مهمة عادة ما تؤدي تغييرات في حركتها الى تغييرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي الضمني المستخدم لاستبعاد أثر تغير الاسعار من الناتج المحلي الاجمالي⁽⁴⁾.

ثالثاً: الناتج المحلي الاجمالي

هو القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد سواء من قبل مواطني البلد أو من قبل الاجانب المقيمين داخل البلد خلال مدة زمنية معينة ويعكس أداء الاقتصاد ويستخدم الاسعار الجارية عند تقييم الانتاج

1- فاروق بن صالح الخصيب وعبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر، جدة، 1435، ص 259.

2- سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، عمان، 2018، ص 22.

3- احمد محمد مندور، مصدر سابق، ص 37

4- ميكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الطبعة الانكليزية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 363.

فلا يأخذ بالاهتمام التغيرات في مستوى الأسعار⁽¹⁾. أما إذا تم استبعاد تغيرات مستويات الاسعار نحصل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) .

ويعد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بأنه أحد مكونات مؤشر البؤس وإن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعطي نتائج أكثر واقعية للرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أكثر من الناتج المحلي الاسمي كما يساعد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مسؤولي البنوك المركزية والدولية وصانعي القرار على تحليل حالة الاقتصاد سواء كانت انكماش أو توسع ووضع الخطط لمعالجة هذه الحالات ويمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأنه قيمة السلع والخدمات المقاسة باستخدام مجموعة ثابتة من الأسعار⁽²⁾. وإحدى طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي الاسمي هي طريقة الأنفاق وتحسب بالمعادلة التالية⁽³⁾.

$$GDP=C+I+G$$

إذ إنّ :

$$GDP = \text{الناتج المحلي الاجمالي}$$

$$C = \text{إجمالي الانفاق الاستهلاكي}$$

$$I = \text{اجمالي الانفاق الاستثماري}$$

$$G = \text{اجمالي الانفاق الحكومي}$$

إن لحساب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عملية معقدة وذلك بسبب صعوبة حساب وتقييم كل ما يقوم بإنتاجه الاقتصاد ولقد وضعت معادلة لقياس الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهي:

$$R(GDP) = N(GDP) / (GDP \text{ Deflator}) * 100$$

إذ إنّ:

$$R(GDP) = \text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}$$

$$N(GDP) = \text{الناتج المحلي الاجمالي الاسمي}$$

$$Deflator(GDP) = \text{المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي}$$

إنّ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعكس التغيرات في الكميات المنتجة ولا يتأثر بالتغيرات في مستوى الاسعار⁽¹⁾. وإنّ من اسباب تفضيل الناتج المحلي الاجمالي المصحح للتضخم على الناتج المحلي الاجمالي الاسمي⁽²⁾.

1- عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018، ص20.

²-N.GREGORY MANKIW, MAROECONOMICS , Worth Publishers, Harvard University , SEVENTH EDITION,2005,p24.

³-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، جامعة الجزائر، 2005، ص20.

- 1- إنَّ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي تزداد قيمته بزيادة الاسعار فقط وليس بزيادة الانتاج أما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعبر عن الزيادة الفعلية في انتاج السلع والخدمات إذ إنَّه يفصل أثر التضخم.
- 2- إنَّ اعتماد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على سنة الاساس يعطيه الافضلية عند إجراء المقارنات للإنتاج ولفترات مختلفة.
- 3- إنَّ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يعكس النمو الاقتصادي بشكل ادق من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي إذ يمكنه إجراء مقارنات بين الدول للأداء الاقتصادي باستخدام هذا المؤشر. يستخدم المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي لإزالة اثار التضخم وذلك لان المخفض الضمني هو مقياس للتضخم.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (الثابت) يعرف بأنه مجموع قيمة الانتاج من السلع والخدمات النهائية ويستبعد منه قيمة استهلاك السلع والخدمات الوسيطة⁽³⁾. ويعبر نصيب الفرد على مدى رفاه المواطنين وهو يوضح قدرة الفرد على شراء السلع والخدمات وإن نصيب الفرد من الناتج هو قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان وإن زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي السلع والخدمات النهائية تؤدي الى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل وذلك عن طريق توفر الشروط الضرورية وهي⁽⁴⁾:

- أ- أن تكون الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان
- ب- أن تكون الزيادة في دخل الفرد مستدامة وليست آنية
- ج- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية اي بمعنى الزيادة النقدية الناتجة عن التضخم

رابعاً: معدل فائدة الاقراض

يعد معدل الفائدة من أهم المؤشرات التي لها دور كبير في البناء الاقتصادي لما لها من دور في تحليل حركة الاقتصاد الكلي وإنَّ أي تغيير في معدل الفائدة سوف يؤثر على الاستثمار وفي القرارات الاقتصادية لأي دولة. يعرف سعر الفائدة بأنه الثمن الذي يحصل عليه صاحب النقود جراء التنازل عن النقود التي يملكها⁽⁵⁾. وسعر الفائدة هو السعر النقدي الذي يدفعه البنك المركزي لأموال البنوك التجارية القابلة

¹- عبد الرحمن محمد السلطان، مصدر سابق، ص18.

²- دانا النصور، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، 2022. ROUWWAD .com

³- موسى الغريب وهبة محمد راتب السعدي، أثر النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التجربة الكورية أمودجاً، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 4، 2021، ص275.

⁴- أسامة البشير الشتيوي وأنور عبد الكريم البصير، أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا: دراسة قياسية، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية(AJASHSS)، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2023، ص161.

⁵- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، كلية الاقتصاد، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص105.

للإقراض ويكون قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل أو يدفعه المستثمر من اجل الحصول على الأموال (1). ويقسم سعر الفائدة على :.

1-سعر الفائدة الاسمي: هو السعر المعلن من قبل البنوك المركزية عند ايداع الاموال أو الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الاموال

2- سعر الفائدة الحقيقي: إذ إن سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الذي نحصل عليه بعد استبعاد التضخم ويقاس تكلفة الاقتراض الحقيقية (2).

ويقسم معدل الفائدة الاسمي على ثلاثة أنواع وهي (3).

أ- المعدل الأولي والذي يطبقه البنك المركزي على المؤسسات المالية الجيدة.

ب-المعدل الثانوي يطبقه على المؤسسات الأقل جدارة.

ج-المعدل الموسمي على المؤسسات المالية الصغيرة.

¹- نمارق قاسم حسين ، قياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارته خاصه الى العراق للمدة 1990-2015، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2017، ص9.

²- بلال محمد اسعد، مهند خميس عبد، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف 2004-2017، مجلة كلية المعارف، المجلد 9، العدد1، ص737.

³- نمارق قاسم حسين، مصدر سابق، ص17.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

اولاً: النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي الزيادة الحقيقية الحاصلة في الناتج القومي في المجتمع خلال مدة زمنية معينة وكذلك هي الزيادة الحاصلة في الدخل القومي الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (1)، والنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة عبر الزمن في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وهو ايضاً معدل التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي وإنَّ النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي الى تحقيق التقدم التقني وزيادة الاستثمار وتأهيل وزيادة كفاءة الايدي العاملة والذي بدوره يؤدي الى زيادة طاقة المجتمع الانتاجية (2). ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد الناتجة من زيادة الانتاج خلال مدة زمنية معينة. إنَّ شرط النمو الاقتصادي هو معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل نمو السكان فإذا كان معدل نمو السكان مساوياً لنمو الناتج الكلي فإنَّ متوسط نصيب الفرد من الدخل يبقى ثابتاً إذ إنَّ

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج الكلي - معدل نمو السكان

إنَّ النمو الاقتصادي يعتمد على الارتفاع المستمر في الناتج الفردي والسكان أي يعتمد على عدد السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من متوسط الدخل، وأحد شروط النمو هي الارتفاع طويل الاجل في متوسط نصيب الفرد وليس ارتفاع مؤقت (3).

1- فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 2008، ص64.

2- فاروق بن صالح الخصيب، عبد العزيز بن احمد دياب، مصدر سابق، ص327.

3- فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، الجيزة، 2021، ص9.

2- أهمية النمو الاقتصادي

إنَّ للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة سواء على مستوى الافراد أم على المستوى الوطني ويمكن بيان أهمية النمو بالنقاط الآتية⁽¹⁾ : .

أ-إنَّ ارتفاع النمو الاقتصادي يعني زيادة الكميات المتاحة من السلع والخدمات لأبناء المجتمع .

ب-بارتفاع الاجور والأرباح ودخل الافراد الناتجة عن طريق زيادة الانتاج تؤدي الى زيادة رفاهية المجتمع.

ج- يعمل النمو الاقتصادي على تحسين الوضع التعليمي والصحي للسكان والقضاء على الفقر.

د- التقليل من البطالة .

ه-يعمل النمو الاقتصادي على زيادة الدخل القومي إذ يؤدي الى زيادة موارد الدولة للقيام بمسؤولياتها منها توفر الأمن والصحة وغيرها كما تقوم بالتوزيع الامثل للدخل القومي .

3-عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي بمجموعة متغيرات وهي العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي الموضحة في المعادلة التالية⁽²⁾ .

$$Y=f(L,K,T)$$

إذ إنَّ : .

Y = كمية الناتج الحقيقي في أي مدة من الزمن

L = حجم خدمات العمل

K = حجم الموجودات الرأسمالية

¹ - محمود يونس ، واخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، 2000، ص299.

² -N. GREGORY MANKIW, MACROECONOMICS, First Printing , Worth Publishers, 41 Madison Avenue, New YorkNY 10010, 2009,P221.

T= التطور التكنولوجي

4- مقاييس النمو الاقتصادي

أ-متوسط الدخل الفردي

إنّ هذا المعيار هو الأكثر دقة لقياس النمو الاقتصادي لمعظم دول العالم ولكن في الدول النامية هناك صعوبة في استخدام هذا المعيار وذلك بسبب نقص في الاحصائيات المتوفرة وضعف دقتها⁽¹⁾.

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي:

-معدل النمو البسيط : يقيس هذا المعدل التغير في متوسط الدخل من سنة الى اخرى وحسب المعادلة التالية⁽²⁾.

$$R = \frac{y_t - y_0}{y_0} * 100$$

-معدل النمو المركب : إنّ هذا المعدل يقيس النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال مدة زمنية طويلة ويحسب بالمعادلة التالية⁽³⁾.

$$R = \left(n \sqrt{\frac{Y_t}{y_0}} \right) - 1 * 100$$

ب-الناتج الحقيقي

ويقصد به كمية السلع والخدمات المنتجة مقوم بالأسعار الثابتة وهو الأساس في مقياس معدل النمو الاقتصادي إنّ النمو الاقتصادي هو التغير في الناتج الحقيقي بين مدتين مقسوم على الناتج الاجمالي لسنة الاساس إنّ زيادة الناتج أو نقصانه يؤدي الى نتائج سلبية أو إيجابية. إذ لا تؤدي زيادة الناتج القومي الى

¹ - حمد لموتي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر، 2009، ص38 .

² - عبد القادر محمد عبد القادر ورمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004-2005، ص279.

³ - مختار محمد متولي، الاساليب الرياضية للاقتصاديين، الطبعة الاولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993، ص391.

تحقيقي نمو اقتصادي إذا قابلها زيادة السكان بمعدل أكبر من زيادة الناتج وكذلك انخفاض الانتاج لا يعني تخلف إذا كان انخفاض معدل السكان أكبر من انخفاض الدخل⁽¹⁾.

ثانياً: التنمية الاقتصادية

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

وهي نمو إرادي وكذلك هي عملية ذات أبعاد متعددة إذ تقوم بإحداث تغييرات في جذور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والادارية والسلوكية فضلاً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في المجتمع⁽²⁾. وهي توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة عن طريق مجموعة من الطرق والوسائل وذلك لتحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف المجتمعات⁽³⁾. التنمية هي حصول تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية ونقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد رفع مستوى الاحوال المعيشية ولكن هدفها مستمر ومتواصل على تحقيق الإنماء والتطور والارتقاء فلا يمكن حدوث تنمية مع وجود تخلف ثقافي او سياسي أو اداري أو اقتصادي⁽⁴⁾.

2- عناصر التنمية الاقتصادية

وللتنمية الاقتصادية عناصر عدة نذكر منها⁽⁵⁾..:

أ- الشمولية: إحداث تغيير شامل في مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أي تقوم بنقل المجتمع من حالة توازن الى حالة توازن جديدة.

ب-تقوم التنمية الاقتصادية بتوزيع الدخل بصورة عادلة بين طبقات المجتمع.

ج-إنَّ التنمية الاقتصادية عملية مستمرة ودائمة تقوم بإحداث زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي وزيادة في متوسط دخل الفرد.

¹ - عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن سانية ،دراسات في التنمية الاقتصادية ،الطبعة الاولى ،مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،201،ص13.

² - محمد خليل برعى ،علي حافظ منصور، التخلف والتنمية ،توزيع دار الثقافة العربية ،كلية الاقتصاد والعلوم ،جامعة القاهرة،1990،ص29

³ - ميشيل تودارو ، مصدر سابق ،ص53.

⁴ - عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن سانية ،مصدر سابق،ص14

⁵ - علي حاتم القرشي ،اقتصاديات التنمية ،حوض الفرات ،النجف الاشرف ،الطبعة الاولى ،2017،ص50.

د- تقوم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات التي تقدم.

هـ- تقوم التنمية الاقتصادية بتوسيع الطاقة الانتاجية عن طريق التنوع في مصادر الانتاج في مختلف القطاعات ومن ثم خلق اسواق جديدة.

3-اهداف التنمية الاقتصادية

إنَّ اهداف التنمية الاقتصادية يمكن تلخيصها بالآتي (1):.

أ- تحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي والسياسي.

ج- التصنيع.

د- التنوع في الصادرات.

هـ- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية .

و- زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

ثالثاً: الاستثمار

1- مفهوم الاستثمار

إنَّ مناخ الاستثمار للدولة يؤثر على القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتمويل استثمارات القطاعات الانتاجية والخدمية والاقتصادية وذلك لزيادة الناتج المحلي ورفع مستوى معيشة الافراد وتقليل نسبة الفقر والقضاء على البطالة ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تحقيق فائض في الموازين الاقتصادية (2).

¹- محمد خليل برعي، مصدر سابق، 1990، ص37.

²- علي سالم علي الحصينان، قياس اثر الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي في الكويت، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية مصر، العدد الثاني، 2021، ص306.

والاستثمار: هو الجزء الناتج من الفائض الاقتصادي ومصدره الارباح التي تحققها المشروعات الاقتصادية والذي يتم استثماره والاستثمار هو مقدار الاضافة لخزين الثروة في المجتمع ومصدر الارباح التي تحققها المشروعات (1).

2- مخاطر واهداف الاستثمار

إن مخاطر الاستثمار تختلف باختلاف نوع الاستثمار وأهم مخاطر الاستثمار هو عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع وإن مخاطر الاستثمار تقسم الى مخاطر نظامية تصيب كل مجالات الاستثمار مثل عوامل سياسية وأخرى غير نظامية متعلقة بالعملية الانتاجية وتغيرات في اسعار الفائدة وتضم مخاطر العمل والسوق والسعر والمخاطر المالية..... الخ اما اهم اهداف الاستثمار هو الحصول على العائد المتوقع (الربح) (2).

3- مصادر تمويل الاستثمار

يمكن بيان أهم مصادر تمويل الاستثمار بالآتي (3):

أ- **رؤوس الاموال الداخلية:** وهو اعادة توظيف الارباح غير الموزعة وهو مصدر تمويل ذاتي وعادة لا يكفي لتمويل الاستثمار فيتم اللجوء الى مصدر تمويل خارجي

ب- **رؤوس الاموال الخارجية:** إن المشاريع تحصل على الاموال الخارجية عن طريق دخولها الى اسواق المال وتحصل على الاموال عن طريق مصدرين هما:

الاول: طرح الاسهم والسندات إذ يقوم المستثمر بطرح الاسهم والسندات للبيع مقابل ارباح وفوائد تدفع للمساهمين في التمويل.

الثاني: الاقتراض من الخارج غالباً ما تكون الدول المتقدمة نسبة الادخار فيها أكبر من الدول النامية لذلك تقوم بالإقراض والحصول على ارباح او تعطي الدول النامية منح أو مساعدات .

¹- صباح اسطفيان كجة جي، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادي لمشاريع التنمية، نشر هذا الكتاب في شبكة الانترنت العالمية على الموقع الاتي sabahkachachi.googlepages.com، بغداد، 2008، ص2.

²- دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر، عمان، 2008، ص21.

³- مصطفى الكاظم النجف ابادي، وآخرون، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد 16، العدد 2، 2018، ص256.

4- العوامل المحددة للاستثمار

يعتمد الاستثمار على عدة عوامل منها.

أ- معدلات النمو المتحققة وهيكل الانتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات

ب- حجم الادخار والعوامل المؤثرة فيه وهي الدخل والاجور والتغيرات المتوقعة أن تحدث فيهما والاسعار والتغيرات التي تحدث فيها ومعدلات الاستهلاك والتغيرات التي تحدث في أنماط الاستهلاك وكذلك التغيرات في السياسات المالية من حيث خفض وزيادة الانفاق العام والضرائب كل هذه العوامل تؤثر على الادخار ومن ثم تؤثر على الاستثمار إذ يعد الادخار هو العامل الضروري لتكوين رؤوس الاموال .

ج- الكساد والتضخم الموجود في الاقتصاد بدوره يؤثر على الاستثمار⁽¹⁾.

د- هيكل رأس المال المراد الاستثمار فيه وتوزيعه بين القطاعات.

هـ- سعر الفائدة يعد سعر الفائدة من أهم العوامل المحددة للاستثمار إذ كلما ارتفع سعر الفائدة قل الاستثمار وبالعكس.

و- الارباح المتوقعة إذ يعتمد الاستثمار على الارباح المتوقعة بالتفائل والتشاؤم إذ كلما كانت الارباح المتوقعة متفائلة زادت رغبة المستثمرين بزيادة استثماراتهم وتحقيق الارباح.

ي- الدخل من العوامل التي تؤثر على الانفاق الاستثماري إذ كلما زاد الدخل القومي والذي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة القدرة على الاستثمار وزيادة الاستثمار.

ر- المحاكاة والتقليد وهي عندما يرغب المستثمر بزيادة استثماراته يقوم المستثمرون الآخرون بتقليده إذ يقلد المستثمرون بعضهم البعض الآخر في زيادة استثماراتهم⁽²⁾.

5-أنواع الاستثمار :

هناك عدة تصنيفات للاستثمار نذكر منها ما يأتي .:

أ-الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الاولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص182.

² محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2006، ص83.

الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يعمل على زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق بيع وشراء الاصول الانتاجية والذي يعمل على زيادة السلع والخدمات المنتجة أي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

أما الاستثمار المالي هو الاستثمار الذي لا يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية من السلع والخدمات وانما هو استثمار بالأسهم والسندات وشهادات الايداع واذونات الخزانة ويعمل على تحقيق ارباح مالية (1).

ب- الاستثمار المحفز (المولد) والاستثمار التلقائي (المستقل):

يرتبط الاستثمار المحفز بالطلب الكلي والدخل بصورة مباشرة إذ عند زيادة الطلب الكلي يزداد الدخل ومن ثم يزداد الانفاق مما دفع المنتجين على توسيع الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي وهنا ينعكس على مجمل الفعاليات الاقتصادية إذ يكون الاستثمار موجباً في حالة زيادة الطلب الكلي وسالباً في حالة انخفاض الطلب الكلي.

أما الاستثمار التلقائي لا يرتبط هذا الاستثمار بزيادة الطلب الكلي أو بارتفاع الدخل إنما يكون مستقلاً يحدث هذا النوع من الاستثمار بإدخال تقنيات جديدة ونمو السكان والقوى العاملة وتطوير التقنيات الجديدة (2).

ج- الاستثمار الصافي والاستثمار الاحلالي :

يمثل الاستثمار الصافي الاضافة الى رصيد الاستثمار الحقيقي (الفعلي) أما الاستثمار الاحلالي هو ما يخصص لمواجهة الظروف الطارئة التي تصيب الاستثمار الحقيقي و منها الاندثار واهتلاك رأس المال إن مجموعهما يمثل الاستثمار الاجمالي (3).

د- الاستثمار العام والاستثمار الخاص :

الاستثمار العام يقصد به هو ما تقوم الدولة بإنفاقه من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لتحقيق التوظيف الكامل ودعم القطاع الخاص وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار . أما الاستثمار الخاص هو الاستثمار الذي يقوم به الافراد والمنشآت الخاصة وكذلك بدافع الحصول على الارباح وتكون هذه الاستثمارات قصيرة الاجل (4).

¹- جيمس جوارتنى ، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، الطبعة العربية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 1988 ، ص252.

²- محمود يونس، مصدر سابق ، ص112.

³- جيمس جوارتنى ، ريجارد استروب، مصدر سابق ، ص252.

⁴- دريد محمد احمد ، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات ، الطبعة الاولى ، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص17.

ه- الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي :

الاستثمار المحلي يتم تمويل هذا النوع من الاستثمار بواسطة المدخرات الوطنية ويتم هذا الاستثمار داخل السوق الوطنية منها الاستثمارات الدفاعية لحماية المشاريع الاستثمارية القائمة والاستثمارات الهجومية وذلك لمواكبة التطورات والتقدم التكنولوجي استثمارات البنية الاساسية مثل الطرق والجسور والاتصالات والمرافق العامة .

اما الاستثمار الاجنبي هو الاستثمار يتم داخل السوق المحلية ولكن من قبل الاجانب ويكون هذا الاستثمار اما حقيقياً طويل الاجل أو قصير الاجل أو استثماراً بالأوراق المالية (1).

6-دالة الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال ويقصد بها إيرادات رأس المال بعد خصم جميع التكاليف ماعدا اهتلاك راس المال وسعر الفائدة المدفوع على اصل راس المال فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة المدفوع لرأس المال فإن المشروع مربح وعليه القيام بالمزيد من الاستثمارات (2).

ويمكن إيضاح دالة الاستثمار كما في المعادلة التالية (3).

$$I=I_0+by$$

أذ إن:

I_0 = حجم الاستثمار التلقائي لا يعتمد على الدخل وانما يعتمد على التوقعات والارباح والمحاكاة .

by = استثمار تبعي ويعتمد على الدخل

b = الميل الحدي للاستثمار وهو يمثل $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$

1- دريد كامل ال شبيب ،مصدر سابق ،ص41.

2- فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن احمد ، مصدر سابق،ص92.

3- محمد احمد الافندي ،مصدر سابق ،ص83.

رابعاً: الادخار

1- مفهوم الادخار : الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل دون انفاقه لمدة من الزمن كما انه يستخدم لمواجهة الظروف الطارئة وإن الادخار مهم في عملية تحريك العجلة الاقتصادية (1). والادخار هو الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل ومن ثم يوجه الجزء المدخر للاستثمار في انتاج السلع والخدمات (2).

2- اهمية الادخار

يمكن بيان اهمية الادخار بالاتي (3).

أ-يتم استخدام المدخرات لسد الحاجات الضرورية لمواجهة الظروف الطارئة.

ب-تظهر فوائد الادخار في مرحلة الشيخوخة والتقاعد.

ج-إن الادخار يعمل على زيادة الرفاهية وتحسين المستوى المعاشي.

د-الادخار مهم إذ يساعد الافراد على زيادة الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

3-انواع الادخارات:

تتمثل اهم انواع الادخارات بالاتي (4):.

أ- الادخار الاجباري: يعد الادخار الاجباري اهم شكل من اشكال الادخار إذ تلجأ الية الدولة لتحقيق مصالح مواطنيها وتحقيق اهداف المجتمع وذلك عن طريق قيام المشاريع الاستثمارية الخدمية الهادفة مثل إنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس ويقسم على نوعين :

الاول-ادخار لصالح الدولة إذ تمتنع الدولة عن استهلاك جزء من ارباح المؤسسات ومشاريع القطاع العام والرسوم وبعض انواع لضرائب.

الثاني-ادخار لصالح المواطن ويمثل هذا النوع من الادخار اقتطاع جزء من اجور العاملين في القطاع الحكومي والتي تعود عليه بالفائدة المباشرة.

ب- الادخار الاختياري: يقصد بالادخار الاختياري هو الادخار الناتج عن رغبة الافراد بالاحتفاظ بجزء من الاموال وان هذا النوع ممن الادخار مهم وذلك لأنه يعمل على إنشاء رأس مال للفرد ومن ثم يمكنه من

1- محمود احمد متيم، واخرون، اثر الادخار على النمو الاقتصادي : حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،كلية التجارة،جامعة دمياط،المجلد الاول،العدد الاول،2020، ص157.

2- سويسى وهيبه، دور اسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضير،بسكرة،2014،ص3.

3- زينة مزيان،توعية فئة الشباب بأهمية الادخار،صندوق النقد العربي،ابوظبي،2021،ص7.

4- سويسى وهيبه،مصدر سابق،ص7.

القيام بالاستثمار ومما يؤدي الى تحسين الوضع المعاشي للفرد وللأسرة وكذلك يمكن ان يكون حساب ادخار حكومي اختياري.

4-دالة الادخار: يقسم دخل الفرد على استهلاكه وادخاره والادخار مرتبط بالدخل بصورة مباشرة وفق المعادلة التالية(1).

$$Y_d = C + S$$

إذ إن:

$$Y_d = \text{الدخل المتاح} * (2)$$

$$C = \text{الانفاق الاستهلاكي}$$

$$S = \text{الادخار}$$

بما إنَّ الاستهلاك والادخار مرتبطان ببعضهم ببعض فإن دالة الاستهلاك هي:

$$C = a + by$$

إذ إنَّ:

$$C = \text{انفاق استهلاكي}$$

$$a = \text{استهلاك تلقائي غير مرتبط بالدخل ولا يتأثر به}$$

by = يمثل ميل دالة الاستهلاك ويتأثر بالدخل طردياً ويتغير بتغير الدخل بالارتفاع أو الانخفاض وعليه ستصبح دالة الادخار كما في المعادلة التالية:

$$S = -a + (1-b)y$$

إذا كان الدخل المتاح يذهب جميعه للاستهلاك فإن الادخار يساوي صفرأً إذ إنَّ الادخار يبدأ من السالب ويرتفع بارتفاع الدخل المتاح .

¹- فاروق بن صالح الخصيب وعبد العزيز بن احمد، مصدر سابق، ص78. 11
*الدخل المتاح و الدخل الشخصي او القابل للتصرف مطروح منه الضرائب المباشرة على الدخل وايضا الدخل المتاح و الانفاق الاستهلاكي الخاص مضافا اليه الادخار

اما: الدخل الشخصي = الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج - (الأرباح غير الموزعة + ضرائب على ارباح الشركات + اقساط التأمينات الاجتماعية) + التحويلات

²- المرجع الالكتروني للمعلوماتية الدخل الشخصي والدخل المتاح انظر الى <https://mail.almerja.com>

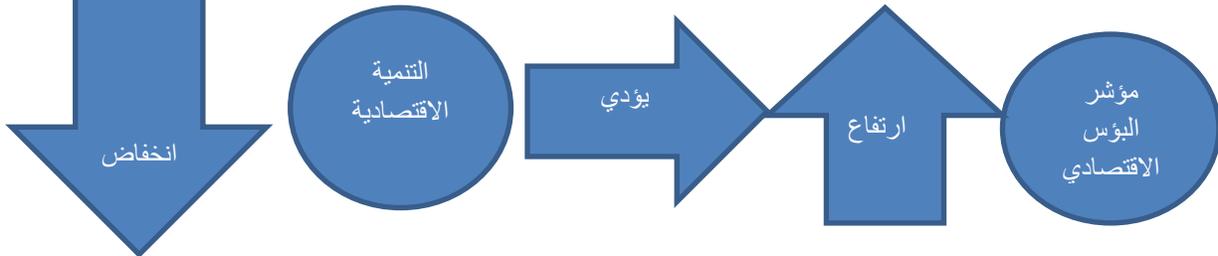
المبحث الثالث (علاقة مؤشر البؤس الاقتصادي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية)

اولاً: العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي والنمو الاقتصادي.



بما إن مؤشر البؤس مجموع معدل البطالة ومعدل التضخم فإن العلاقة بين نمو الناتج والبطالة علاقة عكسية فزيادة معدل الانتاج سوف يؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة ومن ثم سوف تنخفض نسبة البطالة في المجتمع حيث إن انخفاض البطالة بنسبة 1% فإن نمو الناتج القومي سوف يرتفع بنسبة 3%، إذ قام بارو بتصنيف ابحاثه في خطين قبل 1970 إذ كشفت ابحاثه وجود علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي وبعد عام 1970 وجد بارو علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي إذ وجد زيادة التضخم بنسبة 10% سوف يؤدي الى الانخفاض في نمو الناتج الوطني بنسبة 0.2% أو 0.3% بناءً على ذلك بما إنه توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلي البطالة والتضخم إذاً توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشر البؤس الاقتصادي⁽¹⁾. إذ إن ارتفاع مؤشري التضخم والبطالة ستؤدي بالمحصلة الى تراجع النمو الاقتصادي فإن ارتفاع مؤشر البطالة يعني عدم استغلال عوامل الانتاج بشكل كامل ومن ثم انخفاض الانتاج، وكذلك إن ارتفاع معدل التضخم له آثار سلبية على دخول الافراد وانخفاض قيمتها ومن ثم سينخفض الاستهلاك ثم الانتاج ثم النمو اي ان ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي يؤدي الى تراجع النشاط الاقتصادي.

ثانياً: العلاقة بين مؤشر البؤس والتنمية الاقتصادية.



¹ - J I U b a h et ,Misery and Economic Growth Nexus in Nigeria , Implications for Electrical Energy Management, IOP Conf , Series :Earth and Environmental Science 665.2021,p2

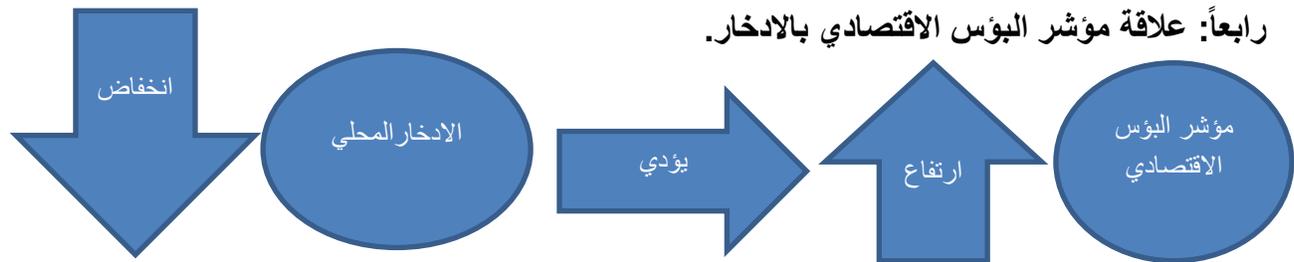
يعد البؤس الاقتصادي هو العائق الرئيس في المجتمع إذ إن ارتفاع مؤشر البؤس يؤدي الى عدم العدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع إذ إن أهم هدف للتنمية الاقتصادية هو العدالة في توزيع الدخل إن ارتفاع نسبة البطالة وايضاً حدوث انخفاض في النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع الاسعار. ومن ثم توجد علاقة عكسية بين مؤشر البؤس والتنمية الاقتصادية (1).

ثالثاً: علاقة مؤشر البؤس الاقتصادي بالاستثمار.



يرتبط مؤشر البؤس مع الاستثمار بعلاقة مباشرة إذ إن خفض مؤشر البؤس الاقتصادي يؤدي الى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار وذلك عن طريق تخفيض البطالة والتضخم ويؤدي الى زيادة فرص العمل ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (2). وارتفاع مؤشر البؤس يؤدي الى زيادة البطالة وتخفيض الاجور ومن ثم يقوم المستثمر بالتراجع عن الاستثمار لأن بزيادة الاستثمار مع زيادة البطالة وارتفاع الاسعار يؤدي الى تحقيق خسارة للمستثمر من جانبيين جانب من ارتفاع اسعار المواد الاولية والجانب الثاني هو انخفاض الطلب على السلع والخدمات المنتجة بسبب انخفاض الاجور وارتفاع معدلات البطالة (3).

رابعاً: علاقة مؤشر البؤس الاقتصادي بالادخار.



¹ - Nianyong Wang ,financial Structure ,Misery Index ,and Economic Growth :Time Series Empirics from Pakistan, <https://www.mdpi.Com/journal/jrfm,2019> .

² - GEORGE-ANOKWURU,ChiomaChidinma,FISCAL POLICY AND MISERY INDEX IN NIGERIA ,International Journal of Economics ,Commerce and Management, United kingdom, University of port Harcourt, Rivers State, Nigeria, Vol. X ,Isse6, 2022,P30.

³ - <https://www.thestreet.com/retirement-daily/saving-investing-for-retirement/misery-index-what-is-it-and-how-does-it-impact-you>

إنَّ زيادة مؤشر البؤس معناه ارتفاع التضخم إذ إنَّ بارتفاع التضخم يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة في الاجل الطويل وبارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب على الاقراض ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وارتفاع معدل البطالة ويؤدي هذا الى انخفاض معدلات الاستثمارات والادخارات وهذا سوف يؤثر سلباً على نمو الانتاجية في المجتمع (1).



إنَّ الرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية الاجتماعية ويقصد بها تحقيق اقصى اشباع ممكن من السلع والخدمات عن طريق الاستغلال الامثل للموارد (2)، إنَّ اهم الاهداف التي تسعى الدولة الى بلوغها الرفاهية الاجتماعية و تقليل التفاوت بين الطبقات عن طريق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة (3)، اما البؤس الاقتصادي هو ليس ببخل وانما هو زيادة كمية الاموال التي يدفعها صاحب القرار للحصول على السلعة إنَّ تأثير البؤس يتعارض مع نظريات صنع القرار المتمثلة بالتكافؤ (4)، إنَّ مؤشر البؤس هو مجموع معدلي البطالة والتضخم وهو الذي يحدد الخسارة وان هناك علاقة عكسية بين الرفاهية الاقتصادية وبين معدلي البطالة والتضخم (5)، اي ارتفاع مؤشر البؤس يؤدي الى انخفاض رفاهية الافراد وارتفاع تكاليف المعيشة .

1- اسعار الفائدة وعلاقتها بالتضخم ، انظر الى - <https://www.wammonnews.net/article/243014>
2- سعدون رشيد خضير الزبيدي، تحليل الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (1980-2012)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2013، ص13.
3- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية- الواقع والافاق الدنمارك نموذجاً، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص161.
4- C.E. Cryder et al , Misery Is Not Miserly Sad and Self- Focused Individuals Spend More , Association for psychological Science, Volum19-Number6 ,2008,p525.
5- HEINZ WELSCH, MACROECONOMIS AND LIFE SATISFATION:REEVISITING THE”MISERY INDEX” , Journal of Applied Economics, Vol X ,No. 2,2007,p238.

الفصل الثاني

تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية

الكلية في دول العينة مع إشارة للعراق

المبحث الأول: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند

المبحث الثاني: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

المبحث الثالث: تحليل مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

الفصل الثاني

التمهيد

تسعى أغلب البلدان في إطار أهدافها الاقتصادية والاجتماعية رفع مستويات المعيشة للأفراد ذوي الدخل المنخفض وخاصة في البلدان النامية؛ لتوجيه الادخارات نحو أهداف تنموية، فقد عانى الاقتصاد العراقي على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن ظروفاً قاسية امنية وسياسية، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي اعتمدت في تلك الفترة والتي كان من نتائجها بروز ظاهرة البؤس الاقتصادي. فسيتم في هذا الفصل الاخذ ببعض التجارب الدولية (الهند , مصر) من خلال تحليل بعض المتغيرات الكلية في هذه البلدان (الناتج المحلي الإجمالي , معدل التضخم , تطور معدل البطالة , سعر الفائدة , نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي , معدل الفقر , الاستثمار , الادخار المحلي) مع الإشارة الى العراق، وابرار أهمية هذه التجارب والتي يمكن أن يستفاد منها العراق في كيفية تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي من خلال الاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة البؤس الاقتصادي.

وتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث

المبحث الاول: تحليل تطور مؤشرات البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

المبحث الاول

تحليل تطور مؤشرات البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند

المطلب الاول: تحليل تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في الهند

تعد الهند ثاني اكبر دولة من حيث عدد السكان بعد الصين ويبلغ عدد سكانها (1.410 مليار انسان) ، وتعد المياه والارض من اهم موارد الهند الطبيعية ويمثل قطاع الزراعة والصيد حوالي 27.7% من الناتج المحلي وقطاع الصناعة يسهم ب26.3% من الناتج المحلي والهند غنية بالثروات المعدنية منها الفحم والحديد والنحاس والغاز الطبيعي والبتترول والذهب والفضة والزنك ، وان اقتصاد الهند يتصف بأنه اقتصاد متوسط الدخل نام ويعد اقتصاده سادس اكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وحسب صندوق النقد الدولي يعد ثالث اقتصاد من حيث تساوي القوة الشرائية اصبح متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين بين 6% و7%، وفي عام 2007 بسبب الازمة المالية استنفادة الاقتصادات الناشئة مثل الهند وتضررت الدول المتقدمة إذ نمى الاقتصاد الهندي بنسبة 43% بين الاعوام 2007-2012⁽¹⁾. اصبح قطاع الخدمات الاسرع نمواً على مستوى العالم ويسهم 60% من الاقتصاد الهندي وفي عام 2014 اصبح قطاع الصناعات من القطاعات الجاذبة للاستثمار والمهمة وانطلقت مبادرة (صنع في الهند)⁽²⁾. كان اقتصاد الهند اسرع اقتصاد كبير في النمو في الهند إذ تغلبت على نمو اقتصاد الصين ويبقى النمو الاقتصادي في الهند ايجابياً وذلك بسبب قلة التبعية في الهند وبفضل السكان الشباب ومعدلات الاستثمار وحسابات التوفير الصحية والاندماج في الاقتصاد العالمي والعولمة المتزايدة وفي عام 2017 تباطأ الاقتصاد الهندي بسبب صدمات نزع المالية عام 2016 بسبب اقرار ضريبة السلع والخدمات عام 2017 الى جانب الاستهلاك الخاص كان سوق الهند سادس اكبر سوق استهلاك عالمي وفي عام 2008 واجه الاقتصاد الهندي بظناً بسبب الازمة المالية العالمية إذ ادت الى اتخاذ الهند اجراءات مالية ونقدية (تحفيزية) لتوليد الطلب ودعم النمو الاقتصادي وفي الاعوام اللاحقة استعاده النمو الاقتصادي انتعاشه وفي عام 2020 كان اقران التجارة مع الهند ومختلف الدول الاخرى منها الصين والسعودية والامارات العربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول وتعد الهند رابع اكبر بلد من حيث الموارد الطبيعية⁽³⁾.

¹- عبد الله الراددي، الهند وخيبة الأمل الاقتصادية ، <https://aawsat.com/home/article/3121776>

² الحافظ الصاوي، اقتصاد-الهند-نمو-متراكم-وتحديات-بارزة <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023>

³- اقتصاد الهند، انظر للموقع <https://ar.m.wikipedia.org>

أولاً: تحليل معدل التضخم في الهند للمدة (2004-2022)

تظهر البيانات الخاصة بمعدل التضخم في الجدول (1) تذبذب معدلات التضخم خلال مدة البحث ارتفاعاً وانخفاضاً وحسب الظروف الاقتصادية السائدة فضلاً عن نوع السياسة المستخدمة من قبل الحكومة هل هي توسعية أم انكماشية، فبلغ معدل التضخم عام 2004 حوالي (3.8%) واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى (12%) عام 2010 وذلك بسبب السياسة النقدية التوسعية في الهند نظراً للازمة الاقتصادية العالمية (ازمة الرهن العقاري)⁽¹⁾. ثم عاد معدل التضخم الى الانخفاض في الاعوام اللاحقة الى ان وصل في عام 2019 الى (3.7%) وذلك بسبب السياسات الانكماشية التي اتبعتها الحكومة الهندية في ذلك الوقت، ثم عاود الارتفاع في الاعوام 2020-2022 الى ان وصل في عام 2022 الى (6.7%) والسبب يعود ذلك الى اسباب عدة منها ارتفاع الاسعار بسبب فايروس كورونا وكذلك ارتفاع معدل التضخم العالمي الناتج عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع اسعار النقل. ويوضح الشكل (1) تطور معدل التضخم في الهند للمدة من 2004-2022

جدول (1) معدل التضخم في الهند للمدة (2004-2022)

السنة	% معدل التضخم	السنة	% معدل التضخم
2004	3.8	2014	6.7
2005	4.2	2015	4.9
2006	5.8	2016	4.9
2007	6.4	2017	3.3
2008	8.3	2018	3.9
2009	10.9	2019	3.7
2010	12	2020	6.6
2011	8.9	2021	5.1
2012	9.5	2022	6.7
2013	10		

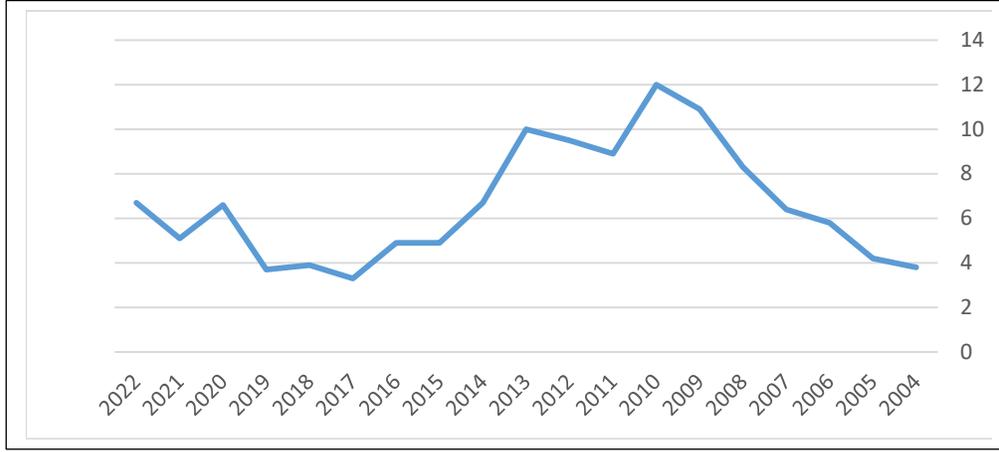
*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

$$R = \frac{Y_t - \bar{y}}{\bar{y}} * 100$$

*تم احتساب معدل النمو من قبل الباحثة باستخدام المعادلة التالية :

¹حسن محمد جواد الدعيمي، أثر السياسة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذجFAVAR في بلدان مختارة للمدة (1990-2017)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018، ص64

شكل (1) تطور معدل التضخم في الهند للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً: تحليل تطور معدل البطالة في الهند للمدة 2004-2022

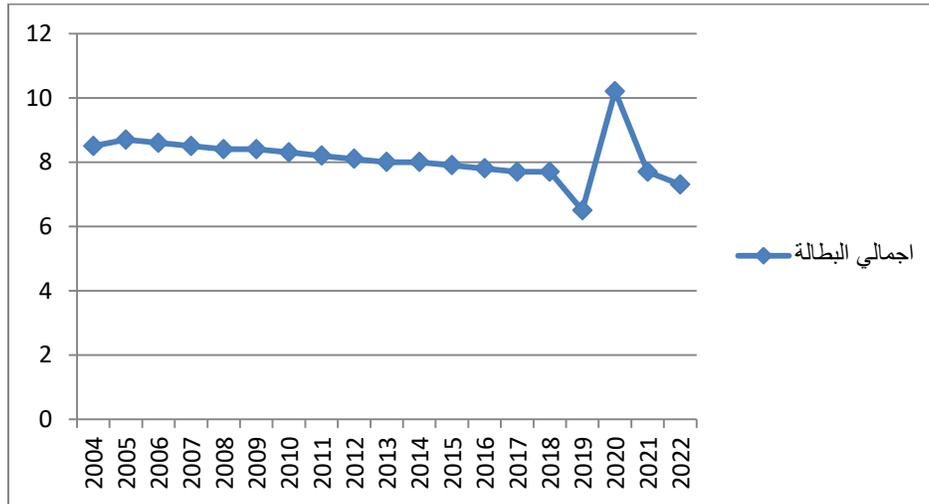
من الجدول (2) نلاحظ إن معدل البطالة في عام 2004 في الهند بلغ 8.5% ثم شهد تقلبات ضمن حدود 8% حتى وصل في عام 2014 الى 8%، وفي الاعوام 2015- 2019 شهد انخفاضاً بمعدل نمو (7.9%، 7.8%، 7.7%، 7.7%، 6.5%) على التوالي. اما في عام 2020 شهد معدل البطالة ارتفاع غير مسبوق ليصل الى اعلى مستوى خلال مدة البحث ليصل الى 10.2% بسبب جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية بتوقف المشاريع وتسريح اعداد كبيرة من العاملين في مختلف الانشطة وبسبب انهيار في مؤسسات الرعاية الصحية ادى الى ارتفاع عدد الاصابات الى 350 الف اصابة والذي شهد معدل البطالة تراجعاً في عام 2021-2022 لينخفض في عام 2022 الى 7.3% بعد التعافي من اثار الجائحة وعودة النشاط الاقتصادي مرة اخرى. ويوضح الشكل (2) تطور معدلات البطالة في الهند للمدة (2004-2022) .

جدول (2) معدل البطالة في الهند للمدة (2004-2022)

السنة	% معدل البطالة	السنة	% معدل البطالة
2004	8.5	2014	8
2005	8.7	2015	7.9
2006	8.6	2016	7.8
2007	8.5	2017	7.7
2008	8.4	2018	7.7
2009	8.4	2019	6.5
2010	8.3	2020	10.2
2011	8.2	2021	7.7
2012	8.1	2022	7.3
2013	8		

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

شكل (2) تطور معدل البطالة في الهند للمدة (2004-2022)

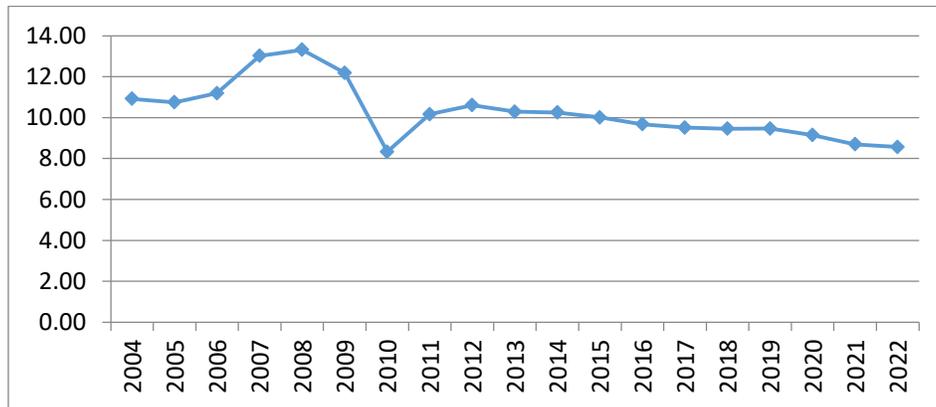


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ثالثاً: تحليل تطور سعر الفائدة الاقراض في الهند للمدة (2004-2022)

تعد اسعار الفائدة احد اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي اذ يمكن عن طريق النظر الى سلوك ذلك المتغير الحكم على مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي او السير باتجاه تحقيقه. ويبين الجدول (3) إنَّ اسعار الفائدة كانت مرتفعة في بداية المدة عامي 2004 و2005 فقد سجلت 10.92 % و 10.75% لكلا العامين واستمرت بالارتفاع في الاعوام 2006 و2007 الى ان وصلت في عام 2008 الى 13.31%، ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2009 الى 12.19% متأثراً بالازمة الاقتصادية العالمية⁽¹⁾، الى ان وصل في عام 2010 الى 8.33% ولكنه عاود الارتفاع في الاعوام 2011-2014 ليسجل (10.17%، 10.60%، 10.29%، 10.25%) على التوالي إلا أنَّ مساره اخذ بالانحدار بداية من عام 2015 اذ بلغ 10.01% ثم بدأ يتذبذب تدريجياً في الاعوام اللاحقة الى ان وصل في العام 2021 الى 8.70%)، وذلك بسبب ازمة كوفيد 19 ومن اجل تشجيع الاستثمار بسبب ما حدثه هذا الفايروس من ركود اقتصادي عالمي، ونلاحظ ان الاتجاه العام لأسعار الفائدة في الهند هو الانخفاض وهذا دليل على ان اصلاح الاقتصادي في الهند متجهة نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي في البلد من اجل التوجه نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي في البلد من اجل التوجه نحو سياسة التصدير مع سياسة احلال الواردات. والشكل (3) يوضح التقلب المستمر لسعر فائدة الاقراض في الهند للمدة (2004-2022).

شكل (3) تطور سعر فائدة الاقراض في الهند للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

1- هاشم جبار الحسيني، مصدر سابق، ص90.

جدول (3) سعر فائدة الإقراض في الهند للمدة (2004-2022)

السنة	سعر الفائدة الإقراض	السنة	سعر الفائدة الإقراض
2004	10.92	2014	10.25
2005	10.75	2015	10.01
2006	11.19	2016	9.67
2007	13.02	2017	9.51
2008	13.31	2018	9.45
2009	12.19	2019	9.47
2010	8.33	2020	9.15
2011	10.17	2021	8.70
2012	10.60	2022	8.57
2013	10.29		

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

رابعاً: تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الثابتة في الهند للمدة (2004-2022)

الجدول (4) يوضح نصيب الفرد من الناتج ومعدل نموه ومنه نلاحظ .ففي عام 2004 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 48231.55 روبية ارتفع في عام 2005 بمعدل نمو 6.21% واستمر بالمحافظة على هذه النسبة في الاعوام اللاحقة الى ان انخفض في عام 2008 بمعدل نمو 1.63% وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري العالمية، ثم عاد ليرتفع في عام 2009 بمعدل نمو بلغ 6.37%، وفي عام 2010 سجل نمو بمعدل 7.01% وفي الاعوام اللاحقة 2011-2013 انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج حتى بلغ في عام 2013 (5.01%) وعاود الارتفاع في الاعوام 2014-2016 بنمو في عام 2016 بمعدل (6.98%) وانخفض بشكل تدريجي حتى حقق نمواً سالباً في عام 2020 سجل (6.73%) وذلك بسبب جائحة كورونا وما أحدثته من تغيرات في الاقتصاد العالمي مما ادى الى انخفاض الدخل ولاسيما في الهند وفقدان الوظائف ومن ثم انخفاض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إلا إنه في الاعوام 2021 و2022 ارتفعت النسبة مجدداً بسبب تعافي الاقتصاد العالمي واكتشاف اللقاحات مما انعكس

ذلك على النشاط الاقتصادي⁽¹⁾ والشكل (4) يوضح تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الهند .

جدول (4) معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للمدة (2004-2022)

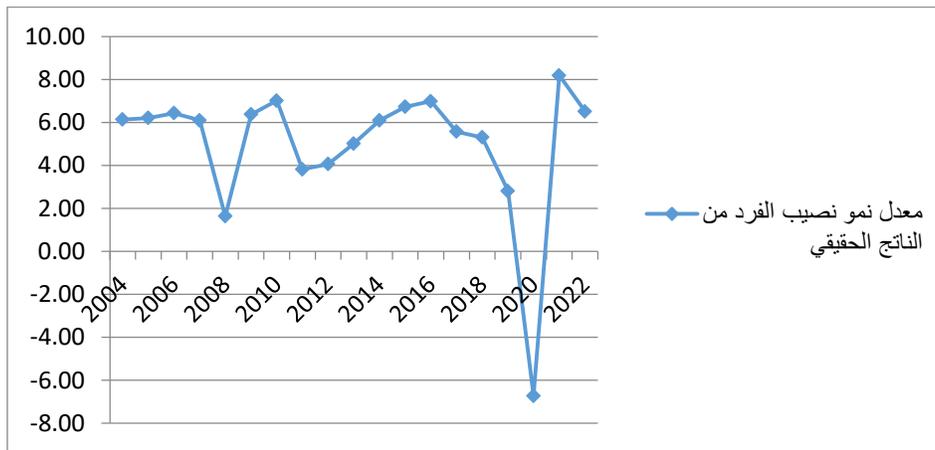
السنة	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة روبية	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	السنة	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة روبية	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي
2004	48231.55	6.13	2014	80533.19	6.09
2005	51224.8	6.21	2015	85945.88	6.72
2006	54516.53	6.43	2016	91945.76	6.98
2007	57838.56	6.09	2017	97065.6	5.57
2008	58781.78	1.63	2018	102212.4	5.30
2009	62527.19	6.37	2019	105086.5	2.81
2010	66912.33	7.01	2020	98018.08	-6.73
2011	69467.09	3.82	2021	106040.2	8.18
2012	72288.03	4.06	2022	112946.2	6.51
2013	75912.99	5.01	معدل النمو المركب	0.31	

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، معدل النمو السنوي والنمو المركب احتسب من قبل الباحثة

* وتم احتساب معدل النمو المركب باستخدام المعادلة التالية

$$R = \sqrt[n]{\frac{y_t}{y^o}}$$

شكل(4) معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للمدة (2004-2022)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4)

¹ متوسط دخل الفرد في الهند، يمكن الوصول اليه عبر الرابط: <http://www.egyptsonline.com>

خامساً: تحليل تطور مؤشر البؤس لآرثر و هانك في الهند للمدة(2004-2022)

نلاحظ من الجدول (5) إنَّ مؤشر البؤس لآرثر في الاعوام 2004 و2005 تتراوح نسبته 12.3% و12.9% على التوالي و بما ان مؤشر البؤس لآرثر هو مجموع التضخم والبطالة ففي عام 2006 ارتفع مؤشر البؤس الاقتصادي الى 14.4% وذلك بسبب ارتفاع التضخم وبدأ مؤشر البؤس بالارتفاع في الاعوام اللاحقة الى ان وصل في عام 2010 الى (20.3%) بسبب ارتفاع التضخم إذ بلغ نسبة 12% مع المحافظة على تذبذب بسيط في معدل البطالة التي بلغت في عام 2010 (8.3%)، وفي عام 2011 بدأ مؤشر البؤس بالانخفاض إذ بلغ 17.1 بسبب انخفاض التضخم في الهند وفي العامين 2012 و2013 ارتفع مؤشر البؤس وزاد الفقر إذ بلغ في عام 2013 نسبة 18% وبسبب انخفاض البطالة والتضخم في السنوات اللاحقة بدأ مؤشر البؤس بالانخفاض في الاعوام من 2014 -2019 حتى بلغ في عام 2019 نسبة 10.2% بسبب انخفاض كلٍّ من البطالة إذ بلغت نسبتها 6.5% والتضخم بلغ نسبته 3.7% وفي عام 2020 عاود مؤشر البؤس بالارتفاع بسبب فايروس كورونا وما سببته من ارتفاع البطالة والتضخم وفي العامين 2021 و2022 بدأ مؤشر البؤس بالانخفاض بسبب انخفاض كلا من البطالة والتضخم وبسبب الشفاء من فايروس كورونا .

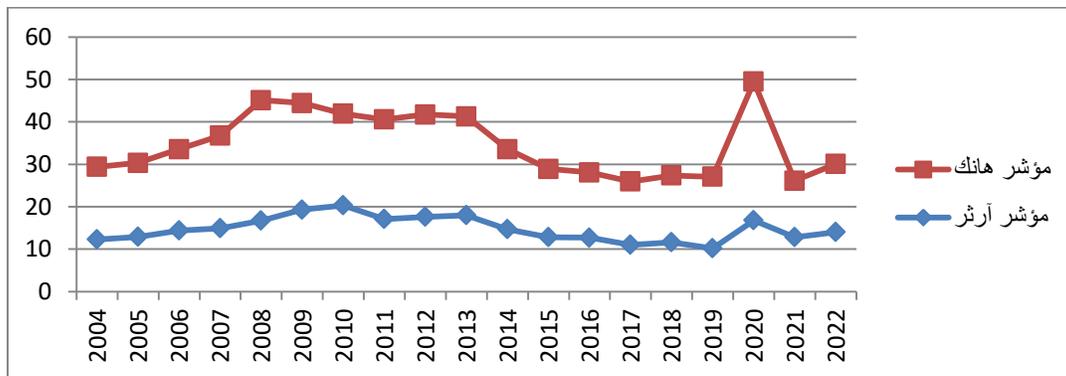
نلاحظ من الجدول (5) إنَّ مؤشر البؤس لهانك يتم الحصول عليه عن طريق جمع معدل البطالة مع التضخم مع سعر الفائدة مطروح منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إذ بلغ مؤشر البؤس هانك عام 2004 (17.09%) ثم اخذ بالارتفاع التدريجي في الاعوام اللاحقة إذ بلغ في عام 2006 نسبة 19.16% وفي عام 2007 نسبة 21.38% وارتفع بشكل كبير في عام 2008 إذ بلغ 28.38% وذلك بسبب ارتفاع اسعار الفائدة بسبب ازمة الرهن العقاري وانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج إذ بلغ 1.63%. ثم انخفض مؤشر بؤس هانك في عام 2009 إذ بلغ 25.12% وعاود بالارتفاع لعام 2010 ليصل 21.62% واخذ يتذبذب بالارتفاع والانخفاض في الاعوام اللاحقة حتى انخفض في عام 2018 ليصل (15.5%) ، ثم ارتفع مؤشر البؤس في عام 2020 بنسبة كبيرة ليصل الى (32.68%) بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد الهندي من ارتفاع التضخم وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الذي حقق في عام 2020 معدل سالب (-) 6.73% ثم بدأ مؤشر البؤس بالانخفاض في العامين اللاحقين نتيجة التعافي من كورونا ومن اثارها. ويوضح الشكل (5) تطور مؤشر البؤس آرثر و هانك في الهند.

جدول (5) تحليل مؤشر بؤس آرثر و هانك في الهند للمدة (2004-2022)

السنة	تضخم 1	بطالة 2	مؤشر آرثر 1+2=3	سعر الفائدة 4	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 5	مؤشر هانك 3+4-5=6
2004	3.8	8.5	12.3	10.92	6.13	17.09
2005	4.2	8.7	12.9	10.75	6.21	17.44
2006	5.8	8.6	14.4	11.19	6.43	19.16
2007	6.4	8.5	14.9	13.02	6.09	21.83
2008	8.3	8.4	16.7	13.31	1.63	28.38
2009	10.9	8.4	19.3	12.19	6.37	25.12
2010	12	8.3	20.3	8.33	7.01	21.62
2011	8.9	8.2	17.1	10.17	3.82	23.45
2012	9.5	8.1	17.6	10.6	4.06	24.14
2013	10	8	18	10.29	5.01	23.28
2014	6.7	8	14.7	10.25	6.09	18.86
2015	4.9	7.9	12.8	10.01	6.72	16.09
2016	4.9	7.8	12.7	9.67	6.98	15.39
2017	3.3	7.7	11	9.51	5.57	14.94
2018	3.9	7.7	11.6	9.45	5.3	15.75
2019	3.7	6.5	10.2	9.47	2.81	16.86
2020	6.6	10.2	16.8	9.15	-6.73	32.68
2021	5.1	7.7	12.8	8.7	8.18	13.32
2022	6.7	7.3	14	8.57	6.51	16.06

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة: مؤشر آرثر ومؤشر هانك احتسب من قبل الباحثة

شكل(5)تطور مؤشر البؤس لآرثر و هانك في الهند 2004-2022



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

المطلب الثاني :.تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند أولاً. تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي الهندي للمدة (2004-2022):

يعد الصعود المعاصر للهند إحدى القصص الرائعة ، ويرمز إلى تحول القوة نحو آسيا. وغالبا ما يؤرخ لبداية الصعود الهندي بعام 1991، وهو العام الذي شهد بداية التحول الهندي نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصادي العالمي، فاعتمدت الهند على نحو متزايد مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية، رافق هذه الاصلاحات الاقتصادية اهتماماً قوياً وواسع النطاق بتطوير البنية التحتية مثل مشروع إنشاء شبكة من الطرق السريعة لربط المراكز الصناعية والزراعية الرئيسية على مستوى البلاد⁽¹⁾. إذ أفضت هذه الإصلاحات إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، والتي يوضحها الجدول(6) . وباستثناء بعض الانخفاضات الاستثنائية المرتبطة بأزمات اقتصادية إقليمية أو عالمية، مثلما حدث عام 2008، والذي شهد أزمة الرهن العقاري العالمية فإن معدل النمو في تلك السنة قد انخفض الى (12.6%) قياسا بالعام 2007 الذي شهد نسبة نمو (15.1%)، ثم ارتفع في الاعوام 2009 و2010 إذ بلغ في عام 2010 نسبة 19.9%، وشهدت الاعوام من 2011-2015 انخفاضاً في معدل نمو الناتج إذ بلغ عام 2015 نسبة 10.5% ثم ارتفع في عام 2016 الى نسبة 11.8% وشهدت الاعوام 2019-2020 والذي شهد أزمة وباء كورونا (كوفيد 19) والذي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي فان الناتج المحلي الإجمالي شهد تراجع قدره (-1.4%) في عام 2020، غير ذلك فإن معدل النمو الاقتصادي السنوي في الهند ظل يتراوح بين 18.4%، 15.9% في عامي 2021 و2022، مع قدرة عالية وملحوظة على التعافي من آثار أي أزمات اقتصادية نابعة من السياقين الإقليمي والعالمي. وأضحت الهند أعلى الاقتصاديات الكبرى (التي يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي التريليون دولار سنوياً) من حيث معدلات النمو الاقتصادي السنوية⁽²⁾. وبلغ معدل النمو المركب (11.949) للناتج المحلي للمدة 2004-2022. وشكل (6) يوضح تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الهند للمدة 2004-2022.

¹ - وفاء لطفي، القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 1،

2023، ص 5.

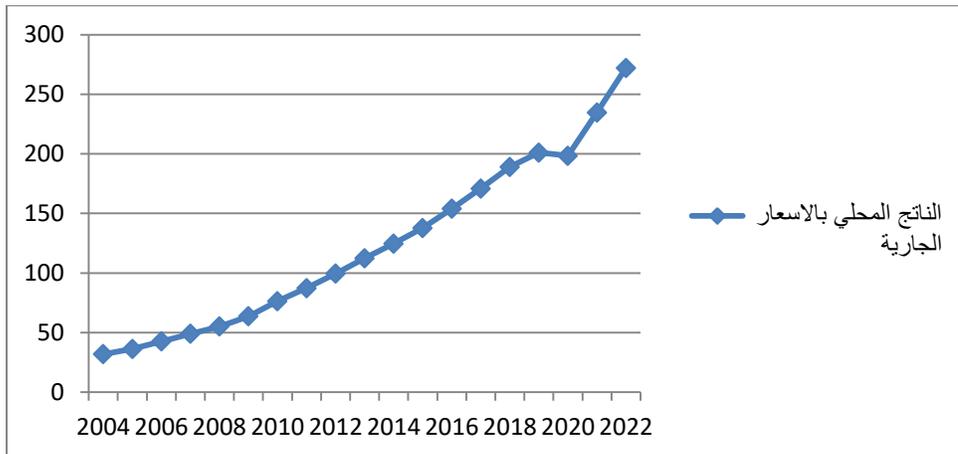
² - وفاء لطفي، مصدر سابق، ص 6.

جدول (6) الناتج المحلي الإجمالي في الهند للمدة (2004 – 2022)

معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تريليون روبية	السنة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تريليون روبية	السنة
11.0	124.68	2014	-	31.86	2004
10.5	137.72	2015	14.0	36.32	2005
11.8	153.92	2016	17.2	42.55	2006
11.0	170.9	2017	15.1	48.99	2007
10.6	189	2018	12.6	55.14	2008
6.4	201.04	2019	15.5	63.66	2009
-1.4	198.3	2020	19.9	76.34	2010
18.4	234.71	2021	14.4	87.36	2011
15.9	272.04	2022	13.8	99.44	2012
11.949	معدل النمو المركب		13.0	112.34	2013

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب احتسب من قبل الباحثة

شكل (6) الناتج المحلي الإجمالي في الهند للمدة (2004 – 2022):



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ثانياً: تحليل تطور معدل الفقر في الهند للمدة (2004-2022) :

تعد الهند من أكبر دول العالم تركيزاً للفقراء فضلاً عن ارتفاع مستويات الأمية وسوء التغذية وانخفاض إنتاجية العامل الهندي بسبب المرض والفقر، فقد كانت نسبة الفقر في العام 2004 39.9% وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت ببقية بلدان العالم، وعلى الرغم من نقص البيانات عن معدلات الفقر في الهند إلا أننا نجد أن نسب الفقر قد انخفضت في الأعوام اللاحقة إلى أن وصلت في العام 2019 إلى 12.7% ثم

وصلت نسبة الفقر في عام 2021 (11.9%) وقد يرجع ذلك الى تحول الهند إلى مصدر عالمي للغذاء، وتكنولوجيا المعلومات والمهن المطلوبة في الاقتصاد العالمي، وصناعة قطع الغيار، وتوظيف انتشار اللغة الانجليزية في مشاركة مهمة في الاقتصاد العالمي عن طريق شبكة الإنترنت، أو لاستقطاب الشركات العالمية للعمل والاستثمار في الهند، ولكن على الرغم من نموها الاقتصادي وتزايد أهميته السياسية والعالمية، تواجه الهند تحديات خطيرة تعوق قدرتها على الازدهار، فما زال الفقر يطحن عدداً كبيراً من السكان، وما زال أكثر من 250 مليون هندي محرومين من الكهرباء، وينخفض معدل الأعمار (مؤشر الرعاية الصحية والمرض) فيها عن المتوسط العالمي، وما زالت الطبقة وعدم المساواة والإقطاع تشكل حالة انقسام اجتماعي اقتصادي، ومصدراً للصراعات والأزمات الداخلية في الهند، فما زال معظم المزارعين لا يملكون الأراضي التي يعملون فيها، ما يجعلهم في حالة من الهشاشة وعدم الأمان وضعف الإنتاجية، وما زالت الدولة في الهند تملك حصصاً كبرى في البنوك، فبعد اول ازمة اقتصادية حقيقية في عام 2020 والمتمثلة بجائحة كورونا قد تعرض الاقتصاد الهندي الى صدمة كبيرة وهذا ما يجعلها عرضة للازمات التي تصيب الاقتصاد العالمي⁽¹⁾. ويوضح الشكل (7) تطور معدل الفقر في الهند.

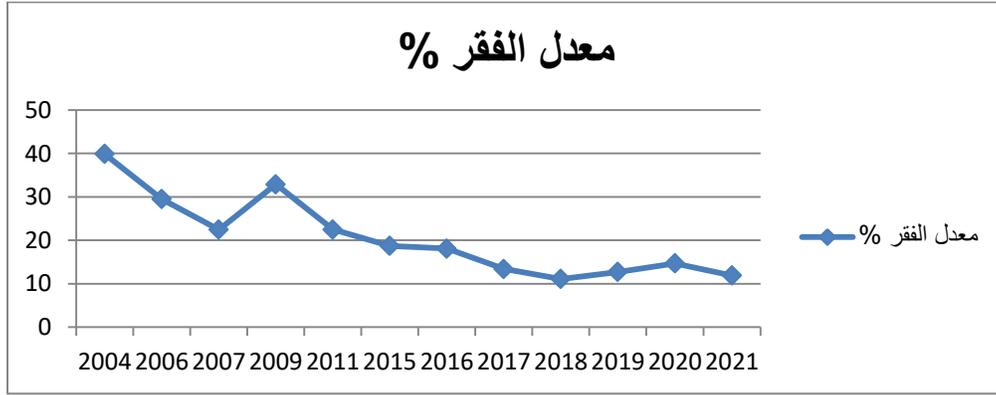
جدول (7) معدل الفقر في الهند للمدة (2004 – 2022)

السنة	% معدل الفقر	السنة	% معدل الفقر
2004	39.9	2017	13.4
2006	29.5	2018	11.1
2007	22.47	2019	12.7
2009	32.9	2020	14.7
2011	22.5	2021	11.9
2015	18.7		
2016	18.1		

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

¹ - الهند .. تقدم اقتصادي وفقر مخيف، يمكن الوصول اليه عبر الرابط: <http://www.alaraby.co.uk>

شكل البياني (7) معدل الفقر في الهند للمدة (2004 – 2022):



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ثالثاً: تحليل تطور الاستثمار المحلي في الهند للمدة (2004-2022):

تظهر البيانات الخاصة بمستوى الاستثمار المحلي في الهند في الجدول (8) ارتفاع في مستوى الاستثمار المحلي خلال المدة الأولى 2004 – 2007 فقد سجل العام 2007 نسبة نمو مقدارها (26.2%) وهذا يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية التي وضعتها الهند عن طريق توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج إذ يحدث هذا التوسع مع تزايد الموارد البشرية او راس المال او عندما يحدث تقدم تكنولوجي، ونلاحظ أيضاً عن طريق الجدول (8) انخفاض معدل نمو الاستثمار المحلي في العام 2008 الى (-3%) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري والتي تأثرت بها الهند كباقي دول العالم، وشهدت الاعوام اللاحقة من مدة البحث تذبذب في معدلات النمو للاستثمار وذلك حسب التطورات الاقتصادية في العالم ففي عامي 2011 و2012 كان نمو الاستثمار بطيئاً حتى بلغ في عام 2013 معدل نمو (-1.5%) بسبب التراجع الكبير للروبية الهندية ولا يمكن تخفيض اسعار الفائدة اكثر بسبب استمرار العملة بالتراجع إلا أنّ الاتجاه العام يظهر زيادة الاستثمار في اغلب اعوام البحث⁽¹⁾ وفي عام 2014 شهد معدل نمو الاستثمار ارتفاعاً كبيراً إذ بلغ 15.6% ثم انخفض في العامين 2015 و2016 بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض وانخفاض اسعار النفط والسلع الاولية حتى عاد بالارتفاع في عام 2017 و2018 اذ بلغت معدلات النمو 15.7% و16.2% وفي عام 2019 اخذ النمو بالانخفاض سالباً -3.8% وفي عام 2020 بلغ -7.4% بسبب فايروس كورونا وما سببته من آثار ثم عاد بالارتفاع عام 2021 إذ بلغ 30.8% ثم حقق معدل 15.5% في عام 2022. بلغ معدل النمو المركب للاستثمار للمدة 2004-2022 (1.58%). والشكل (8) يوضح تطور الاستثمار المحلي في الهند للمدة 2004-2022.

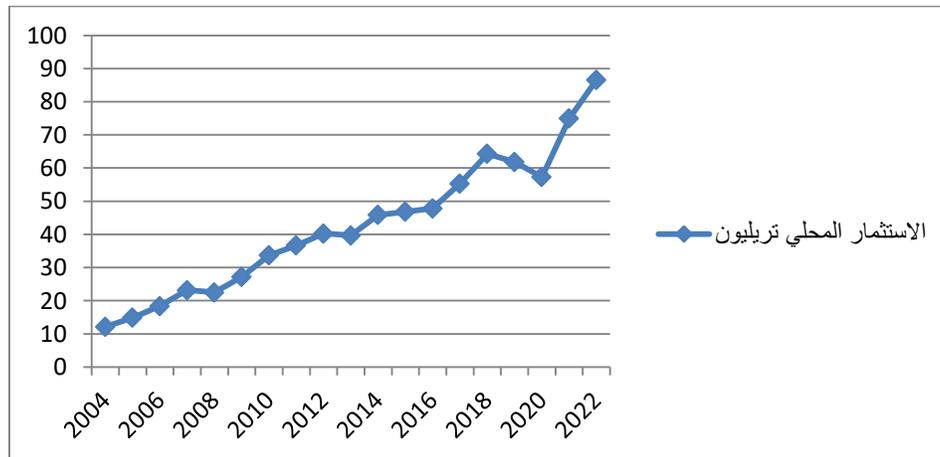
¹ - حسن محمد جواد الدعي، مصدر سابق، ص 65

جدول (8) الاستثمار المحلي في الهند للمدة (2004 – 2022)

السنة	الاستثمار المحلي تريليون روبية	معدل النمو السنوي %	السنة	الاستثمار المحلي تريليون روبية	معدل النمو السنوي %
2004	12.16		2014	45.85	15.6
2005	14.86	22.2	2015	46.84	2.2
2006	18.38	23.7	2016	47.82	2.1
2007	23.19	26.2	2017	55.33	15.7
2008	22.49	-3.0	2018	64.31	16.2
2009	27.17	20.8	2019	61.85	-3.8
2010	33.7	24.0	2020	57.28	-7.4
2011	36.67	8.8	2021	74.92	30.8
2012	40.28	9.8	2022	86.57	15.5
2013	39.67	-1.5	معدل النمو المركب		1.85

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب احتسب من قبل الباحثة

شكل (8) تطور الاستثمار المحلي في الهند للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

رابعاً: تحليل تطور الادخار المحلي في الهند للمدة (2004-2022)

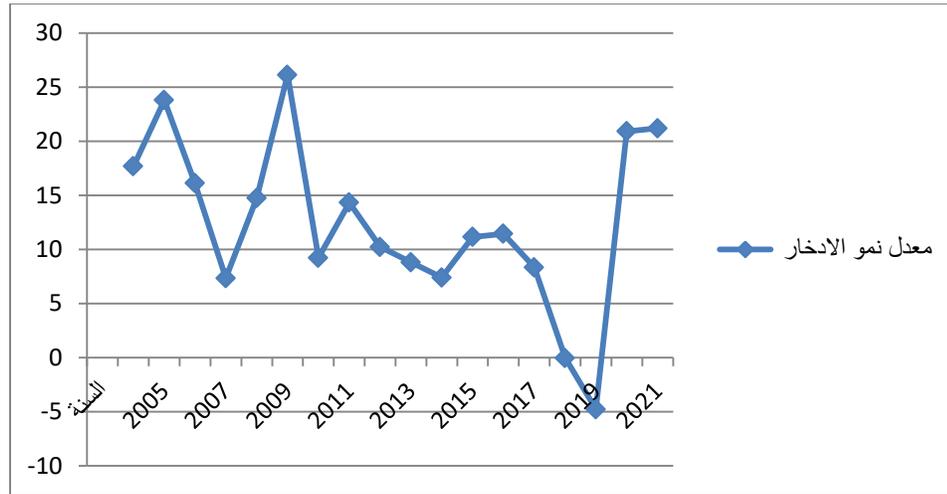
يوضح الجدول (9) نمو الادخار في الهند اذ بلغ معدل نمو الادخار في عام 2005 (17.68%) ثم ارتفع في عام 2006 الى (23.79%) وفي عام 2007 انخفض معدل نمو الادخار بشدة اذ بلغ (16.12%) واستمر بالانخفاض حتى بلغ في عام 2008 (7.35%) بسبب ازمة الرهن العقاري ثم عاود الارتفاع في عام 2009 واستمر بالارتفاع لغاية عام 2010 اذ بلغ (26.13%). ثم انخفض نمو الادخار انخفاض شديد في عام 2011 إذ بلغ (9.23%) واستمر نمو الادخار بالتقلب في الاعوام التالية حتى بلغ في عام 2015 (7.41%) وعاود الارتفاع في العامين اللاحقين حتى بلغ في عام 2017 (11.44%) ثم انخفض في عام 2018 واستمر بالانخفاض السالب في العامين 2019 و2020 على التوالي اذ بلغ معدل نمو سالب في هذين العامين نسبة (-0.04%، -4.77%) بسبب فايروس كوفيد وما خلفه من ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الناتج ومن ثم انخفاض دخل الفرد وانخفاض الادخارات ثم عاود معدل الادخار بالارتفاع في العامين 2021 و2022 بسبب التعافي من فايروس كورونا وعودة الحياة الطبيعية اذ بلغ النمو في عام 2022 (21.19%) كما موضح في الشكل البياني (9). بلغ معدل النمو المركب للادخار المحلي للمدة 2004-2022 في الهند (11.5%).

جدول (9) تطور الادخار المحلي في الهند للمدة (2004-2022)

السنة	الادخار تريليون روبية	معدل النمو %	السنة	الادخار تريليون روبية	معدل النمو %
2004	9.96		2014	39.19	8.82
2005	11.2	17.68	2015	42.09	7.41
2006	14.5	23.79	2016	46.78	11.15
2007	16.84	16.12	2017	52.14	11.44
2008	18.08	7.35	2018	56.49	8.34
2009	20.74	14.74	2019	56.46	-0.04
2010	26.16	26.13	2020	53.77	-4.77
2011	28.58	9.23	2021	65.01	20.91
2012	32.67	14.33	2022	78.79	21.19
2013	36.01	10.23	النمو المركب		11.5

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب احتسب من قبل الباحثة

شكل (9) نمو الادخار المحلي في الهند للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

(المبحث الثاني)

تحليل تطور مؤشرات البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

المطلب الاول: تحليل تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في مصر

تعد مصر من البلدان التي تتصف بمحدودية مواردها وخاصة في مجالي الثروات الطبيعية والنفط، كما انها من البلدان ذات الدخل المتوسط في العالم، تعد مصر ثالث اكثر الدول اكتظاظا بالسكان والذي بلغ عددهم 102.8 مليون نسمة وكان الاقتصاد المصري خاضعاً للسيطرة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية وكانت اغلب صادراته تقتصر على المواد الاولية (1) كما انها تصنف في المرتبة 52 بين الدول الاكثر بؤساً، في عام 2001 وبداية الاحداث والركود الاقتصادي واثر الازمة العالمية على الانكماش إذ ادى ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة الى 9.8% وانخفاض نمو الناتج الى 4.9% خلال الاعوام من 2000-2010 وبعد ذلك انخفض معدل نمو الناتج الى النصف الى اكثر من نصف ليصبح 2% في المتوسط سنوياً خلال الاعوام 2011-2013 وذلك لثورة 25 يناير وما تبع ذلك من عدم استقرار امني وسياسي واضطرابات عالمية والذي ادى الى زيادة معدلات البطالة الى 12.2% سنوياً خلال تلك المدة إن اهم المشكلات التي عانى منها الاقتصاد المصري هي تدهور الوضع الامني والسياسي والتي كانت نتيجة اندلاع الاحتجاجات والثورات وارتفاع الاسعار في عامي 2013 و2015 وابرام العقود مع اسرائيل بتصدير الغاز الطبيعي كل هذه عوامل الفساد وارتفاع الاسعار وعدم زيادة الاجور وتدهور الاحوال المعيشية وسوء الخدمات التي تقدمها الحكومة وهذه اهم مشكلات قيام الثورة في مصر (2).

اولاً: تحليل تطور معدل التضخم في مصر للمدة (2004-2022):

إن السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية نجح الى حد كبير في السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة فضلاً عن خفضها الى مستويات متدنية مما يدل على ان استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة حقق استقراراً في المستوى العام للأسعار، فقد عمدت السياسة النقدية الى استهداف التضخم للمدة 2004 – 2007 وكما موضح في الجدول (10) الامر الذي أدى الى انخفاض معدلات التضخم إلى

¹ -نزار كاظم صباح، تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة -مصر حالة دراسة-، جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الثالث، 2010، ص4.

² - سحر احمد حسن، دراسة حالة الجمهورية البرازيلية للفترة من 2003 الى 2014، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد الثالث عشر، 2015، ص177.

9.3% عام 2007 بعد ذلك ارتفع معدل التضخم في عام 2008 الى 18.3% وذلك بسبب قيام البنك المركزي المصري بطباعة النقود بدون غطاء فضلا عن ارتفاع حجم الاستهلاك اكثر من الإنتاج، ثم انخفض معدل التضخم في السنوات اللاحقة الى ان وصل في عام 2012 الى 7.1، ثم عاود معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير في الاعوام اللاحقة الى ان وصل ذروته في عام 2017 فقد سجل 29.5% وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها مصر سابقة الذكر مما اثر ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ثم عاد بعد ذلك الى الانخفاض في الاعوام اللاحقة الى ان وصل في العام 2020 الى 5% وذلك بسبب سياسة استهداف التضخم المتبعة من قبل الحكومة المصرية⁽¹⁾، وبلغ في عامي 2021 و2022 نسبة 5.2% و13.9% على التوالي. والشكل (10) يوضح تطور معدل التضخم في مصر خلال المدة 2004-2022 والذي شهد تذبذب مستمر.

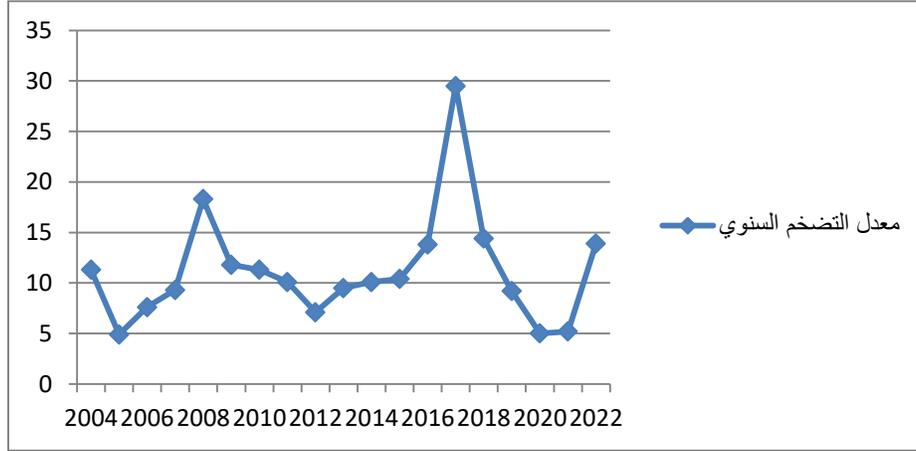
جدول (10) معدلات التضخم في الاقتصاد المصري للمدة (2004 – 2022)

السنة	% معدل التضخم السنوي	السنة	% معدل التضخم السنوي
2004	11.3	2014	10.1
2005	4.9	2015	10.4
2006	7.6	2016	13.8
2007	9.3	2017	29.5
2008	18.3	2018	14.4
2009	11.8	2019	9.2
2010	11.3	2020	5
2011	10.1	2021	5.2
2012	7.1	2022	13.9
2013	9.5		

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

¹ - المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الوضع الاقتصادي في مصر، دراسة اقتصادية، 2014، ص 7.

شكل (10) تطور معدلات التضخم في مصر للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

ثانياً: تحليل تطور معدل البطالة في مصر للمدة (2004-2022):

لقد اثرت البطالة بشكل سلبي على المجتمع المصري في كثير من المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية. وتشير دراسات كثيرة الى ان للبطالة اثراً كبيراً على معدلات الجريمة، نظراً لما يترتب على سوء الحالة الاقتصادية من انحراف، يؤدي الى ارتكاب العديد من الجرائم.

ومن بيانات الجدول (11) يظهر بان معدل البطالة خلال المدة 2004-2006 مرتفع نسبياً فقد سجلت في عام 2006 معدل 10.5% وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية الكثيفة العمل في مصر فضلاً عن انخفاض عدد العاملين المصريين بالخارج. ثم انخفض معدل البطالة في الأعوام اللاحقة الى ان وصل في عام 2010 الى 8.8% وذلك بسبب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية والمحلية والتي اسهمت بتشغيل العاطلين عن العمل ومن ثم انخفاض معدل البطالة، الا إنَّ معدل البطالة عاد للارتفاع مجدداً في الأعوام اللاحقة الى وصل في عام 2015 الى 13.1% وهو اعلى معدل خلال مدة البحث وذلك يعود الى الأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها مصر فضلاً عن إيقاف التوظيف بالقطاع العام من قبل الحكومة

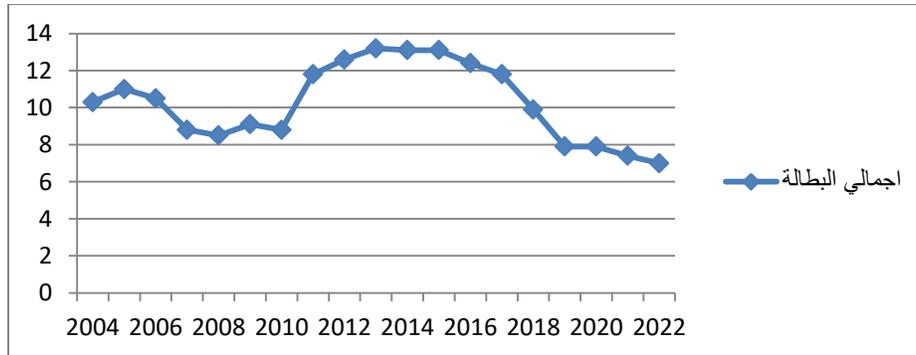
المصرية. ونتيجة الاستقرار السياسي والأمني ومن ثم الاقتصادي انخفضت معدلات البطالة في مصر الى ان وصلت الى 7% في عام 2022 . والشكل (11) يوضح تطور معدلات البطالة في مصر للمدة 2004-2022.

جدول (11) معدلات البطالة في الاقتصاد المصري للمدة (2022 – 2004)

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
2004	10.3	2014	13.1
2005	11	2015	13.1
2006	10.5	2016	12.4
2007	8.8	2017	11.8
2008	8.5	2018	9.9
2009	9.1	2019	7.9
2010	8.8	2020	7.9
2011	11.8	2021	7.4
2012	12.6	2022	7
2013	13.2		

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

شكل (11) تطور معدل البطالة في مصر للمدة (2022-2004)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

ثالثاً: تطور سعر فائدة الإقراض في مصر للمدة (2004-2022)

نلاحظ من الجدول (12) تذبذب معدلات سعر الفائدة ما بين ارتفاع وانخفاض فقد سجل 13.38% في العام 2004 ثم بدأ بالانخفاض في عام 2005 إذ بلغ 13.14% واستمر بالانخفاض التدريجي في الاعوام اللاحقة حتى بلغ في عام 2010 نسبة 11.01% ، وفي عام 2011 بدأ سعر فائدة الإقراض بالارتفاع حتى وصل في عام 2013 نسبة 12.29% وفي عام 2014 و2015 حقق سعر الفائدة انخفاضاً إذ بلغت نسبتهما 11.71% و11.63% وفي الاعوام اللاحقة ارتفع سعر فائدة الإقراض في مصر واستمر بالارتفاع حتى بلغ في عام 2019 نسبة 16.12%، ثم انخفض في عامي 2020 و2021 الى 11.37% و9.43% ويرجع سبب الانخفاض الى قيام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة وذلك لتشجيع الاستثمار بدلا من الادخار ولاحتماء الضغوط التضخمية⁽¹⁾، وفي عام 2022 بلغ 10.58% والشكل (12) يوضح تطور سعر فائدة الإقراض في مصر للمدة 2004-2022.

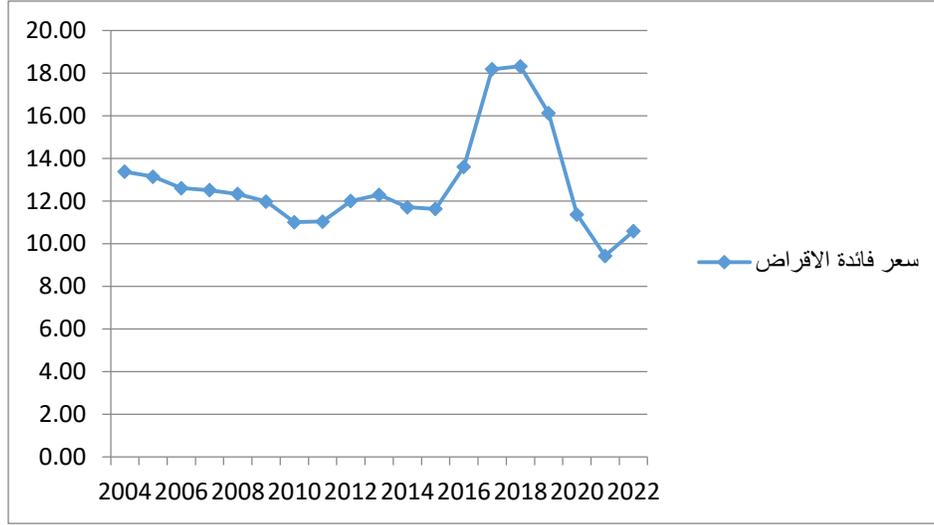
جدول (12) تطور سعر فائدة الإقراض في مصر للمدة (2004--2022)

السنة	سعر فائدة الإقراض %	السنة	سعر فائدة الإقراض %
2004	13.38	2014	11.71
2005	13.14	2015	11.63
2006	12.60	2016	13.60
2007	12.51	2017	18.18
2008	12.33	2018	18.32
2009	11.98	2019	16.12
2010	11.01	2020	11.37
2011	11.03	2021	9.43
2012	12.00	2022	10.58
2013	12.29		

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

¹ - ادهم محمد البرماوي، فاروق فتحي الجزار، التأثير غير المماثل لخدمات سعر الفائدة على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد 3، العدد 1، 2022، ص 12.

شكل (12) تطور سعر فائدة الاقراض في مصر للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

رابعاً: تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر للمدة (2004-2022):

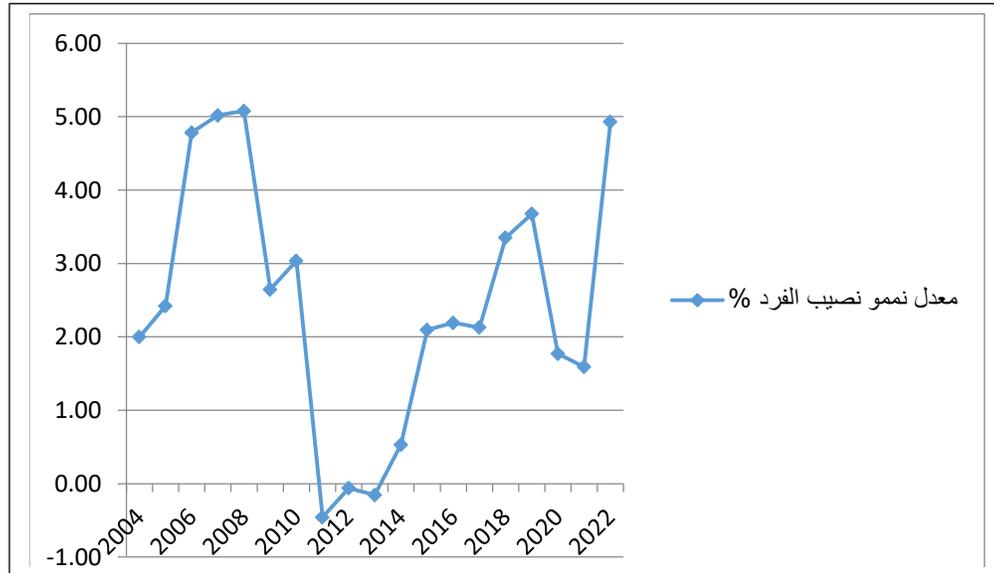
بشكل عام يظهر من الجدول (13) ان متوسط نصيب الفرد في مصر واطىء للغاية فقد سجل في العام 2004 مقدار (45610.06) جنيه ثم ارتفع بعد ذلك في العام 2005 بمعدل نمو 2.42% واستمر الارتفاع حتى عام 2008 بمعدل نمو مقداره 5.08% ثم انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الاعوام اللاحقة حتى سجل معدلات نمو سالبة خلال المدة 2011-2013 إذ بلغ نمو نصيب الفرد في عام 2013 نسبة (-0.15%) ثم ارتفع المعدل للسنوات اللاحقة ولغاية عام 2022 بمعدلات نمو موجبة ولكنها متذبذبة فقد سجل في عام 2022 نمواً بمعدل بلغ 4.39%، وإنّ وهذا يدل على أنّ مستوى معيشة الفرد المصري متدنية ومن ثم سينعكس ذلك على مستوى المعيشة مادام دخل العوائل محدوداً مما سيؤدي ذلك الى عدم امكانية تلك الاسر من الانفاق على شراء الحاجات الأساسية. بلغ معدل النمو المركب لنصيب الفرد من الناتج للمدة 2004-2022 في مصر (4.8%). والشكل (13) تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

جدول (13) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابتة في مصر للمدة (2004 – 2022)

السنة	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة// جنيه	معدل نمو نصيب الفرد %	السنة	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة// جنيه	معدل نمو نصيب الفرد %
2004	45610.06	2.00	2014	57047.49	0.53
2005	46713.88	2.42	2015	58242.94	2.10
2006	48948.73	4.78	2016	59519.75	2.19
2007	51405.02	5.02	2017	60786.77	2.13
2008	54015.45	5.08	2018	62823.01	3.35
2009	55444.65	2.65	2019	65131.99	3.68
2010	57128.34	3.04	2020	66285.46	1.77
2011	56867.03	-0.46	2021	67340.60	1.59
2012	56833.03	-0.06	2022	70659.45	4.93
2013	56745.70	-0.15		معدل النمو المركب	4.8

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو السنوي والنمو المركب استخراج من قبل الباحثة

شكل (13) تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الثابت في مصر للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

خامساً: تحليل تطور مؤشر البؤس لآرثر و هانك في مصر للمدة (2004-2022)

من الجدول (14) بلغت نسبة مؤشر البؤس لآرثر في عام 2004 (21.6%) وفي العام 2005 بدأ المؤشر بالانخفاض ووصل الى 15.9% وذلك بسبب انخفاض معدل التضخم الى 4.9%، وفي العامين 2006 و2007 ارتفع مؤشر البؤس الى (18.1%) لكلا العامين بسبب ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة بشكل تدريجي، وقد ارتفع مؤشر البؤس الى 26.8% في عام 2008 بسبب ارتفاع معدل التضخم الى نسبة كبيرة إذ بلغت 18.3% انخفض مؤشر البؤس في عام 2009 إذ بلغت نسبته 20.9%، وبقي قريباً من هذه النسبة حتى عام 2010 بسبب انخفاض معدل التضخم، وفي عام 2011 ارتفع مؤشر البؤس بسبب ارتفاع معدل البطالة الى 11.8% وقد انخفض الى 19.7%، في عام 2012 بسبب انخفاض معدل التضخم لهذا العام وفي الاعوام اللاحقة أخذ مؤشر البؤس بالارتفاع التدريجي حتى بلغ في عام 2017 نسبة كبيرة 41.3% وذلك بسبب ارتفاع التضخم بنسبة كبيرة جداً بلغت 29.5% بعدها انخفض المؤشر الى 24.3% في عام 2018 بسبب انخفاض معدلات البطالة ومعدلات التضخم إذ بلغت نسبتهما 9.9% و 14.4% على التوالي واستمر بالانخفاض حتى عام 2021 بلغ 12.6% وفي عام 2022 ارتفع من جديد إذ بلغ 20.9% بسبب ارتفاع التضخم بنسبة 13.9% .

وعند ملاحظة جدول (14) نلاحظ تم اضافة سعر فائدة الاقراض الى البؤس لآرثر وطرح منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي سوف يؤدي الى حصول تغيرات في مؤشر البؤس إذ بلغ مؤشر البؤس عام 2004 نسبة 32.98%، وفي عام 2005 انخفض المؤشر الى نسبة 26.62%، واستمر مؤشر البؤس بالانخفاض التدريجي حتى عام 2007 إذ بلغ 25.59%، وفي عام 2008 ارتفع مؤشر البؤس الى 34.05%، وذلك بسبب ارتفاع مؤشر البؤس لآرثر وفي عام 2009 انخفض مؤشر بؤس هانك بسبب انخفاض سعر فائدة الاقراض وانخفاض مؤشر البؤس لآرثر، واستمر بالانخفاض في عام 2010 ايضاً إذ بلغ 28.07%، وقد ارتفع مؤشر البؤس في عام 2011 بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج إذ بلغت نسبة المؤشر 33.39%، وفي عام 2012 ثم انخفض المؤشر الى 31.76%، عاود الارتفاع في عام 2013 الى نسبة (35.14%) بسبب ارتفاع مؤشر البؤس لآرثر وارتفاع سعر فائدة الاقراض وانخفاض نصيب الفرد من الناتج وانخفاض في العامين 2014 و2015 إذ بلغت قيمة المؤشر 34.38% و 33.03%، ثم عاود المؤشر الارتفاع حتى بلغ في عام 2017 نسبة كبيره 57.35% بسبب ارتفاع مؤشر البؤس لآرثر وارتفاع سعر فائدة الاقراض، وشهد في عام 2018 انخفاض تدريجي حتى بلغ في عام 2021 نسبة 20.44% وفي عام 2022 ارتفع المؤشر من جديد

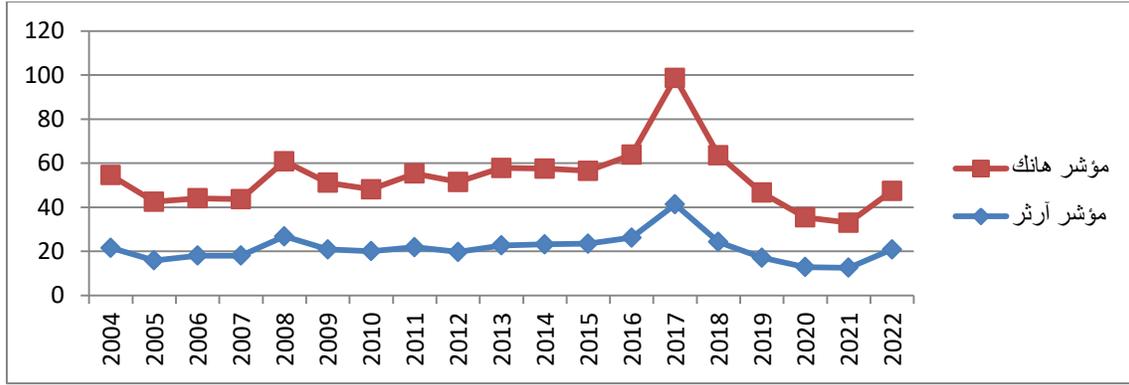
إذ بلغ نسبة 26.55%. ويوضح الشكل (14) تطور مؤشر البؤس لآرثر و هانك في مصر للمدة 2004-2022.

شكل (14) مؤشر البؤس لآرثر و هانك في مصر للمدة (2004-2022)

السنة	معدل البطالة % (1)	معدل التضخم السنوي % (2)	مؤشر البؤس آرثر 1+2=3	سعر فائدة الإقراض % (4)	معدل نمو نصيب الفرد % (5)	مؤشر البؤس هانك 3+4-5=6
2004	10.3	11.3	21.6	13.38	2	32.98
2005	11	4.9	15.9	13.14	2.42	26.62
2006	10.5	7.6	18.1	12.6	4.78	25.92
2007	8.8	9.3	18.1	12.51	5.02	25.59
2008	8.5	18.3	26.8	12.33	5.08	34.05
2009	9.1	11.8	20.9	11.98	2.65	30.23
2010	8.8	11.3	20.1	11.01	3.04	28.07
2011	11.8	10.1	21.9	11.03	-0.46	33.39
2012	12.6	7.1	19.7	12	-0.06	31.76
2013	13.2	9.5	22.7	12.29	-0.15	35.14
2014	13.1	10.1	23.2	11.71	0.53	34.38
2015	13.1	10.4	23.5	11.63	2.1	33.03
2016	12.4	13.8	26.2	13.6	2.19	37.61
2017	11.8	29.5	41.3	18.18	2.13	57.35
2018	9.9	14.4	24.3	18.32	3.35	39.27
2019	7.9	9.2	17.1	16.12	3.68	29.54
2020	7.9	5	12.9	11.37	1.77	22.5
2021	7.4	5.2	12.6	9.43	1.59	20.44
2022	7	13.9	20.9	10.58	4.93	26.55

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة مؤشر اوكون ومؤشر هانك استخرج من قبل الباحثة

شكل (14) تطور مؤشر البؤس لآرثر وهانك في مصر للمدة 2004-2022



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

اولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2004-2022):

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية بالاستعانة بالجدول (15) ففي الاعوام 2004 ولغاية 2008 التي شهدت تحسناً كبيراً اذ بدا العمل بالخطة الخمسية الامر الذي انعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي اذ ارتفع معدل النمو السنوي من 11.0% في عام 2005 الى ان وصل الى 20.2% في العام 2008، واستهدفت هذه الخطة تحقيق معدل نمو سنوي مقداره 15.8% نهاية عام 2010. اما عام 2011 فشهد انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجل الناتج في العام 2011 معدل نمو قدره 13.6%، ثم ارتفع في عام 2012 الى معدل نمو قدره 22.1%. ثم ليعاود الانخفاض في عام 2013 الى معدل نمو 11.1% بسبب تدهور الاوضاع السياسية في مصر وارتفاع الدين العام ومن ثم حصول عجز كبير في الميزانية. وبعد عام 2014 قامت العديد من الدول العربية ومنها السعودية والكويت والامارات بتقديم المساعدات الى مصر ودعم اقتصادها خلال المرحلة الانتقالية فتم تقديم المساعدات النقدية والقروض بدون فوائد فضلاً عن تقديم البترول ومشتقاته من اجل انقاذ ميزان المدفوعات المصري من العجز، كما قام البنك المركزي المصري بفتح حساب باسم (دعم مصر) مما اسهم ذلك في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل معدل نمو في نهاية عام 2017 مقداره 34.9% وكما موضح في الجدول (15). اما في الاعوام 2019-2021 فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجل معدل نمو مقداره 8.3% في عام 2021 وذلك بسبب ازمة فيروس كورونا وما احدثه من تأثيرات

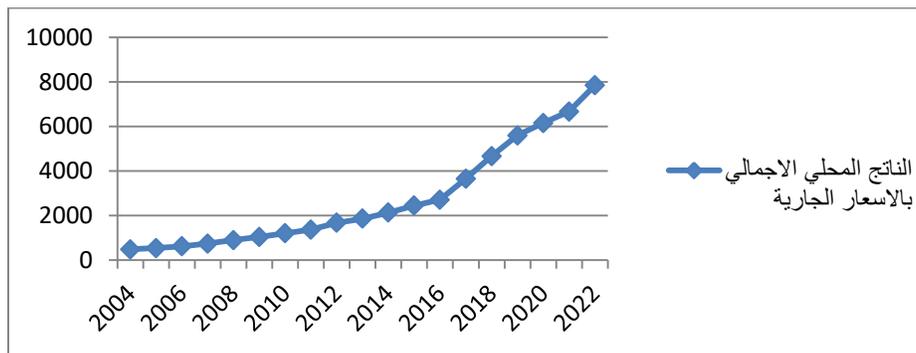
سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد المصري بشكل خاص فقد تراجعت إيرادات القطاع السياحي والذي يشكل جزء كبير من الإيرادات العامة نتيجة الاغلاق ومنع السفر بين الدول، وفي العام 2022 عاد الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع فقد سجل معدل نمو 17.7% وذلك بسبب اكتشاف لقاحات جديدة وعودة النشاط الاقتصادي⁽¹⁾. ويوضح الشكل (15) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في مصر للمدة 2004-2022. وبلغ معدل النمو المركب (15.77%).

جدول (15) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو للمدة (2004 – 2022) في مصر

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار جنيه	معدل النمو السنوي %	السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار جنيه	معدل النمو السنوي %
2004	485.3		2014	2130	14.5
2005	538.5	11.0	2015	2443.9	14.7
2006	617.7	14.7	2016	2709.4	10.9
2007	744.88	20.6	2017	3655.9	34.9
2008	895.5	20.2	2018	4666.2	27.6
2009	1042.2	16.4	2019	5596	19.9
2010	1206.6	15.8	2020	6152.6	9.9
2011	1371.1	13.6	2021	6663.1	8.3
2012	1674.7	22.1	2022	7842.5	17.7
2013	1860.4	11.1		معدل النمو المركب	15.7717

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو والنمو المركب استخرج من قبل الباحثة

شكل (15) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في مصر للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

¹ - نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990 – 2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص 70.

سابعاً: تطور معدل الفقر في مصر للمدة (2004-2022):

يتضح من بيانات الجدول (16) إنَّ معدلات الفقر بلغت ادناها خلال مدة البحث في عام 2004 لتبلغ 16.6% بينما بلغت أقصاها في عام 2017 لتصل الى 32.5% ونلاحظ إنَّ معدلات الفقر قد اخذت اتجاهاً تصاعدياً نحو الارتفاع بشكل دائم فقد سجلت بداية عام 2004 معدل 16.6% ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 2008 الى 21.6% وبعد ذلك ارتفعت ايضاً الى 25.2% في عام 2010 واستمر التصاعد لغاية عام 2017 بنسبة 32.5% ثم انخفضت في العام 2019 بنحو 29.7%. ويشير ذلك الى ان معدل الفقر في مصر مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والقرارات التي يتم اتخاذها لحماية المجتمع المصري من الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي اتخذت خلال المدة من عام 2016 حتى منتصف عام 2018 وبصفة خاصة سياسة ترشيد الدعم السلعي والنقدي⁽¹⁾. ويوضح الشكل (16) تطور معدل الفقر في مصر للمدة 2004-2022.

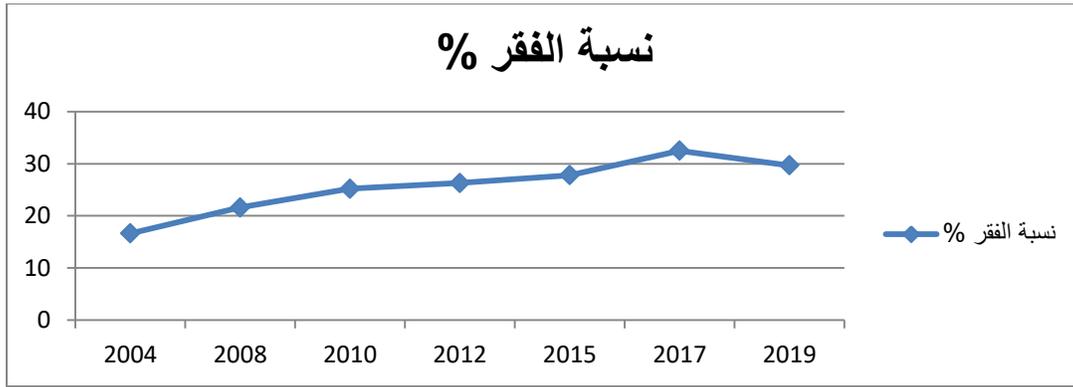
جدول (16) نسبة الفقر في مصر للمدة (2004-2022)

السنة	نسبة الفقر%	السنة	نسبة الفقر%
2004	16.6	2015	27.8
2008	21.6	2017	32.5
2010	25.2	2019	29.7
2012	26.3		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

¹ - ايمان محمد عبد اللطيف مصطفى، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (2000 – 2018)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة مصر للعلوم والتجارة، 2020، ص 525.

شكل(16) تطور نسبة الفقر في مصر للمدة (2004-2022)



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (16)

ثالثاً: تطور الاستثمار المحلي في مصر للمدة (2004-2022):

نلاحظ من الجدول (17) ارتفاع معدل الاستثمارات في مصر من (82.2) مليار جنيه مصري في عام 2004 الى (235.3) مليار جنيه في العام 2010 وذلك بسبب قيام الحكومة المصرية بتشجيع الاستثمار الذي عزز بإصدار القانون رقم 8 لعام 1997 لتضمنه مزايا واعفاءات مختلفة اعقبه بصدور قانون رقم 14 لسنة 2004 الخاص بتعديل ضمانات وحوافز الاستثمار. وتحليلها بعض الانخفاض لاسيما في عام 2009 إذ سجل نمو بلغ (-0.2%) أما في عام 2010 فقد حقق نمواً بلغ (17.7%). ويمكن القول ان الزيادة الحاصلة في الاستثمارات تعزى الى برامج الخصخصة التي نفذتها الحكومة وعمليات الإصلاح الاقتصادي وتحفيز دور القطاع الخاص في تحقيق عملية النمو عن طريق توفير القوانين والمناخ الملائم لهذا الدور⁽¹⁾.

اما عام 2011 الذي شهد بعض الأحداث والاضطرابات السياسية التي اثرت سلبا على الاستثمارات فقد تراجعت بشكل طفيف الى (234.5) مليار جنيه في عام 2011 بمعدل سالب مقداره -0.3% سرعان ما ارتفع في العام 2012 الى (268.4) مليار جنيه الا انه انخفض في عام 2013 الى (264.4) مليار جنيه بمعدل نمو -1.5%. اما خلال المدة 2014 – 2019 فقد استطاع الاقتصاد المصري ان يستعيد عافيته لاسيما بعد الاستقرار السياسي الذي حققه اذ قامت الحكومة المصرية بالاستثمار في مشاريع ضخمة شملت قطاعات الطاقة والنقل والصناعة مما اسهم ذلك في زيادة حجم الاستثمارات اذ بلغت ذروتها في العام 2019 (1125.3) مليار جنيه وبمعدل نمو مقداره 28.9%.

¹ - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010، ص 9.

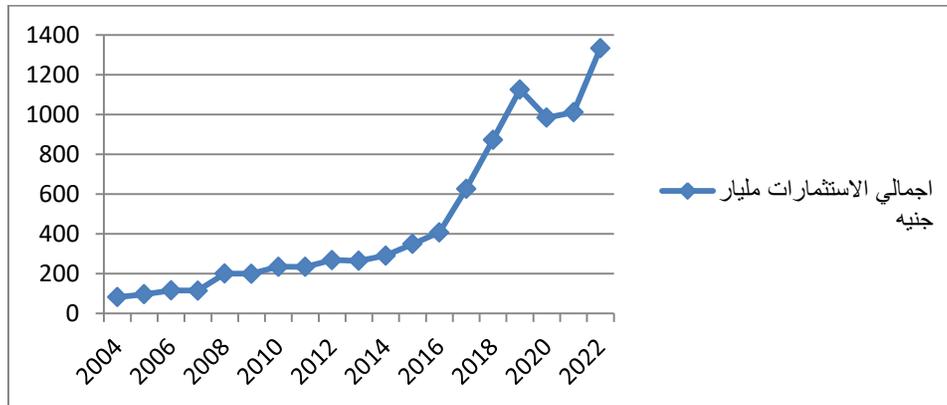
إلا إن الاستثمارات انخفضت في العام 2020 الى (984.1) مليار جنيهه وبمعدل نمو (-12.5%) وذلك بسبب فيروس كورونا مما ساهم في انخفاض الاستثمارات إلا إن الاستثمارات عادت للارتفاع في العام 2022 ليصل الى (1332.1) مليار جنيهه وذلك بسبب تعافي الاقتصاد من جائحة كورونا وما ألقته بظلالها على الاقتصاد. بلغ معدل النمو المركب للاستثمار في مصر للمدة 2022-2004 (3.06%) والشكل (17) يوضح تطور الاستثمار في مصر للمدة 2022-2004.

جدول (17) الاستثمار المحلي في مصر للمدة (2022-2004)

السنة	اجمالي الاستثمارات مليار جنيهه	معدل النمو السنوي %	السنة	اجمالي الاستثمارات مليار جنيهه	معدل النمو السنوي %
2004	82.2	9.9	2014	290.6	9.9
2005	96.8	20.2	2015	349.2	20.2
2006	115.7	16.7	2016	407.5	16.7
2007	115.3	53.8	2017	626.8	53.8
2008	200.5	39.3	2018	873	39.3
2009	200	28.9	2019	1125.3	28.9
2010	235.3	-12.5	2020	984.1	-12.5
2011	234.5	2.7	2021	1010.9	2.7
2012	268.4	31.8	2022	1332.1	31.8
2013	264.4	3.06	معدل النمو المركب		-1.5

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو السنوي والنمو المركب استخرج من قبل الباحثة

شكل (17) الاستثمار المحلي في مصر للمدة (2022-2004)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

رابعاً: تطور الادخار المحلي في مصر للمدة (2004-2022):

يشير الجدول (18) الى ان معدل نمو الادخارات قد بلغ في عام 2005 (14.70%) ثم شهدت الاعوام اللاحقة انخفاضاً حتى بلغ معدل النمو في عام 2009 معدل سالب (-13.19%) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري وبسبب الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها مصر مما انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي ومن ثم انخفاض نسبة الادخارات بسبب تخوف وعدم ثقة المواطنين بالجهاز المصرفي، ثم ارتفعت النسبة في عام 2010 إذ بلغت (31.57%)، ثم انخفض في عام 2011 الى (-1.91%) واستمر بالتذبذب بين السالب والصر حتى بلغ في عام 2015 نسبة موجبة 20.17%، وشهد العامان اللاحقين 2016 و 2017 انخفاضاً سالباً بلغت نسبتهما -4.73% و-40.87% وفي عام 2018 ارتفعت النسبة الى 113.54% بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ان ذلك، ثم بدأ بالانخفاض من عام 2019 حتى بلغ في عام 2021 (-19.20%) وذلك بسبب ازمة كوفيد وما أحدثته من آثار سلبية فقد تسببت بفقدان كثير من الوظائف في القطاع الخاص مما ادى ذلك الى انخفاض نسبة الادخارات، ثم ارتفعت نسبة الادخارات في عام 2022 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من الجائحة الى (78.06%)⁽¹⁾. والشكل (18) يوضح تطور الادخارات المحلية في مصر للمدة 2004-2022 وبلغ معدل النمو المركب للادخار (7.521%).

الجدول (18) نسبة الادخار المحلي في الاقتصاد المصري من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 – 2022)

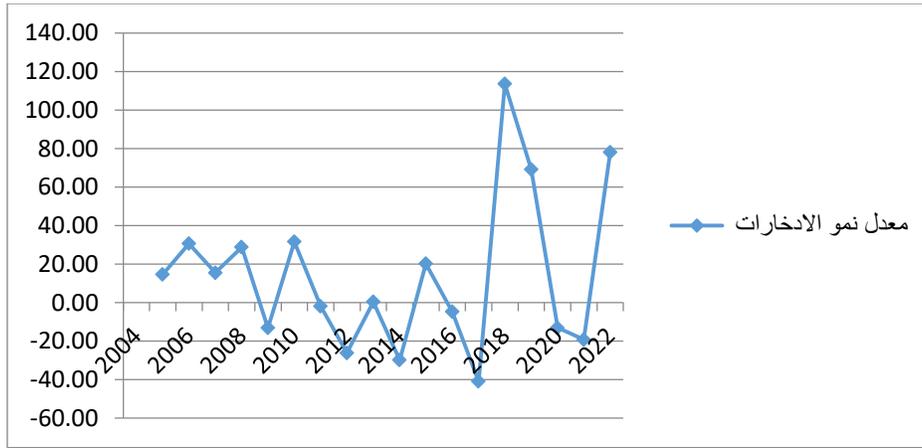
السنة	الادخار في مصر مليون جنيه	معدل النمو السنوي %	السنة	الادخار في مصر مليون جنيه	معدل النمو السنوي %
2004	12.27273		2014	15.92539	-29.88
2005	14.0754	14.70	2015	19.13747	20.17
2006	18.38261	30.59	2016	18.23313	-4.73
2007	21.22592	15.47	2017	10.78125	-40.87
2008	27.34545	28.83	2018	23.02195	113.54
2009	23.73866	-13.19	2019	38.93508	69.12
2010	31.23412	31.57	2020	33.83032	-13.11
2011	30.63683	-1.91	2021	27.33588	-19.20
2012	22.63333	-26.12	2022	48.67477	78.06
2013	22.71318	0.35	معدل النمو المركب		7.521

*المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ملاحظة معدل النمو السنوي والنمو المركب استخراج من قبل الباحثة

¹ - محمود احمد المتيم، اماني صلاح محمود المخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية

للدراستات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد 1، العدد 1، 2020، 162.

الشكل (18) تطور الادخار المحلي في مصر للمدة (2004-2022)



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

(المبحث الثالث)

تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

المطلب الاول :. تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً والذي تعتمد موازنته على مورد واحد إذ إنّ العراق يصدر سلعة النفط ويستورد مختلف السلع والخدمات والعراق يعيش في حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي وانتشار ظاهرة البطالة والفقر وانتشار الفساد كما إنه يعاني من تذبذب كبير في معدلات النمو الاقتصادي لذلك لابد من زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية والانشائية والخدمية وذلك للقضاء على ظاهرة الاقتصاد الريعي (1) ويصنف العراق في المرتبة 50 من الدول الاكثر بؤساً إنّ الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على القطاع النفطي جعلته هدف للدول الكبرى للتحكم بمورد النفط بعد عام 2003 ودخول القوات الامريكية الى العراق انهارت مؤسسات الدولة القانونية والسياسية وانعدام الرقابة واصبح العراق غير قادر على ادارة عملية التغير الصحيحة ومن انهيار المؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية تعرض الاستثمار الى الانخفاض ودمار البنى التحتية وانعدام الامن ونقص المواد الاولية كل هذه العوامل اسهمت في توقف عملية النمو الاقتصادي .كما إنّ الادخارات انخفضت وزيادة الانفاق الاستهلاكي وارتفاع معدلات التضخم لقد وضعت سلطة الائتلاف ادارتها المدنية عام 2004 مجموعة من الاجراءات لتحسين المستوى المعاشي ورفع مستوى الاجور والرواتب واصلاح الجهاز المالي والمصرفي عن طريق تحويل القرارات المركزية الى قرارات اللامركزية وإنّ هذه الاجراءات عملت على توجيه الموارد ورفع القدرة الشرائية في الاعوام الاولى ولكن الاعتماد على مصدر النفط ادى الى اختلال الهيكل بسبب كثرة البطالة وارتفاع التضخم وتوظيف الافراد في قطاعات الامن والدفاع التي تستنزف موارد مالية كبيرة(2).

1- ناجي ساري فارس ،الاقتصاد العراقي بعد عام 2003التحديات والمعالجات ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،جامعة البصرة ،العدد واحد وسبعون ،2021،ص129
2- زين العابدين محمد حسين ،الاقتصاد العراقي بعد عام 2003دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ،الطبعة الاولى ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، لبنان ،2018،ص12.

أولاً. تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في العراق للمدة (2004-2022)

يبين الجدول (19) سلسلة التغيرات التي حدثت في معدلات التضخم في العراق خلال مدة البحث ارتفاعاً وانخفاضاً وذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدها العراق ما بعد العام (2003) وما رافقها من تدهور في مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي، فخلال الاعوام (2005 - 2007) ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير إذ وصلت في العام 2006 إلى اقصى حد بمعدل (53%) ويعود سبب ذلك إلى اتساع النفقات الحكومية الجارية والتي عادة ما تكون ذات طبيعة استهلاكية وارتفاع تكاليف النقل والانتاج⁽¹⁾. وشهد عام 2008 معدل التضخم ولكن بمعدل اقل من الاعوام السابقة مقداره (12.7%) نتيجة سياسة البنك المركزي والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، واستمر هذا الانخفاض في معدلات التضخم خلال الاعوام (2009 – 2015) إذ بلغ معدل التضخم (1.4%) في عام 2015 ويعكس هذا المعدل نجاح السياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار كهدف اساسي للسياسة النقدية وكذلك انخفاض اسعار المواد الغذائية فضلاً عن ارتفاع حجم الودائع الجارية للمؤسسات الحكومية مما كان له اثر ايجابي على معدلات التضخم⁽²⁾.

وكما موضح في الجدول (19) إنَّ معدلات التضخم انخفضت بنسب مقبولة خلال المدة (2016 – 2020) بمعدل نمو اقل من (1%) ويعود سبب ذلك إلى الانخفاض العالمي لأسعار السلع الرئيسية مثل السلع الغذائية نتيجة الانتاج القياسي للمحاصيل الزراعية، فضلاً عن نجاح السلطة النقدية في احتواء التضخم⁽³⁾، ثم ارتفع معدل التضخم في العام 2021 بمعدل (6%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار عدد من السلع الاستهلاكية من بينها الأغذية الزيوت والأسماك واللحوم والحبوب، فضلاً عن اعادة تقييم سعر الصرف ورفع الـ 1470 مما

¹- سحر عبد الحسين مجيد واخرون، معدلات الفائدة واثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2019)، مجلة الادارة

والاقتصاد، كلية والادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 42، المجلد 11، 2022، ص 128

²- رحيم حسوني زيادة، مرتضى هادي جندي ناجي، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق "دراسة قياسية للمدة 1988 – 2015" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 105، المجلد 24، 2017، ص 435.

اثر كثيرا على استقرار الاسعار ثم انخفض في عام 2022 بمعدل نمو (5%)⁽¹⁾. والشكل (19) يوضح تطور التضخم في العراق للمدة 2004-2022، وبلغ معدل النمو المركب للتضخم (7.5%-).

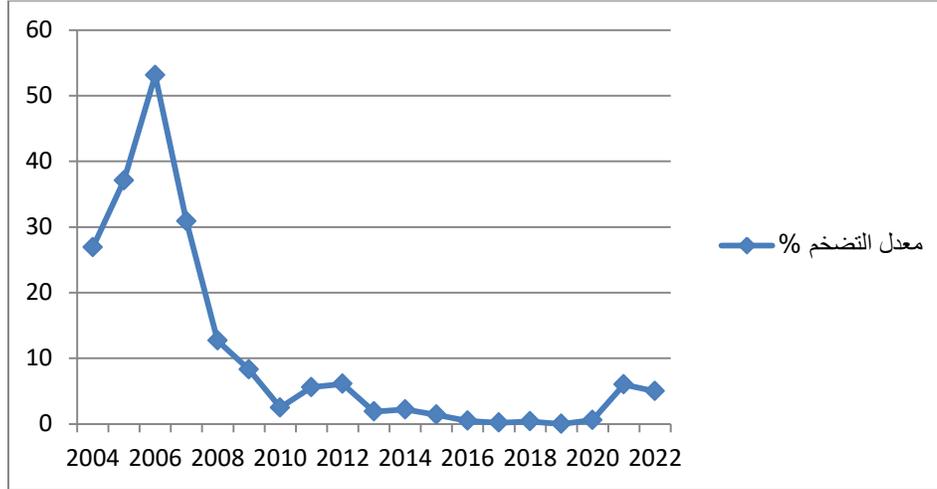
جدول (19) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

السنة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 2007=100	معدل النمو السنوي %	السنة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 2007=100	معدل النمو السنوي %
2004	36.4	26.9	2014	145.9	2.2
2005	49.9	37.1	2015	148	1.4
2006	76.4	53.1	2016	148.74	0.5
2007	100	30.9	2017	149.04	0.2
2008	112.1	12.7	2018	149.64	0.4
2009	122.1	8.3	2019	149.34	-0.2
2010	125.1	2.5	2020	150.24	0.6
2011	132.1	5.6	2021	159.26	6
2012	140.1	6.1	2022	167.22	5
2013	142.7	1.9		معدل النمو المركب	7.5-

المصدر: وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مجاميع احصائية متفرقة ، ملاحظة معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب استخرج من قبل الباحثة

¹-سحر حسين عبد المجيد واخرون ،مصدر سابق،ص128.

شكل (19) تطور معدل التضخم في العراق:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (21)

ثانياً. تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (2022-2004)

من اكثر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي البطالة ولمدة طويلة مع عدم وجود حلول مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، فنلاحظ من الجدول (20) إنَّ معدل البطالة ارتفع خلال المدة (2004 – 2007) وذلك بسبب تردي الوضع الأمني وما تعرض له العراق من حروب وتخريب وازمات اقتصادية أدت الى ارتفاع نسبة البطالة ليصل الى (8.7%)، اما المدة (2008 – 2012) فقد انخفضت نسبة البطالة وذلك نتيجة زيادة فرص العمل لتصل الى 8% في عام 2012، إلا إنَّ معدلات البطالة اخذت بالارتفاع في الأعوام اللاحقة (2013 – 2022) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في بداية عام 2014 مما اثر ذلك على الوضع الاقتصادي في البلد وانخفاض نسبة التشغيل، فضلاً عن تأثير جائحة كورونا في بداية عام 2020 ومما سبب أيضاً انخفاض في أسعار النفط فقد وصلت نسبة البطالة في العام 2022 الى نسبة 15.5% وإنَّ هؤلاء السكان الذين يعانون من البطالة يمكن يقبلون على ارتكاب الجرائم والسرقات والقتل والتسول وهذا سيؤدي الى انتشار الفساد والفوضى في البلد لذلك يجب على الدولة إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة⁽¹⁾. والشكل (20) يوضح تطور معدل البطالة في العراق للمدة 2022-2004.

¹- ليندا علي حسين كاظم، سياسة تمويل المشاريع الصغيرة ودورها في معالجة البطالة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة

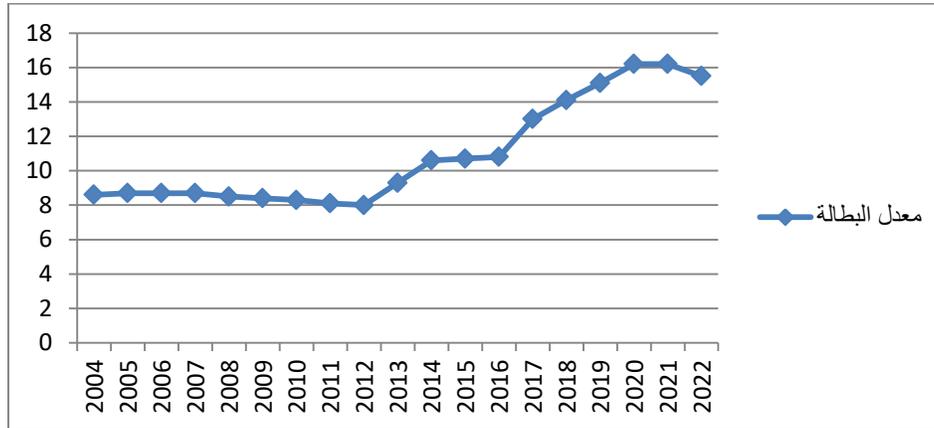
والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021، ص 122.

جدول (20) معدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2022)

السنة	% معدل البطالة	السنة	% معدل البطالة
2004	8.6	2014	10.6
2005	8.7	2015	10.7
2006	8.7	2016	10.8
2007	8.7	2017	13
2008	8.5	2018	14.1
2009	8.4	2019	15.1
2010	8.3	2020	16.2
2011	8.1	2021	16.2
2012	8	2022	15.5
2013	9.3		

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة

شكل (20) معدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2022):



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (20)

ثالثاً. تحليل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2004-2022)

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من اهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيقه وذلك عن طريق رفع المستوى المعيشي للأفراد فضلا عن ذلك فانه يعد احد المؤشرات التي

تعتبر عن التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد⁽¹⁾، ويتضح من الجدول (21) بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2004 (3655697) ، ثم انخفض بمعدل سالب في عام 2005 بلغ 1.30-% وذلك لأن زيادة السكان كانت أكثر من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا بدوره يؤثر بصورة سلبية على النمو لنصيب الفرد في البلد، ثم عاد بالارتفاع في عام 2006 بمعدل نمو 4.89-%، في عام 2007 انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الى 2.76-%، ثم شهد عام 2008 ارتفاعاً كبيراً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بنسبة 6.16-% وفي عام 2009 انخفض بشكل كبير الى انخفاض 0.27-% ثم ارتفع تدريجياً خلال الاعوام من 2010 الى 2012 إذ بلغ معدل نمو 8.94-% ثم انخفض نصيب الفرد عام 2014 وشهد معدل نمو 3.25-% وفي عام 2015 ارتفع معدل النمو الى 1.92-% ثم شهد ارتفاعاً كبيراً عام 2016 بنسبة 11.02-% ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2017 الى نسبة سالبة قدرها 4.11-% وفي الاعوام 2018 و2019 ارتفعت هذه النسبة حتى بلغت 3.04-% لعام 2019 وفي العامين 2020 و2021 انخفض معدل النمو بشكل كبير وسالب إذ بلغ 14.09-% و 0.70-% على التوالي ثم عاود معدل نمو نصيب الفرد الارتفاع من جديد عام 2022 بنسبة 4.69-%. والشكل (21) يوضح تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022.

جدول (21) نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2022)

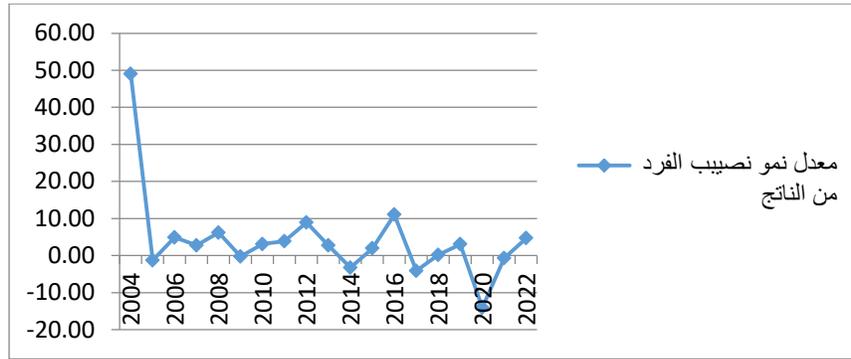
السنة	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة / مليون دينار	معدل نمو نصيب الفرد %	السنة	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة / مليون دينار	معدل نمو نصيب الفرد %
2004	3655697	49.03	2014	4771487	-3.25
2005	3608060	-1.3	2015	4863000	1.92
2006	3784495	4.89	2016	5399049	11.02
2007	3888778	2.76	2017	5177285	-4.11
2008	4128446	6.16	2018	5186727	0.18

¹ - رضا صاحب العليوي و غدير جواد كاظم الخالدي، النفقات الاجتماعية وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 15، العدد 2، 2018، ص 11.

3.04	5344620	2019	-0.27	4117095	2009
-14.09	4591551	2020	3.08	4243965	2010
-0.7	4559618	2021	3.85	4407312	2011
4.69	4773644	2022	8.94	4801128	2012
1.4142	معدل النمو المركب		2.72	4931842	2013

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مجاميع احصائية متفرقة ، ملاحظة معدل النمو السنوي والنمو المركب استخرج من قبل الباحثة

شكل (21) تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق للمدة (2022-2004)



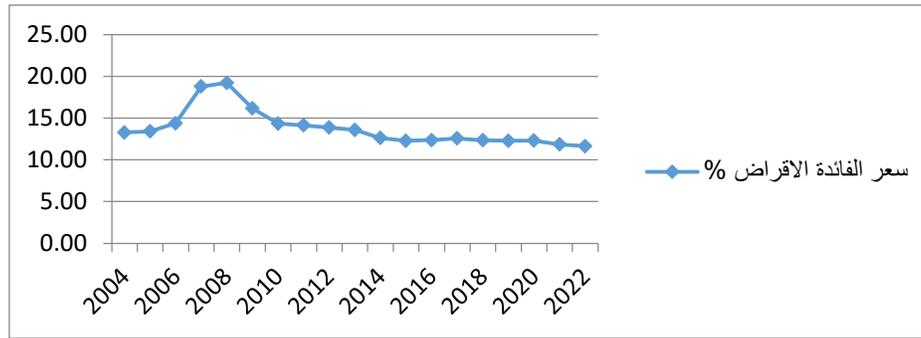
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (21)

رابعاً. تطور سعر فائدة الاقراض في العراق للمدة (2022-2004)

من الجدول (22) نجد إنَّ سعر الفائدة حقق معدلات نمو قدرها 13.27% و 13.42% و 14.38% على التوالي للأعوام 2004-2006 وذلك بسبب تغير النظام السياسي مما اثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية وتعد هذه المرحلة هي مرحلة تحرير سعر الفائدة لغرض دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وفي عام 2007 و سجل سعر الفائدة ارتفاعاً ليصل الى 18.78 % بسبب الزيادة في منح القروض والسلف من قبل المصارف التجارية لموظفيها فضلاً عن القروض الاستهلاكية والسكنية، وفي عام 2008 شهد سعر الفائدة ارتفاعاً ايضاً ليصل الى 19.22% بسبب زيادة الطلب على العملة الأجنبية نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة، بينما انخفض سعر الفائدة في الأعوام اللاحقة الى ان وصل في العام 2012 الى 13.87% بسبب استمرار البنك المركزي في السعي لتحقيق

الاستقرار النقدي والاقتصادي والمحافظة على قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية، واستمر بالانخفاض التدريجي الى ان سجل في العام 2015 (12.29%) بسبب انهيار أسعار النفط وتردي الأوضاع الأمنية في العراق مما أدى الى العجز في الموازنة العامة ومن ثم توجه الحكومة الى الاقتراض من المصارف التجارية، وفي عام 2016 و2017 ارتفع سعر الفائدة الى 12.36% و 12.57% على التوالي فقد سجلت ارتفاعاً مستمرا وذلك من اجل الحد من الارتفاع في الائتمان المصرفي الممنوح للزبائن ، اما الاعوام و 1018 و2019 فقد سجل انخفاضاً في اسعار الفائدة من اجل سياسة تشجيع الاستثمار ، وفي السنوات 2020 ارتفع الى (12.31) وفي عامي 2021 و2022 فقد سجل انخفاضاً ليصل الى 11.64% في عام 2022 الشكل (22) يوضح تطور اسعار فائدة الاقراض في العراق للمدة 2004-2022.

شكل (22) تطور سعر فائدة الاقراض في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(22)

الجدول (22) سعر فائدة الاقراض في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	سعر فائدة الإقراض %	السنة	سعر فائدة الإقراض %
2004	13.27	2014	12.60
2005	13.42	2015	12.29
2006	14.38	2016	12.36
2007	18.78	2017	12.57
2008	19.22	2018	12.34
2009	16.16	2019	12.28
2010	14.35	2020	12.31

11.84	2021	14.13	2011
11.64	2022	13.87	2012
		13.58	2013

المصدر : وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة العامة ، التقارير السنوية

خامساً: تحليل تطور مؤشر البؤس لآرثر وهانك في العراق للمدة (2004-2022)

يلاحظ من الجدول (23) إنَّ مؤشر البؤس لآرثر في عام 2004 بلغ مؤشر البؤس لآثر نسبة 35.5% وبلغ معدل البطالة 8.6% ومعدل التضخم 26.9% ثم اخذ مؤشر البؤس بالارتفاع التدريجي في العامين اللاحقين 2005 و2006 وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم مع المحافظة على معدلات البطالة ثابتة نسبياً، ففي عام 2006 بلغ مؤشر البؤس 61.8% وبلغ معدل التضخم 53.1%، ثم اخذ مؤشر البؤس بالانخفاض في عام 2007 إذ بلغ نسبة 39.6% بسبب انخفاض معدل التضخم في العراق واستمر بالانخفاض حتى عام 2010 إذ بلغ مؤشر البؤس 10.8% وذلك بسبب انخفاض معدلات التضخم والبطالة إذ بلغ معدل التضخم للعام الاخير 2.5% وبلغ معدل البطالة 8.3% وفي العامين اللاحقين 2011 و2012 ارتفع مؤشر البؤس إذ بلغت نسبتهما (13.7% و14.1%) على التوالي، وهذا يعود الى انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم للعامين المذكورين ، إذ بلغ معدل التضخم عام 2012 (6.1%) ، وخلال المدة 2013-2016 بدأ مؤشر البؤس يتذبذب بالارتفاع والانخفاض وذلك بسبب الارتفاع التدريجي لمعدلات البطالة إذ بلغت عام 2016 نسبة (10.8%) وانخفاض معدلات التضخم إذ بلغ معدل التضخم لنفس العام 0.5%، وفي عام 2017 ارتفع مؤشر البؤس التقليدي إذ بلغ نسبة 13.2% وذلك بسبب ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 13% وانخفاض معدل التضخم الذي بلغ 0.2%، واخذ مؤشر البؤس بالارتفاع التدريجي في الاعوام اللاحقة حتى بلغ في عام 2020 و2021 نسبة (16.8، و22.2%) وذلك بسبب ارتفاع البطالة بنسبة كبيرة وارتفاع معدل التضخم وهذا يعود الى فايروس كوفيد وما سببه من آثار بالحياة الاقتصادية. فضلاً عن رفع سعر الصرف الذي اثر على معدل التضخم، اما في عام 2022 بدأ مؤشر البؤس القديم بالانخفاض في العراق بسبب عودة الحياة الى طبيعتها إذ بلغ (20.5%) بسبب انخفاض البطالة وانخفاض التضخم في آن واحد.

أما مؤشر البؤس لهانك الذي يتكون من مؤشر البؤس لآرثر مضافاً اليه سعر فائدة الاقراض ومطروح منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إذ شهد مؤشر البؤس نسبة سالبة إذ بلغ -0.26-

% وذلك يعود الى ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 49.03% وبلغ معدل الفائدة الاقراض نسبة 13.27% ثم ارتفع مؤشر البؤس لأثر في عام 2005 بشكل كبير إذ بلغ 60.52% بسبب انخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الذي بلغ نسبة سالبة 1.3% وفي عام 2006 استمر مؤشر البؤس لهانك بالارتفاع بسبب ارتفاع مؤشر البؤس لهانك وارتفاع معدل الاقراض إذ بلغ مؤشر البؤس لهذا العام نسبة 71.29%، وفي عام 2007 بدأ مؤشر البؤس بالانخفاض إذ بلغ نسبة 55.62% بسبب انخفاض مؤشر البؤس لأثر وارتفاع سعر فائدة الاقراض وبلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج نسبة 2.76% واستمر مؤشر البؤس الحديث بالانخفاض التدريجي للأعوام اللاحقة من 2008 بلغ نسبة 34.26% وذلك بسبب ارتفاع نمو نصيب الفرد من الناتج وارتفاع سعر فائدة الاقراض وفي عام 2009 شهد معدل نمو نصيب الفرد سالب إذ بلغ مؤشر البؤس 33.13%، وانخفض سعر الفائدة الاقراض الى نسبة 16.16% واستمر مؤشر البؤس بالانخفاض حتى عام 2010، وفي عام 2011 عاود مؤشر البؤس الارتفاع من جديد إذ بلغ 23.98%، اما عام 2012 انخفض مؤشر البؤس الحديث الى نسبة 19.03%، ثم عام 2013 عاود مؤشر البؤس الحديث بالارتفاع التدريجي حتى بلغ في عام 2014 نسبة 28.58% وهذا يعود الى نمو سالب في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي إذ بلغ نسبة 3.25% وارتفاع مؤشر البؤس التقليدي. وانخفض مؤشر البؤس في العامين اللاحقين ففي عام 2016 شهد انخفاض كبير بلغ 12.64% وفي عام 2017 عاود مؤشر البؤس بالارتفاع من جديد إذ بلغ نسبة 29.88%، وفي عام 2018 انخفض مؤشر البؤس الى نسبة 26.66% وفي عام 2020 ارتفع مؤشر البؤس بنسبة كبيره إذ بلغ نسبة 43% بسبب فايروس كورونا ثم عاود الانخفاض التدريجي للعامين اللاحقين حتى بلغ في عام 2022 نسبة 27.45%. والشكل (23) يوضح تطور مؤشر البؤس التقليدي والحديث في العراق للمدة 2004-2022.

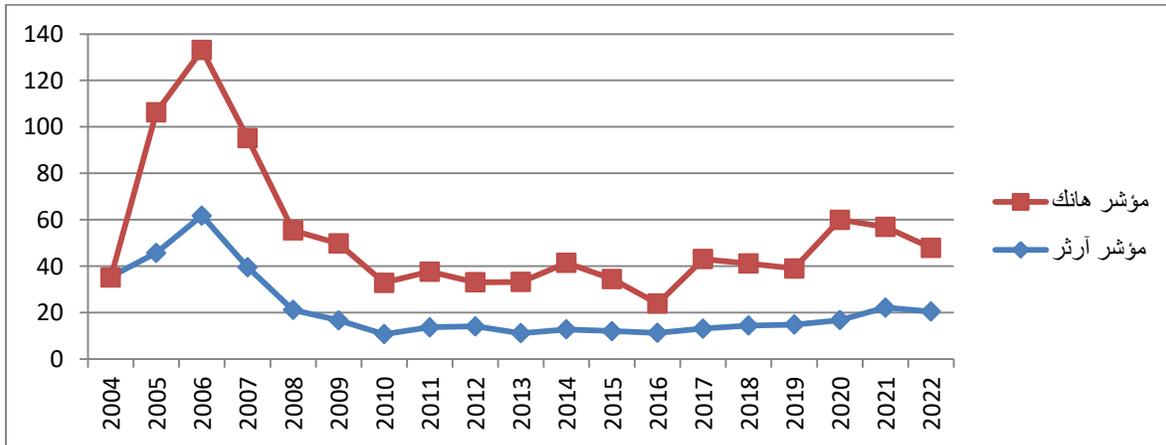
جدول (23) مؤشر البؤس لأثر وهانك في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %	مؤشر البؤس لأثر	سعر الفائدة الاقراض	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج	مؤشر البؤس هانك
	(1)	(2)	1+2=3	(4)	(5)	3+4-5=6
2004	8.6	26.9	35.5	13.27	49.03	-0.26
2005	8.7	37.1	45.8	13.42	-1.3	60.52
2006	8.7	53.1	61.8	14.38	4.89	71.29

55.62	2.76	18.78	39.6	30.9	8.7	2007
34.26	6.16	19.22	21.2	12.7	8.5	2008
33.13	-0.27	16.16	16.7	8.3	8.4	2009
22.07	3.08	14.35	10.8	2.5	8.3	2010
23.98	3.85	14.13	13.7	5.6	8.1	2011
19.03	8.94	13.87	14.1	6.1	8	2012
22.06	2.72	13.58	11.2	1.9	9.3	2013
28.65	-3.25	12.6	12.8	2.2	10.6	2014
22.47	1.92	12.29	12.1	1.4	10.7	2015
12.64	11.02	12.36	11.3	0.5	10.8	2016
29.88	-4.11	12.57	13.2	0.2	13	2017
26.66	0.18	12.34	14.5	0.4	14.1	2018
24.14	3.04	12.28	14.9	-0.2	15.1	2019
43.2	-14.09	12.31	16.8	0.6	16.2	2020
34.74	-0.7	11.84	22.2	6	16.2	2021
27.45	4.69	11.64	20.5	5	15.5	2022

المصدر : استخرجتها الباحثة سابقا : ملاحظة استخرجت الباحثة مؤشر البؤس لاوكون ومؤشر البؤس لبارو

شكل (23) تطور مؤشر البؤس لأرثر و هانك في العراق للمدة 2004-2022



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (23)

المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

أولاً. تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

يعكس الناتج المحلي الإجمالي طبيعة الأداء الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية معينة وهي سنة، فهو يكشف مدى كفاءة الاقتصاد وفي العراق فقد ارتبط الناتج المحلي الإجمالي بمسارات عديدة انعكست على الأداء الاقتصادي من أهمها ضيق القاعدة الإنتاجية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوينه⁽¹⁾. نلاحظ من الجدول (24) ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2005 بمعدل نمو بلغ (38.1%)، ثم حقق نمو بعد ذلك للعامين 2006 و2007 بمعدل (30%) و (16.6%)، ثم ارتفع في العام 2008 بمعدل نمو (40.9%) ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة اسعار النفط، وفي عام 2009 شهد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (16.8%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وفي الاعوام من (2010-2011) عاد معدل نمو الناتج المحلي بالارتفاع اذ بلغ في عام 2011 (33.3%) بسبب ارتفاع أسعار النفط، كما أن معدل نمو الناتج أنخفض في الاعوام 2014-2016 وبمعدلات نمو سالبة إذ حقق عام 2016 معدل نمو سالب بلغ (-6.1%) ويعود ذلك الى التراجع الكبير بأسعار النفط مما ادى الى ترجع العوائد المالية فضلا عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال العصابات الارهابية لبعض محافظات العراق وكذلك تدمير البنى التحتية ومن ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في الاعوام 2017-2019 إذ بلغ معدل النمو في عام 2019 (9%) وذلك بسبب عودة اسعار النفط الى الارتفاع والتي ادت الى ارتفاع الإيرادات النفطية وكذلك ادت الى حصول ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، و في عام 2020 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار سجل تراجع بمعدل نمو سالب (-17.4%)، وذلك بسبب جائحة كورونا وما سببته من انخفاض في اسعار النفط العالمية ومن ثم انخفاض الإيرادات العامة وفي العامين 2021، 2022 عاد الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع مسجلا معدلات نمو ايجابية (37.1%، 27.2%) وذلك بسبب اكتشاف لقاحات جديدة ومكافحة فايروس كورونا فإن ذلك ادى الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات. والشكل (24) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2022، وبلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2022 (10.9453).

¹ ميثم عبود محمود السلمان، ممدوح عطا فيحان، قياس وتحليل اثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004

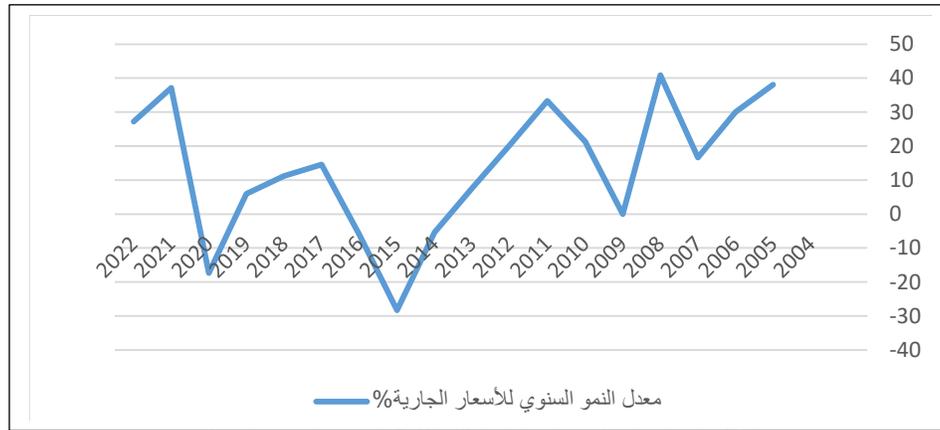
– 2020) مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد 1، العدد 4، 2022، ص 42.

جدول (24) نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 – 2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	معدل النمو السنوي %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	معدل النمو السنوي %
2004	53235358.7	—	2014	266420384.5	-5.4
2005	73533598.6	38.1	2015	207876191.8	-28.3
2006	9558954.8	30	2016	196924141.7	-6.1
2007	111455813.4	16.6	2017	225722375.5	14.6
2008	157026061.6	40.9	2018	268918874.0	11.2
2009	131275592.6	16.8-	2019	276157867.6	6
2010	162064565.5	21.3	2020	215661516.5	-17.4
2011	217327107.4	33.3	2021	301152818.8	37.1
2012	254225490.7	20.3	2022	383064152.3	27.2
2013	273587529.2	7.6	معدل النمو المركب		10.9453

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة، ملاحظة معدل النمو السنوي ومعدل النمو المركب استخرج من قبل الباحثة

شكل (24) الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 – 2022):



الشكل البياني (1) من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (24)

سابعاً: تحليل تطور معدلات الفقر في العراق للمدة (2004-2022)

لقد اصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك الدولي وثيقة لوضع استراتيجية لمعالجة الفقر في العراق ومن بيانات الجدول (25) ففي 2004 بلغ معدل الفقر في العراق حوالي 35% ثم ارتفع بعد ذلك في عام 2005 الى 40% اي إن حوالي 11.6 مليون شخص يعيشون

تحت خط الفقر وفي عام 2007 بلغ 22,9% من السكان اي حوالي 6,9 ملايين من الشعب العراقي يقع تحت خط الفقر, وفي عام 2012 ونتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية انخفضت هذه النسبة الى 18.9% من السكان اي حوالي 6.5 ملايين نسمة من الشعب يقعون تحت خط نتيجة زيادة نسبة الانفاق الحكومي لتوفير الخدمات اللازمة مما يساعد على انتشالهم من حالة الفقر، ثم ارتفعت هذه النسبة في العام 2014 الى 22.5% وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق نتيجة انخفاض أسعار النفط وهجوم العصابات الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية مما أدى بالحكومة الى تخفيض حزم الانفاق فضلاً عن تهجير الافراد من هذه المحافظات، اما المدة 2015-2019 شهدت تذبذباً في نسبة الفقر لتصل في عام 2019 الى (24,2%)

ثم ارتفعت نسبة الفقر في العام 2020 الى مستوى كبير حوالي 31.7% بسبب فيروس كورونا وما سببه من توقف الحياة الاقتصادية وفقدان قسم كبير من السكان لوظائفهم وانخفاض أسعار النفط العالمية ثم انخفض معدل الفقر في العامين اللاحقين فقد كان في العام 2022 حوالي 25% أي إن حوالي 10 مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر ⁽¹⁾. والشكل (25) يوضح تطور نسبة الفقر في العراق للمدة 2004-2022.

جدول (25) معدل الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)

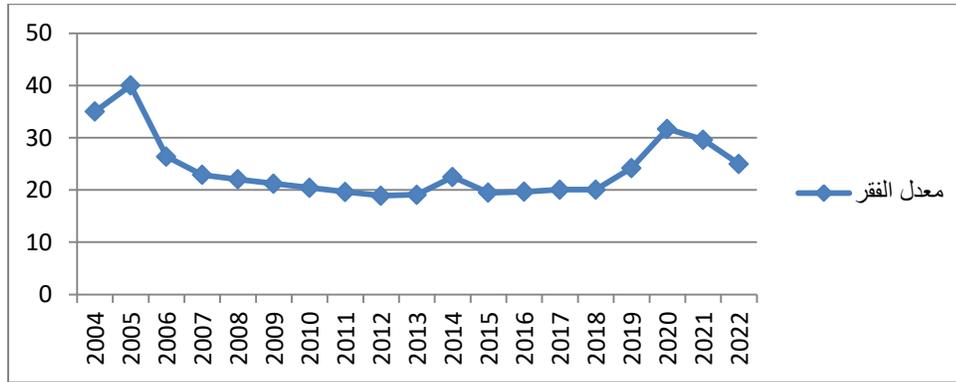
السنة	معدل الفقر %	السنة	معدل الفقر %
2004	35	2014	22.5
2005	40	2015	19.47
2006	26.38	2016	19.66
2007	22.90	2017	20.05
2008	22.04	2018	20.05
2009	21.21	2019	24.20
2010	20.41	2020	31.7

¹ - وسام حسين علوان، السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2016) دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2018، ص 60.

29.6	2021	19.64	2011
25	2022	18.90	2012
		19.09	2013

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة

شكل (25) معدلات الفقر في العراق للمدة (2022 – 2004)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

ثالثاً. تحليل تطور الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2022-2004)

توضح البيانات في الجدول (26) إنَّ الاستثمار كان متذبذب خلال المدة الأولى من 2004 – 2008 فقد ارتفع في عام 2005 الى (16291563.6) مليون دينار وذلك بعد إنَّ قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، في حين شهد عام 2007 انخفاضاً في حجم الاستثمار وذلك بسبب ارتفاع سعر الفائدة ثم ارتفع في عام 2008 ليصل الى (23842997.6) مليون دينار وقد شجع تخفيض سعر الفائدة على زيادة الاقبال على الاقتراض.

كما نلاحظ إنَّ حجم الاستثمار اخذ بالتزايد المستمر منذ عام 2009 وحتى عام 2014 وذلك بسبب قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان المصرفي، إلاَّ إنَّه ما تعرضت له البلاد من هجمات إرهابية اثرت سلبياً على مفاصل الحياة الاقتصادية جميعها لاسيما بعد عام 2014 أدت الى تراجع حجم الاستثمارات لأنَّ اهتمام الدولة انصب على الاهتمام بالجانب العسكري وذلك لوحظ تراجع حجم الاستثمار في الأعوام 2014 - 2016 وحقق نمواً سالباً في هذه المدة ، و ثم عاود اجمالي الاستثمار الارتفاع في الأعوام اللاحقة الى إنَّ بلغ في العام 2019 (62800300.1) مليون دينار بمعدل نمو بلغ

32.8% وذلك نتيجة استمرار البنك المركزي العراقي بتثبيت سعر الفائدة الى جانب زيادة حجم الائتمان المصرفي، وبسبب تداعيات وباء كورونا الذي شل حركة النشاط الاقتصادي بالكامل على مستوى العالم والعراق بشكل خاص والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط وانخفاض حجم الإيرادات النفطية فقد تراجع حجم الاستثمار الى (42109253.4) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ -32.9%⁽¹⁾. اما عام 2021 و2022 بلغ معدل النمو 35.55% و4.71% ، بلغ معدل النمو المركب للاستثمار المحلي في العراق (10.47). والشكل(26) يوضح تطور الاستثمارات المحلية في العراق للمدة من 2004-2022.

جدول (26) اجمالي الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)

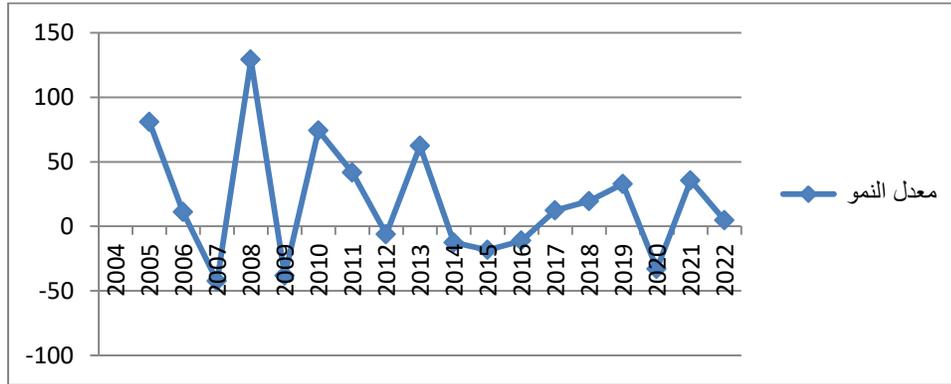
السنة	اجمالي الاستثمار مليون دينار	معدل النمو السنوي %
2004	9005771.7	
2005	16291563.6	80.9
2006	18082945.8	11.0
2007	10411889.1	-42.4
2008	23842997.6	129.0
2009	14758289.1	-38.1
2010	25716187.1	74.2
2011	36422940.5	41.6
2012	34183595.5	-6.1
2013	55450008.6	62.2
2014	48515089.7	-12.5
2015	39636367.8	-18.3
2016	35204532.1	-11.2
2017	39572819.5	12.4
2018	47290649.3	19.5
2019	62800300.1	32.8
2020	42109253.4	-32.9
2021	57079389.7	35.55
2022	59766019.9	4.71
	معدل النمو المركب	10.4739

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة، ملاحظة معدل النمو السنوي والنمو المركب استخراج من

قبل الباحثة

¹- علي عايد ناصر العنزي، هاشم مرزوك الشمري، هدى زوير مخلف، اثر التباطؤات الزمنية لقتوات انتقال السياسة النقدية على اجمالي الاستثمار في العراق للمدة 2005 – 2020، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة واسط، المجلد 15، العدد 47، 2023، ص 225.

شكل (26) تطور الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2022):



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (26)

رابعاً: تحليل تطور الادخار المحلي في العراق للمدة (2004-2022)

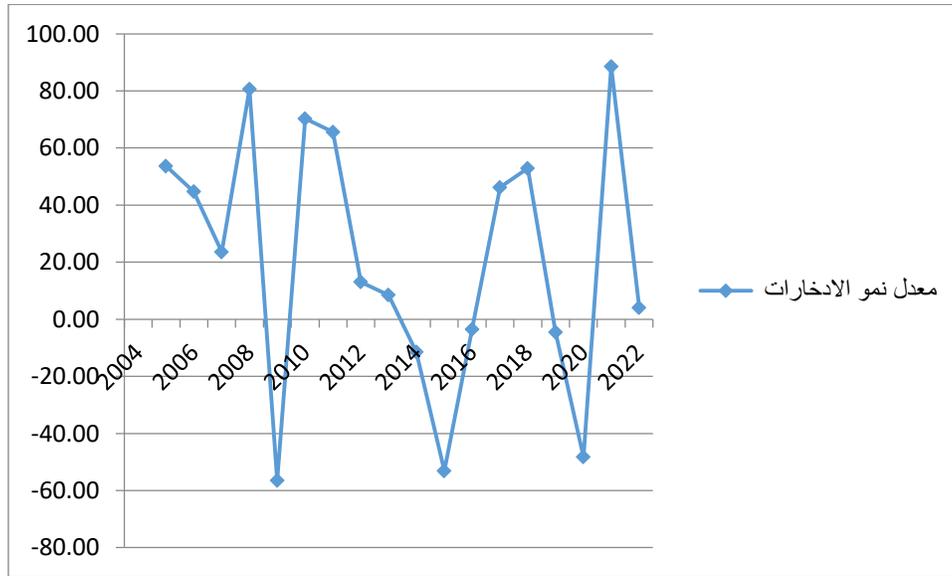
بعد عام 2003 حقق العراق نتائج ايجابية في رفع مستوى الادخار وذلك بسبب عودة العراق الى تصدير النفط الخام وارتفاع اسعار النفط مما ادى الى زيادة الايرادات العامة الناتجة عن زيادة الايرادات النفطية والتي ادت الى زيادة اجمالي الادخارات المحلية واخذت اجمالي الادخارات بالارتفاع والانخفاض في الاعوام اللاحقة حتى انخفضت بنسبة كبيرة في عام 2009 إذ حقق نمو سالباً بلغ (-56.53%) بسبب تراجع اسعار النفط وفي عام 2010 بدأ معدل نمو الادخارات بالارتفاع إذ بلغ (70.26%) ، ثم بدأ الادخار بالانخفاض من عام 2014-2015 بسبب تعرض العراق الى هزة عنيفة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بسبب تدهور الاسعار النفطية وانخفاض حصة الايرادات النفطية ليصل معدل النمو في عام 2016 الى (-3.52%) وبعدها ارتفع معدل نمو الادخار في الاعوام التالية 2017 و2018 وفي العامين 2019 و2020 انخفض معدل الادخار إذ بلغ في عام 2020 نسبة (-48.27%) بسبب فايروس كورونا وما تركته من نتائج ضارة بالحياة الاقتصادية وفي العامين اللاحقين عاد اجمالي الادخار بالارتفاع مرة اخرى بمعدلات نمو بلغت (88.53%)، (4.08%) الشكل (27) يوضح تطور نمو الادخارات المحلية في العراق. وبلغ معدل النمو المركب (10.32).

جدول (27) اجمالي الادخار في العراق للفترة (2004-2022)

السنة	الادخار في العراق مليون دينار	معدل النمو السنوي %	السنة	الادخار في العراق مليون دينار	معدل النمو السنوي %
2004	13821.04		2014	91208.80	-11.48
2005	21234.35	53.64	2015	42785.64	-53.09
2006	30718.65	44.66	2016	41280.31	-3.52
2007	37957.08	23.56	2017	60358.26	46.22
2008	68558.52	80.62	2018	92271.25	52.87
2009	29801.90	-56.53	2019	88121.43	-4.50
2010	50750.00	70.29	2020	45586.42	-48.27
2011	84027.28	65.57	2021	85943.00	88.53
2012	94984.75	13.04	2022	89453.45	4.08
2013	103031.77	8.47	معدل النمو المركب		10.32

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة، ملاحظة معدل النمو السنوي والنمو المركب استخراج من قبل الباحثة

شكل (27) تطور نمو الادخارات المحلية في العراق للفترة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (27)

الفصل الثالث

قياس وتحليل تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على

المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان العينة

المبحث الأول: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على
المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند

المبحث الثاني: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على
المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

المبحث الثالث: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على
المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

الفصل الثالث

التمهيد

إنَّ الوصف النظري لا يمكن أن يكون قادراً على إعطاء رؤية واضحة ودقيقة للظاهرة وسلوكها فحسب بل يجب أن يكون الوصف النظري مستنداً إلى آليات رياضية وإحصائية قادر على الوصف بدقة متناهية، فيعد النموذج القياسي من أهم الطرق الإحصائية التي تساعد الجهات المتنفذة أن يتأخذوا الإجراءات اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وفق الية تحليل هذه البيانات التي تخص هذه الدراسة.

فيتناول هذا الفصل تقدير وتحليل النماذج القياسية في بلدان العينة المختارة وهي كل من (الهند, مصر, العراق) للمدة (2004 – 2022) باعتماد بيانات سنوية للمدة المذكورة وتحديد طبيعة علاقة مؤشر البؤس الاقتصادي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

تناول هذا الفصل ثلاث مباحث

المبحث الاول: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند

المبحث الثاني: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

المبحث الثالث: قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

المبحث الاول

قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند

المطلب الاول: توصيف النموذج القياسي في الهند

الرمز	المعنى	النوع
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	المتغيرات التابعة
INV	الاستثمار المحلي	
SA	الادخار المحلي	
MEAC	مؤشر البؤس الحديث	المتغير المستقل

المطلب الثاني: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

لكي يتم تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة لابد من اجراء اختبار استقرارية المتغيرات، تم اختبار استقرارية المتغيرات في الهند كانت النتائج كما موضحة في الجدول (28) يمكن توضيح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع إذ يتضح استقرار نمو الادخار المحلي عند المستوى في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% و 10% على التوالي ، كما يتضح استقرار الاستثمار المحلي عند المستوى ، في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% ، واستقر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10% في حين لم يستقر MEAC عند المستوى لذلك تم اخذ الفرق الاول بعدها استقرار مؤشر البؤس التقليدي الادخار و الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (28) اختبار الديكي فولر جذر الوحدة في الهند

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
				At Level	
MEAC	SA	INV	GDP	t-Statistic	With Constant
-2.6099	-3.6471	-5.0184	-0.7674		
0.1003	0.0096	0.0002	0.8148	Prob.	

n0	***	***	n0		
-2.8483	-3.4060	-5.1714	-3.3988	t-Statistic	With Constant & Trend
0.1905	0.0689	0.0009	0.0688	Prob.	
n0	*	***	*		
-0.5272	-1.0407	-2.2839	-0.9410	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.4814	0.2623	0.0235	0.3017	Prob.	
n0	n0	**	n0		
<u>At First Difference</u>					
d(MEAC)	d(SA)	d(INV)	d(GDP)		
-5.4577	-4.7415	-4.7199	-4.7086	t-Statistic	With Constant
0.0001	0.0006	0.0007	0.0006	Prob.	
***	***	***	***		
-5.5226	-4.8344	-4.9967	-4.4510	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0004	0.0023	0.0020	0.0065	Prob.	
***	***	***	***		
-5.5423	-4.7918	-9.1053	-4.6847	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.	
***	***	***	***		
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الثالث: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في الهند

أولاً. تقدير دالة (GDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL

$$GDP = f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة GDP في الهند والتي يوضحها الجدول (29) إن المتغير المستقل يفسر 92% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إن 0.8% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي وإن قيمة Adjusted-R squared=91%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وإن قيمة F البالغة 87.05 إن النموذج معنوي عند مستوى 1% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (29) تقدير دالة (GDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL في الهند

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP (-1)	1.187317	0.088766	13.37582	0.0000
GDP (-2)	-0.399153	0.093673	-4.261147	0.0002
MEAC	-0.482590	0.077547	-6.223215	0.0000
MEAC(-1)	0.650174	0.072857	8.923930	0.0000
C	-0.738720	1.496552	-0.493614	0.6252
R-squared	0.920678	Mean dependent var		12.69857
Adjusted R-squared	0.910101	S.D. dependent var		4.306211
S.E. of regression	1.291137	Akaike info criterion		3.480487
Sum squared resid	50.01102	Schwarz criterion		3.702679
Log likelihood	-55.90852	Hannan-Quinn criter.		3.557187
F-statistic	87.05078	Durbin-Watson stat		1.699006
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة GDP في الهند

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (30) إنَّ قيمة F المحتسبة وهي 9.95 هي أكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (30) اختبار الحدود لدالة GDP في الهند

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.955232	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة GDP في الهند

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (31) يتضح إنَّ قيمة الاختبارات F- statistic و chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والانموذج يخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي.

جدول (31) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة GDP في الهند

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.138775	Prob. F(2,28)	0.3346
Obs*R-squared	2.632784	Prob. Chi-Square(2)	0.2681

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (32) إنَّ القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (32) اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة GDP في الهند

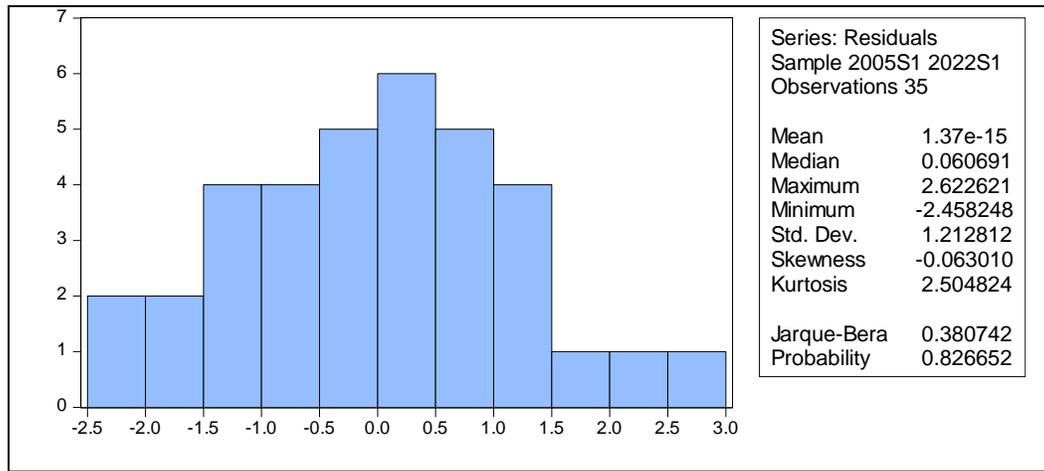
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.252508	Prob. F(4,30)	0.9058
Obs*R-squared	1.139991	Prob. Chi-Square(4)	0.8879
Scaled explained SS	0.630179	Prob. Chi-Square(4)	0.9597

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (28) ان قيمة Jarque –Bera كانت غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.8266 نلاحظ ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (28) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لدالة GDP في الهند



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامسا. تقدير معالم الاجل القصير و الطويل

يتضح من الجدول (33) ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي لمدة سابقة والناتج المحلي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي ان زيادة الناتج المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة GDP بنسبة 0.39% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية . في حين كانت هناك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض GDP بنسبة (0.48) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية .

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.21) اي ان 21% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل . اما في الاجل الطويل نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

جدول (33) تقدير معالم الاجل القصير والطويل في الهند

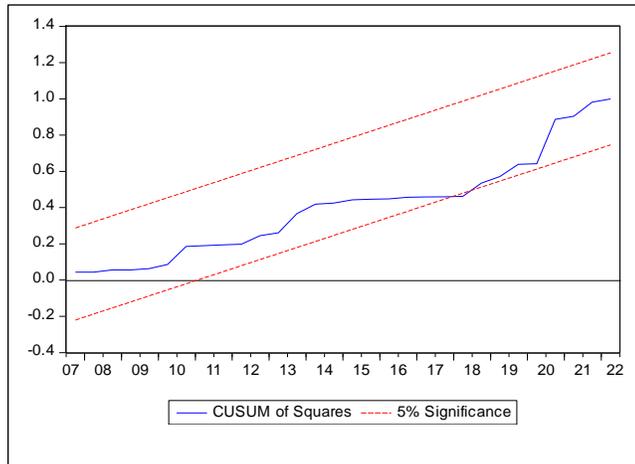
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.399153	0.093673	4.261147	0.0002
D(MEAC)	-0.482590	0.077547	-6.223215	0.0000
CointEq(-1)	-0.211835	0.057979	-3.653661	0.0010
Cointeq = GDP – (0.7911*MEAC -3.4872)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	0.791107	0.368190	2.148638	0.0399
C	-3.487233	7.561273	-0.461197	0.6480

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

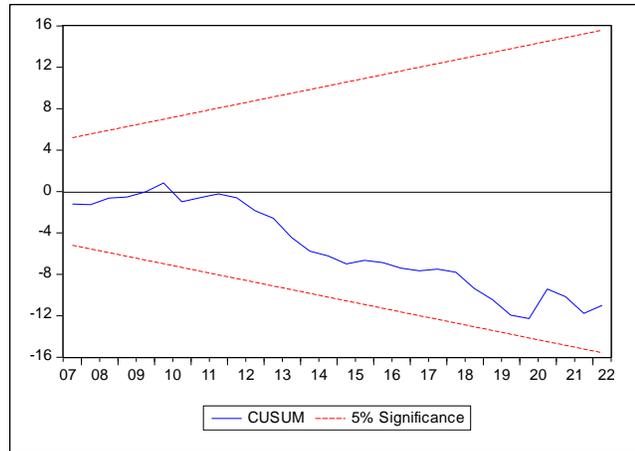
سادسا. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعاملات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (29) الجزء (A) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل الحدود الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squares في الشكل (B) إن مجموع تراكمات البواقي تقع هي الاخرى ضمن الحدود الخاصة بالقيم الحرجة بمعنى إن المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (29) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج



B



A

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الرابع: تقدير دالة الاستثمار (INV) في الهند

أولاً. تقدير دالة الاستثمار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء ARDL

$$INV = f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج نموذج ARDL لدالة INV في الهند والتي يوضحها الجدول (34) إنَّ المتغير المستقل تفسر 76% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إنَّ 24% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي وإنَّ قيمة Adjusted-R squared=72%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وان قيمة F البالغة 23.78 إنَّ الانموذج معنوي عند مستوى 1% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (34) تقدير دالة الاستثمار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INV(-1)	1.039415	0.129301	8.038697	0.0000
INV(-2)	-0.453881	0.130306	-3.483185	0.0015
MEAC	-0.945625	0.301709	-3.134226	0.0038
MEAC(-1)	1.178441	0.303121	3.887689	0.0005
C	-0.005614	5.680795	-0.000988	0.9992
R-squared	0.760274	Mean dependent var		11.91286
Adjusted R-squared	0.728311	S.D. dependent var		10.04998
S.E. of regression	5.238434	Akaike info criterion		6.281486
Sum squared resid	823.2357	Schwarz criterion		6.503678
Log likelihood	-104.9260	Hannan-Quinn criter.		6.358187
F-statistic	23.78574	Durbin-Watson stat		1.588459
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة INV في الهند

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (35) إنَّ قيمة F المحتسبة وهي 9.7 هي أكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (35) اختبار الحدود لدالة INV في الهند

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.701915	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة INV في الهند

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (36) يتضح إنَّ قيمة الاختبارات F- statistic و chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. والانموذج خال من الارتباط التسلسلي .

جدول (36) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الاستثمار في الهند

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.897000	Prob. F(2,28)	0.1688
Obs*R-squared	4.176574	Prob. Chi-Square(2)	0.1239

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (37) إنَّ القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square أكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (37) اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في الهند

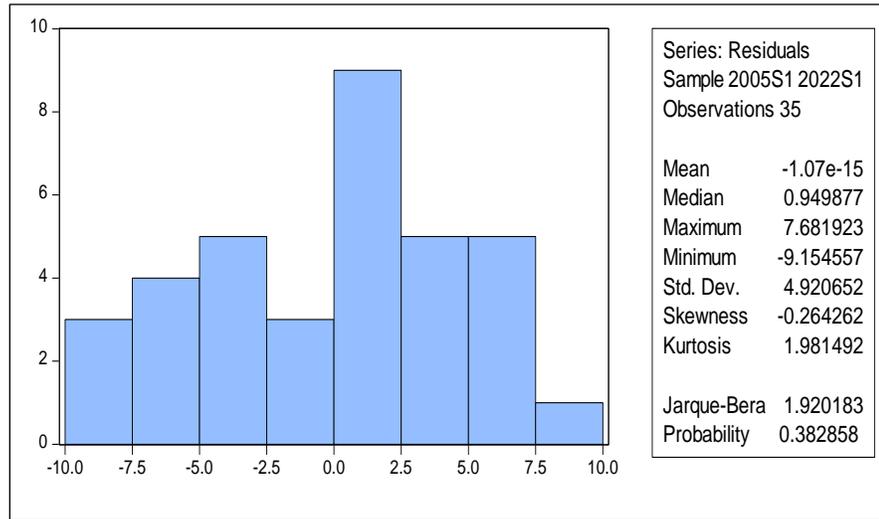
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.667257	Prob. F(4,30)	0.6197
Obs*R-squared	2.859467	Prob. Chi-Square(4)	0.5816
Scaled explained SS	1.030975	Prob. Chi-Square(4)	0.9051

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً: اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (30) حسب اختبار جاركو بيارا نلاحظ إن قيمة اختبار Jarque –Bera كانت غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.382858 وعليه فان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (30) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لدالة INV في الهند



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: تقدير معالم الاجل القصير و الطويل

يتضح من الجدول (38) إنَّ هناك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الاستثمار المحلي وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض INV بنسبة (-1.27) وهذا مطابق للمنطق الاقتصادي.

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.77) اي إن 77% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل

اما في الاجل الطويل نلاحظ إن معلمة مؤشر البؤس الاقتصادي كانت غير معنوية عند مستوى 5% وهذا .

جدول (38) تقدير معالم الاجل الطويل والقصير في الهند

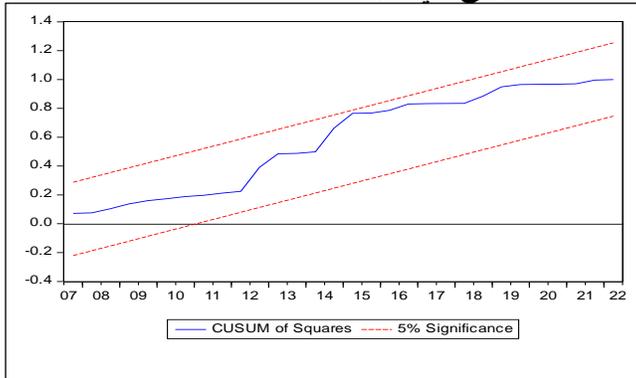
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MEAC)	-1.277148	0.400649	-3.187699	0.0032
CointEq(-1)	-0.775566	0.165335	-4.690869	0.0000
Cointeq = INV - (-0.4358*MEAC + 20.9586)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	-0.435770	0.428566	-1.016811	0.3169
C	20.958577	8.816112	2.377304	0.0236

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

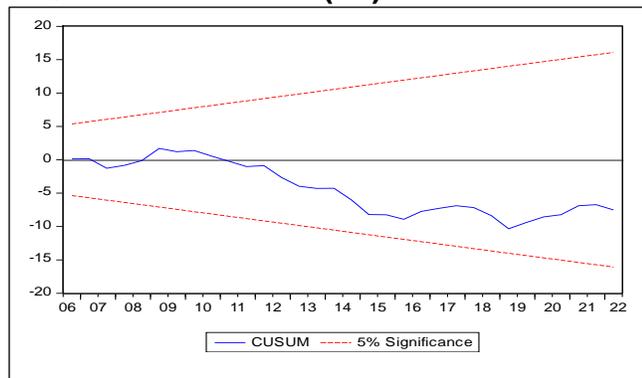
سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (31) الجزء (A) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل الحدود الحرجة، بمعنى إن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squares في الشكل (B) إن مجموع تراكمات البواقي تقع هي الاخرى ضمن الحدود الحرجة بمعنى إن المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (31) اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج في الهند



B



A

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الخامس: تقدير دالة الادخار (SA) في الهند

أولاً. تقدير دالة الادخار باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

$$SA = f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة SA في الهند والتي يوضحها الجدول (39) إنَّ المتغير المستقل نفسر 86% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إنَّ 14% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي وإنَّ قيمة Adjusted-R squared = 84%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وان قيمة F البالغة 46.21 الانموذج معنوي عند مستوى 1% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (39) تقدير دالة الادخار باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع لدالة الادخار في الهند

Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SA(-1)	1.235161	0.117035	10.55375	0.0000
SA(-2)	-0.499241	0.120816	-4.132232	0.0003
MEAC	-0.573519	0.164131	-3.494285	0.0015
MEAC(-1)	0.786650	0.159194	4.941472	0.0000
C	-1.130193	3.057592	-0.369635	0.7143
R-squared	0.860371	Mean dependent var		12.24757
Adjusted R-squared	0.841754	S.D. dependent var		7.093724
S.E. of regression	2.821891	Akaike info criterion		5.044255
Sum squared resid	238.8920	Schwarz criterion		5.266448
Log likelihood	-83.27446	Hannan-Quinn criter.		5.120956
F-statistic	46.21396	Durbin-Watson stat		1.727925
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً. اختبار الحدود لدالة SA في الهند

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (40) ان قيمة F المحتسبة هي 7.655 وهي أكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 5 %، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل

بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (40) اختبار الحدود لدالة الادخار في الهند

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.655918	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة SA في الهند

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (41) يتضح ان قيمة الاختبارات F- statistic و chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. اي ان الانموذج خالٍ من الارتباط التسلسلي.

جدول (41) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الادخار في الهند

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.321861	Prob. F(2,28)	0.2828
Obs*R-squared	3.019550	Prob. Chi-Square(2)	0.2210

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (42) إنَّ القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (42) اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الادخار في الهند

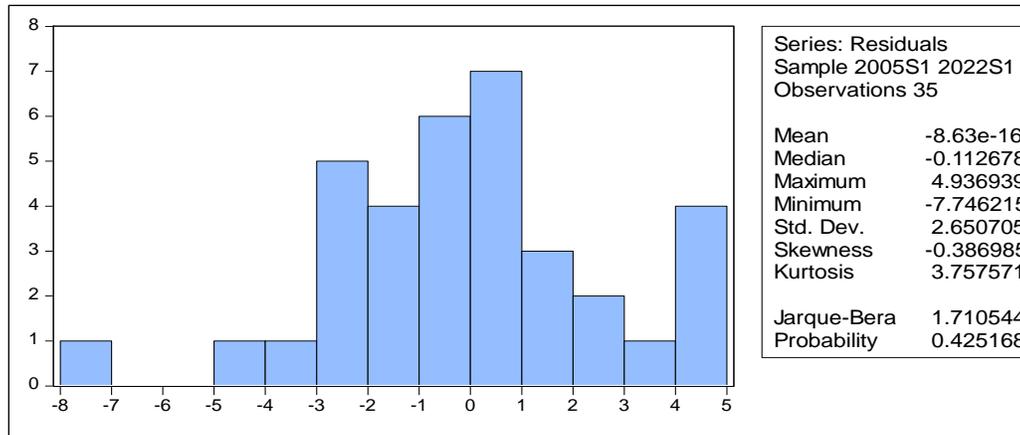
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.998482	Prob. F(4,30)	0.1202
Obs*R-squared	7.364006	Prob. Chi-Square(4)	0.1179
Scaled explained SS	7.459629	Prob. Chi-Square(4)	0.1135

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (32) حسب اختبار جاركو بيارا نلاحظ إن قيمة Jarque –Bera كانت غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.425168 نلاحظ ان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (32) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لدالة الادخار في الهند



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (43) إن هناك علاقة طردية بين الادخار المحلي لمدة سابقة والادخار المحلي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي إن زيادة الادخار المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة SA بنسبة 0.49% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية . في حين كانت هناك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الادخار المحلي وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض SA بنسبة (-0.57) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (-0.264) اي ان 74% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل .

اما في الاجل الطويل نلاحظ ان معلمة مؤشر البؤس الاقتصادي كانت غير معنوية عند مستوى 5% .

جدول (43) اختبار معالم الاجل القصير والطويل لدالة الادخار في الهند

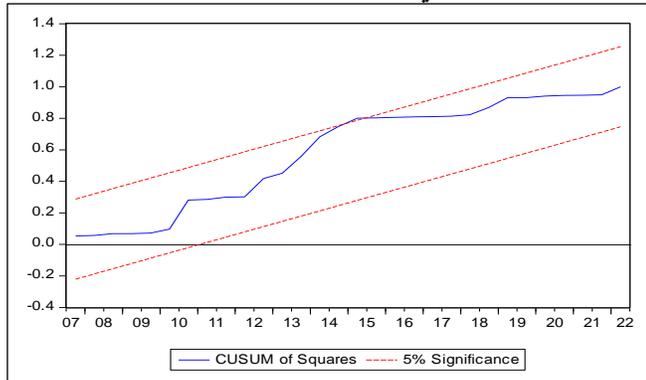
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SA(-1))	0.499241	0.120816	4.132232	0.0003
D(MEAC)	-0.573519	0.164131	-3.494285	0.0015
CointEq(-1)	-0.264080	0.077744	-3.396807	0.0019
Cointeq = SA - (0.8071*MEAC -4.2797)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	0.807070	0.590735	1.366214	0.1820
C	-4.279728	12.138227	-0.352583	0.7269

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

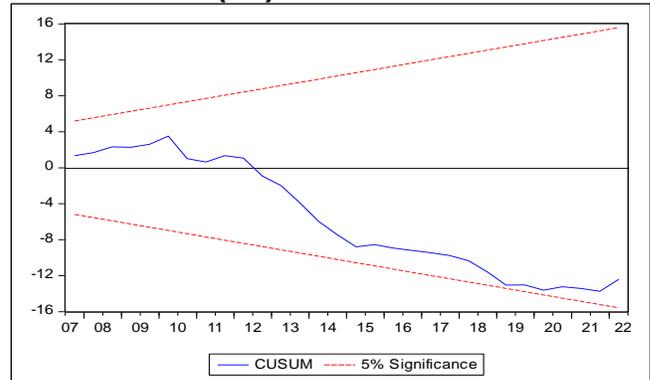
سادساً. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعلمات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (33) الجزء (A) ان مجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الخاصة بالدرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Square في الشكل (B) ان مجموع مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن الحدود الخاصة بالقيم بالدرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل(33) اختبار الاستقرارية الهيكلية لدالة الادخار في الهند



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9



A

المبحث الثاني

قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

المطلب الاول: توصيف النموذج القياسي في مصر

النوع	المعنى	الرمز
المتغيرات التابعة	الناتج المحلي الإجمالي	GDP
	الاستثمار المحلي	INV
	الادخار المحلي	SA
المتغير المستقل	مؤشر البؤس الحديث	MEAC

المطلب الثاني : اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

تم اختبار استقرارية المتغيرات في مصر وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (44) إذ توضح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع إذ يتضح استقرار نمو الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%، كما يتضح استقرار الاستثمار المحلي عند المستوى في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و10% على التوالي، واستقر معدل نمو الادخار المحلي عند المستوى في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وكذلك في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% في حين استقر MEAC عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5%، اما عند الفرق الاول الناتج المحلي الاجمالي في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، واستقر الاستثمار المحلي في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوي 10% و1%، واستقر الادخار المحلي في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، استقرار مؤشر البؤس التقليدي في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام استقر عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (44) اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة في مصر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		GDP	INV	SA	MEAC
With Constant	t-Statistic	-3.6185	-3.3118	-5.3752	-2.9864
	Prob.	0.0107	0.0224	0.0001	0.0460
		**	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5689	-3.2700	-5.3206	-2.9296
	Prob.	0.0483	0.0890	0.0006	0.1660
		**	*	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4984	-1.5273	-4.3166	-0.4040
	Prob.	0.4929	0.1170	0.0001	0.5305
		n0	n0	***	n0
	At First Difference				
		d(GDP)	d(INV)	d(SA)	d(MEAC)
With Constant	t-Statistic	-5.1445	-2.9302	-9.1070	-4.2231
	Prob.	0.0002	0.0526	0.0000	0.0022
		***	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0879	-2.8367	-9.0169	-4.2503
	Prob.	0.0012	0.1951	0.0000	0.0101
		***	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2490	-2.9869	-9.2318	-4.3023
	Prob.	0.0000	0.0040	0.0000	0.0001
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الثالث: تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في مصر

أولاً. تقدير دالة (GDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL

$$GDP = f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة GDP في مصر والتي يوضحها الجدول (45) إن المتغير المستقل يفسر 82% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إن 0.18% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي وان قيمة Adjusted-R squared 78%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وإن قيمة F البالغة 26.6 إن الانموذج معنوي عند مستوى 1% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (45) تقدير دالة (GDP) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL في مصر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.048373	0.165059	6.351487	0.0000
GDP(-2)	-0.532195	0.171961	-3.094858	0.0043
MEAC	0.517260	0.160966	3.213468	0.0032
MEAC(-1)	-0.546140	0.274133	-1.992241	0.0558
MEAC(-2)	0.304682	0.196738	1.548670	0.1323
C	-0.495406	2.463555	-0.201094	0.8420
R-squared	0.820789	Mean dependent var		16.95571
Adjusted R-squared	0.789890	S.D. dependent var		5.941613
S.E. of regression	2.723502	Akaike info criterion		4.996519
Sum squared resid	215.1064	Schwarz criterion		5.263150
Log likelihood	-81.43908	Hannan-Quinn criter.		5.088560
F-statistic	26.56400	Durbin-Watson stat		1.613216
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة GDP في مصر

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (46) ان قيمة F المحتسبة وهي 5.61 هي أكبر من القيمة الحرجة العظمى عند مستوى معنوية 10% البالغة 4.78%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (46) اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي في مصر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.618416	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة GDP في مصر

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (47) يتضح ان قيمة الاختبارات F- statistic و chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وعليه فان النموذج خال من الارتباط التسلسلي.

جدول (47) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة GDP في مصر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.447328	Prob. F(2,27)	0.1055
Obs*R-squared	5.371211	Prob. Chi-Square(2)	0.0682

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (48) ان القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square أكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (48) اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة GDP في مصر

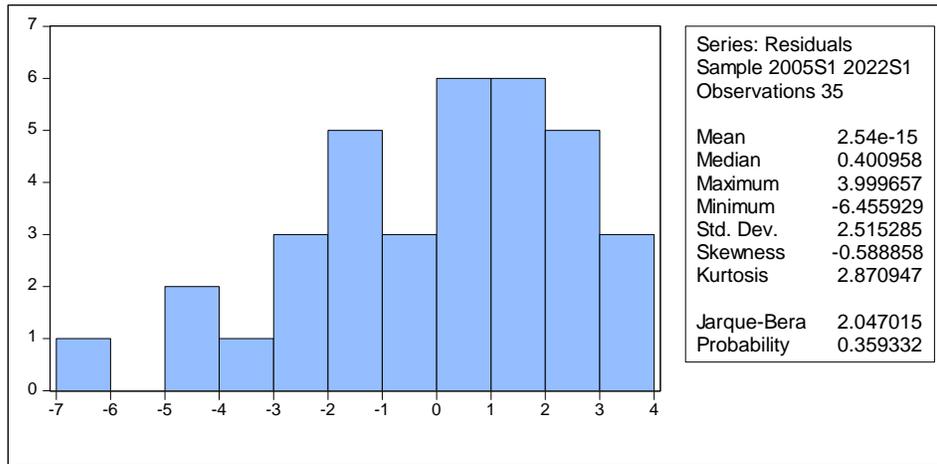
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.899768	Prob. F (5,29)	0.4945
Obs*R-squared	4.700444	Prob. Chi-Square (5)	0.4535
Scaled explained SS	3.018772	Prob. Chi-Square (5)	0.6971
F-statistic	0.899768	Prob. F (5,29)	0.4945

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (34) ان قيمة اختبار Jarque –Bera كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.359332.

شكل (34) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لدالة الناتج المحلي الاجمالي في مصر



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (49) إنَّ هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي لسنة سابقة والناتج المحلي

الاجمالي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي إنَّ زيادة الناتج المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة GDP بنسبة 0.53% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية. في حين كانت هناك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي لهانك بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض GDP بنسبة (-0.30) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية. اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.48) اي ان 48% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل.

اما في الاجل الطويل نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.

جدول (49) اختبار معالم الاجل القصير والطويل لدالة الناتج المحلي لمصر

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.532195	0.171961	3.094858	0.0043
D(MEAC)	0.517260	0.160966	3.213468	0.0032
D(MEAC(-1))	-0.304682	0.196738	-1.548670	0.1323
CointEq(-1)	-0.483823	0.146564	-3.301103	0.0026

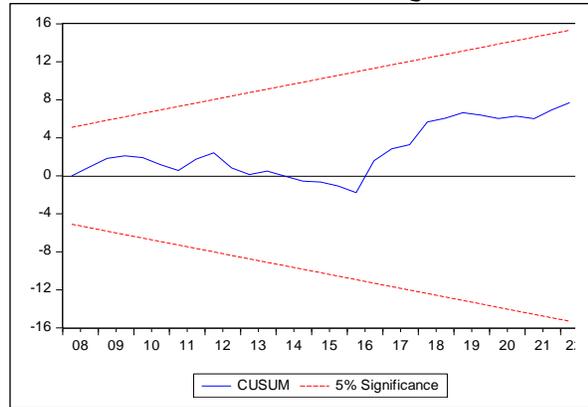
Cointeq = GDP - (0.5700*MEAC -1.0239)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	0.570050	0.157004	3.630787	0.0011
C	-1.023941	5.129877	-0.199603	0.8432

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

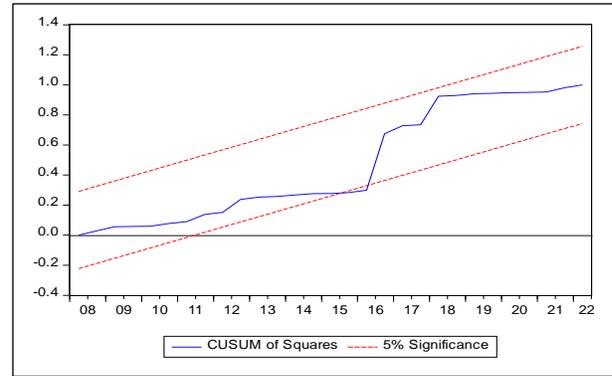
سادساً. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعلمات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (35) الجزء (A) إن مجموع تراكم البواقي يقع خارج الحدود الحرجة المعلمة المقدره غير مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squaer في الجزء (B) إن مجموع مربعات القيم الحرجة، كانت خارج الحدود الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في الانموذج غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (35) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الانموذج لدالة GDP لمصر



A



B

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الرابع: تقدير دالة الاستثمار في مصر

أولاً. تقدير دالة (INV) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL في مصر

$$Inv = f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة INV في مصر والتي يوضحها الجدول (50) إن المتغير المستقل يفسر 62% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إن 0.38% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي وان قيمة Adjusted-R squared 58%، كما يتضح من

الجدول وفق اختبار F وان قيمة F البالغة 16.9 إنَّ الانموذج معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (50) تقدير دالة (INV) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INV(-1)	0.774363	0.155014	4.995445	0.0000
INV(-2)	-0.478550	0.142377	-3.361138	0.0021
MEAC	0.782844	0.300467	2.605428	0.0140
C	-12.02520	9.223644	-1.303736	0.2019
R-squared	0.621685	Mean dependent var		18.25714
Adjusted R-squared	0.585074	S.D. dependent var		18.14528
S.E. of regression	11.68823	Akaike info criterion		7.862253
Sum squared resid	4235.060	Schwarz criterion		8.040007
Log likelihood	-133.5894	Hannan-Quinn criter.		7.923614
F-statistic	16.98080	Durbin-Watson stat		1.414812
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة INV في مصر

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (51) إنَّ قيمة F المحتسبة وهي 11.2 هي اكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (51) اختبار الحدود لدالة الاستثمار في مصر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.24062	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة INV في مصر

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (52) يتضح إنَّ قيمة الاختبارات F- statistic و Chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اصغر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وإنَّ الانموذج خال من الارتباط التسلسلي .

جدول (52) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الاستثمار في مصر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	8.090542	Prob. F(2,29)	0.0016
Obs*R-squared	12.53485	Prob. Chi-Square(2)	0.0019

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (53) ان القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (53) يوضح اختبار عدم ثبات تجانس التباين لدالة الاستثمار في مصر

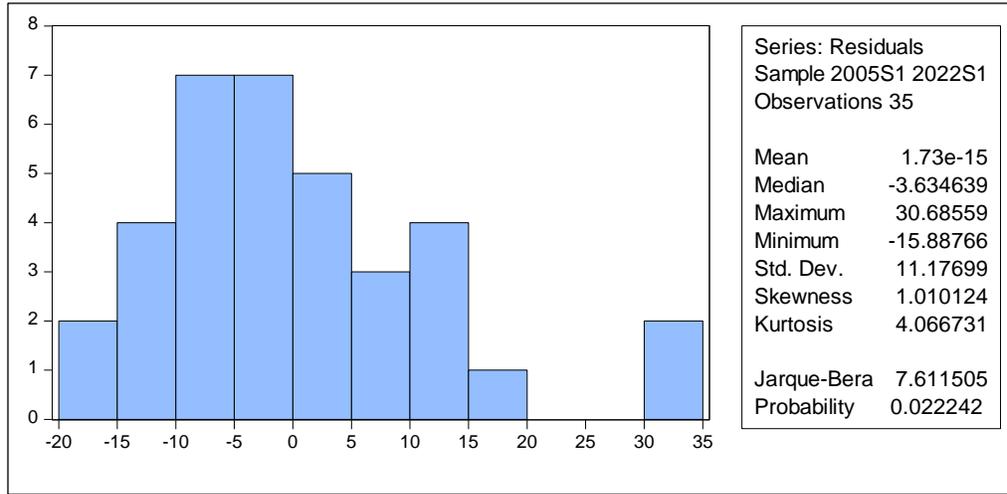
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.429637	Prob. F(3,31)	0.7332
Obs*R-squared	1.397132	Prob. Chi-Square(3)	0.7062
Scaled explained SS	1.680624	Prob. Chi-Square(3)	0.6413

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (36) نلاحظ ان قيمة اختبار Jarque –Bera كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.022242 .

شكل (36) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لدالة الاستثمار في مصر



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (54) إنَّ هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي لسنة سابقة والاستثمار المحلي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي إنَّ زيادة الاستثمار المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة INV بنسبة 0.47% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية . في حين كانت هناك علاقة طردية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الاستثمار المحلي وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة INV بنسبة (0.75) وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. وقد يعود سبب ذلك الى إنَّ مصر تعتمد على الاستثمار الاجنبي الذي لا يتأثر بمؤشر البؤس.

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.70) اي إنَّ 70% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل

اما في الاجل الطويل نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الاستثمار المحلي وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. وقد يكون السبب نفسه المذكور سابقاً.

جدول (54) اختبار معالم الاجل القصير والطويل لدالة الاستثمار في مصر

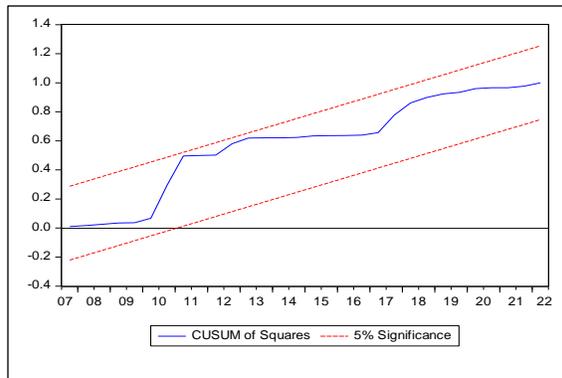
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	0.478710	0.142590	3.357243	0.0021
D(MEAC)	0.758930	0.293683	2.584183	0.0147
CointEq(-1)	-0.704237	0.132754	-5.304840	0.0000
Cointeq = INV - (1.0777*MEAC -16.0051)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	1.077662	0.393026	2.741960	0.0101
C	-16.005096	12.824084	-1.248050	0.2214

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

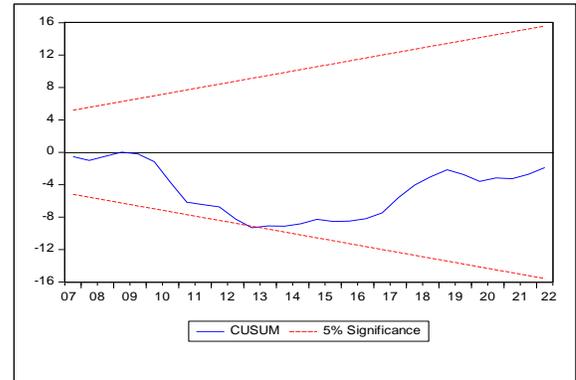
سادساً. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعلمات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (37) الجزء (A) إنَّ مجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقره عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Square في الجزء (B) ان مجموع مربعات تراكمات البواقي يقع هي داخل الحدود الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقره عند مستوى معنوية 5%.

شكل(37) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الانموذج المقدر لدالة الاستثمار في مصر



A



B

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

أولاً. تقدير دالة (SA) باستخدام انحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL

$$Sa = f(\text{MEAC})$$

استناداً الى نتائج نموذج ARDL لدالة SA في مصر والتي يوضحها الجدول (55) إن المتغير المستقل يفسر 72% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إن 0.29 تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي وان قيمة Adjusted-R squared 68%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وان قيمة F البالغة 19.2 إن الانموذج معنوي عند مستوى 1% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (55) تقدير دالة الادخار باستخدام انحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL في مصر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SA(-1)	1.015947	0.139306	7.292920	0.0000
SA(-2)	-0.649688	0.139421	-4.659896	0.0001
MEAC	-2.492608	0.903859	-2.757741	0.0098
MEAC(-1)	2.483960	0.890810	2.788427	0.0091
C	8.787288	16.22335	0.541645	0.5921
R-squared	0.719073	Mean dependent var		13.15429
Adjusted R-squared	0.681616	S.D. dependent var		34.28835
S.E. of regression	19.34739	Akaike info criterion		8.894556
Sum squared resid	11229.65	Schwarz criterion		9.116748
Log likelihood	-150.6547	Hannan-Quinn criter.		8.971257
F-statistic	19.19730	Durbin-Watson stat		1.707332
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الخامس: تقدير دالة الادخار في مصر

ثانياً: اختبار الحدود لدالة SA في مصر

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (56) إن قيمة F المحتسبة وهي 14.7 هي اكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (56) اختبار الحدود لدالة الادخار في مصر

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.79829	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة SA في مصر

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (57) يتضح إن قيمة الاختبارات F- statistic و Chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. إن الانموذج خالي من الارتباط التسلسلي.

جدول (57) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الادخار في مصر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.801536	Prob. F(2,28)	0.4587
Obs*R-squared	1.895328	Prob. Chi-Square(2)	0.3876

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (58) ان القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (58) اختبار عدم ثبات تجانس التباين للادخار في مصر

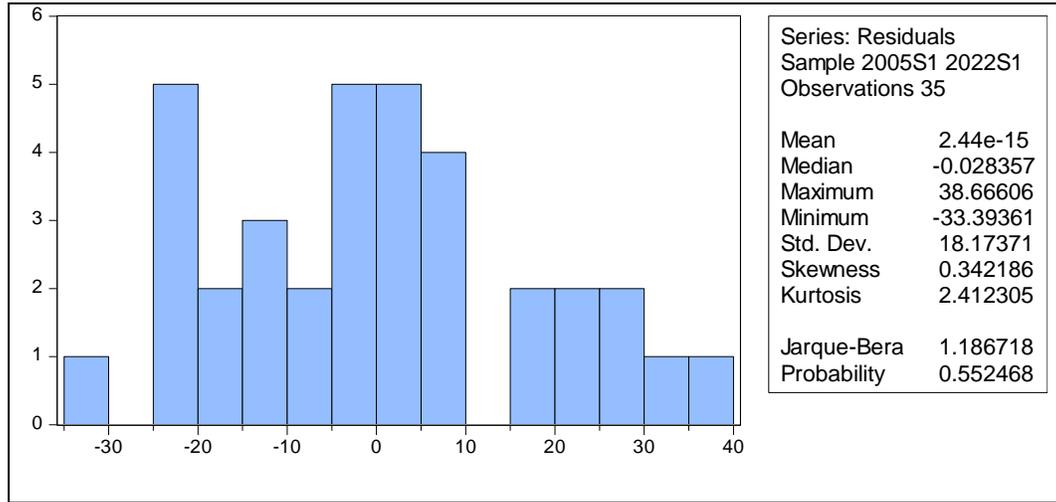
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.631997	Prob. F(4,30)	0.6435
Obs*R-squared	2.720106	Prob. Chi-Square(4)	0.6057
Scaled explained SS	1.411207	Prob. Chi-Square(4)	0.8422

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (38) نلاحظ إن قيمة اختبار Jarque –Bera كانت غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.552468 اي إن المتغيرات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (38) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية للاذخار في مصر



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (59) إن هناك علاقة طردية بين الادخار المحلي لسنة سابقة والادخار المحلي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي إن زيادة الادخار المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة SA بنسبة 0.64% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية . في حين كانت هناك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الادخار المحلي وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض SA بنسبة (-2.49) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية .

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.63) اي إن 63% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل . اما في الاجل الطويل نلاحظ إن معلمة البؤس كانت غير معنوية عند مستوى 5%.

جدول (59) يوضح اختبار معالم الاجل القصير والطويل للاذخار في مصر

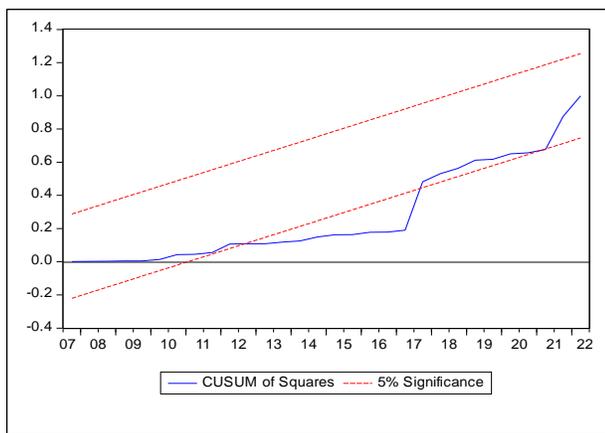
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SA(-1))	0.649688	0.139421	4.659896	0.0001
D(MEAC)	-2.492608	0.903859	-2.757741	0.0098
CointEq(-1)	-0.633740	0.120307	-5.267703	0.0000
Cointeq = SA - (-0.0136*MEAC + 13.8658)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	-0.013647	0.765644	-0.017824	0.9859
C	13.865752	24.872647	0.557470	0.5813

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

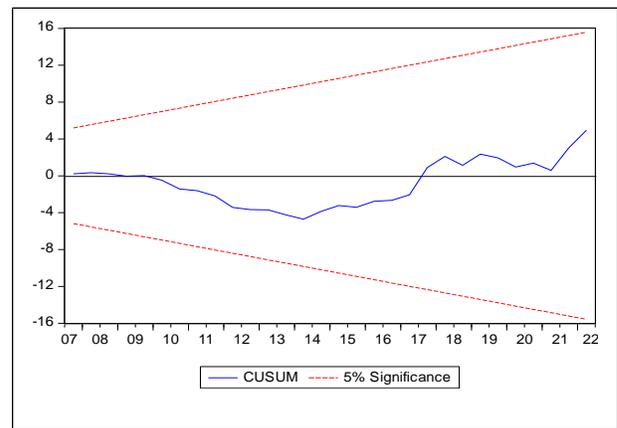
سادساً. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعلمت الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (39) الجزء (A) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل حدود الدرجة، بمعنى إنذ المعلمت المقدره مستقره عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squaer في الجزء (B) إن مجموع مربعات البواقي تقع خارج الحدود الدرجة بمعنى إن المتغيرات الداخلة في الانموذج غير مستقره عند مستوى معنوية 5%.

شكل (39) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمت انموذج الادخار في مصر



B



A

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجEviews9

المبحث الثالث

قياس تأثير مؤشر البؤس الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

المطلب الاول: توصيف النموذج القياسي في العراق

الرمز	المعنى	النوع
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	المتغيرات التابعة
INV	الاستثمار المحلي	
SA	الادخار المحلي	
MEAC	مؤشر البؤس الحديث	المتغير المستقل

المطلب الثاني : اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

تم اختبار استقرارية المتغيرات في العراق كانت النتائج كما موضحة في الجدول (60) يمكن توضيح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع إذ يتضح استقرار نمو الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10%، كما يتضح عدم استقرار الاستثمار المحلي عند المستوى، واستقر نمو الادخار المحلي عند المستوى في حالة وجود قاطع عند مستوى 1% وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10% في حين استقر MEAC عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى 5% ولعدم استقرار الاستثمار عند المستوى نأخذ الفروق الاولى ونلاحظ استقرار جميع المتغيرات سواء بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام او بدونهما او كليهما عند مستوى 1% و5% و10% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (60) اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		GDP	INV	SA	MEAC
With Constant	t-Statistic	-2.5385	-1.7124	-4.8312	-2.9871
	Prob.	0.1159	0.4153	0.0004	0.0460
		n0	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3106	-3.0323	-3.4432	-2.5381
	Prob.	0.4170	0.1400	0.0628	0.3091
		n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6240	-1.0142	-1.7370	-0.5633

	Prob.	0.0975	0.2722	0.0781	0.4662
		*	n0	*	n0
	At First Difference				
		d(GDP)	d(INV)	d(SA)	d(MEAC)
With Constant	t-Statistic	-6.1923	-3.6967	-4.9723	-6.0841
	Prob.	0.0000	0.0092	0.0003	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3806	-3.5025	-4.9482	-6.0416
	Prob.	0.0000	0.0567	0.0019	0.0001
		***	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2945	-3.8712	-5.0449	-6.1253
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0000	0.0000
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الثالث: تقدير دالة GDP في العراق

أولاً. تقدير دالة (GDP) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL

$$GDP = f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة GDP في العراق والتي يوضحها الجدول (61) إن المتغير المستقل يفسر 69% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إن 31% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي وإن قيمة Adjusted-R squared 66%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وإن قيمة F البالغة 23.05 إن الانموذج معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.00000). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (61) تقدير دالة (GDP) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.076547	0.150856	7.136255	0.0000
GDP(-2)	-0.555128	0.156007	-3.558344	0.0012
MEAC	0.221018	0.143996	1.534893	0.1350
C	-1.534046	4.538557	-0.338003	0.7376
R-squared	0.690530	Mean dependent var		12.22143
Adjusted R-squared	0.660581	S.D. dependent var		18.30107
S.E. of regression	10.66214	Akaike info criterion		7.678487
Sum squared resid	3524.121	Schwarz criterion		7.856241

Log likelihood	-130.3735	Hannan-Quinn criter.	7.739847
F-statistic	23.05708	Durbin-Watson stat	1.728768
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة GDP في العراق

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (62) إن قيمة F المحتسبة وهي 8.7 هي أكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (62) اختبار الحدود لدالة GDP في العراق

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.736084	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة GDP في العراق

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (63) يتضح إن قيمة الاختبارات F- statistic و chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي إن النموذج خال من الارتباط التسلسلي.

جدول (63) يوضح الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الانتاج في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.671715	Prob. F (1,30)	0.2059
Obs*R-squared	1.847391	Prob. Chi-Square (1)	0.1741

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (64) ان القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فإنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (64) يوضح اختبار عدم ثبات تجانس التباين

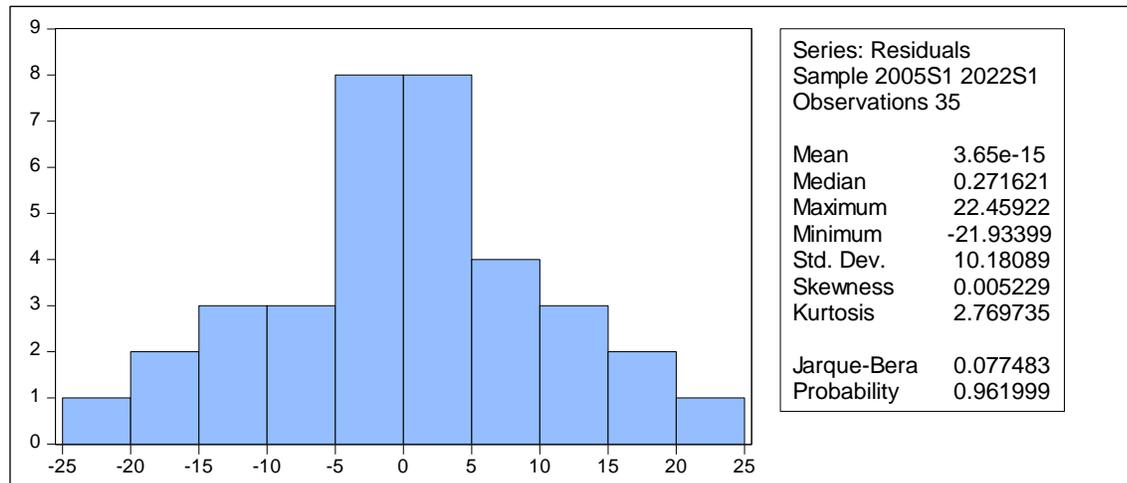
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.435227	Prob. F(3,31)	0.2514
Obs*R-squared	4.268403	Prob. Chi-Square(3)	0.2339
Scaled explained SS	2.962995	Prob. Chi-Square(3)	0.3974

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (40) اننا نلاحظ ان قيمة اختبار Jarque –Bera كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.961999 .

شكل (40) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية في العراق



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (65) ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي لمدة سابقة والناتج المحلي الاجمالي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة GDP بنسبة 0.55% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية . في حين كانت معلمة مؤشر البؤس غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.47) اي إن 47% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل .اما في الاجل الطويل نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وهي معنوية عند مستوى 10% وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. ويعود السبب إن الناتج في العراق يعتمد على قطاع النفط الذي لا يتأثر بمعدلات التضخم او البطالة وسعر الفائدة

جدول (65) يوضح اختبار معالم الاجل القصير والطويل في العراق

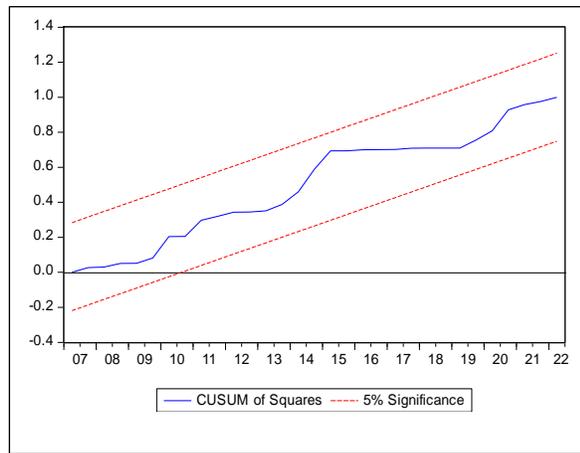
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.555128	0.156007	3.558344	0.0012
D(MEAC)	0.221018	0.143996	1.534893	0.1350
CointEq(-1)	-0.478581	0.123242	-3.883270	0.0005
Cointeq = GDP - (0.4618*MEAC -3.2054)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	0.461820	0.263709	1.751245	0.0898
C	-3.205404	9.371913	-0.342022	0.7346

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

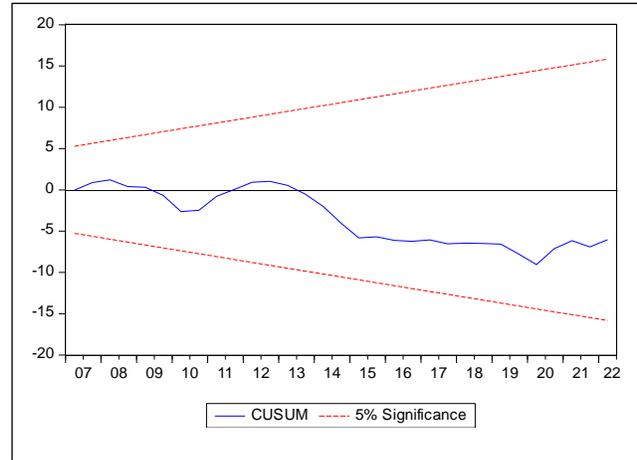
سادساً. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعلمات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (41) الجزء (A) ان مجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squaer في الجزء (B) ان مجموع مربعات البواقي تقع هي الاخرى داخل الحدود الخاصة بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في الانموذج غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (41) يوضح اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج الناتج المحلي الاجمالي في العراق



B



A

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الرابع: تقدير دالة الاستثمار في العراق

أولاً. تقدير دالة (INV) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

$$Inv=f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة INV في العراق والتي يوضحها الجدول (66) إن المتغير المستقل يفسر 59% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إن 42% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي وإن قيمة Adjusted-R squared 53%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وان قيمة F البالغة 10.33 إن الانموذج معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة prob f والبالغة (0.000025). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (66) تقدير دالة الاستثمار باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INV(-1)	0.867977	0.157372	5.515462	0.0000
INV(-2)	-0.859355	0.163014	-5.271670	0.0000
INV(-3)	0.386114	0.158249	2.439909	0.0210
MEAC	-0.164541	0.335495	-0.490443	0.6275

C	14.59308	10.78134	1.353550	0.1863
R-squared	0.587641	Mean dependent var		16.50044
Adjusted R-squared	0.530764	S.D. dependent var		34.81023
S.E. of regression	23.84528	Akaike info criterion		9.316103
Sum squared resid	16489.33	Schwarz criterion		9.540568
Log likelihood	-153.3737	Hannan-Quinn criter.		9.392652
F-statistic	10.33178	Durbin-Watson stat		1.766289
Prob(F-statistic)	0.000025			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة INV في العراق

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (67) إن قيمة F المحتسبة وهي 5.35 هي اصغر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم.

جدول (67) اختبار الحدود لدالة الاستثمار في العراق

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.353434	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة INV في العراق

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (68) يتضح ان قيمة الاختبارات F- statistic و Chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي ان النموذج خال من الارتباط التسلسلي.

جدول (68) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للاستثمار في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.472542	Prob. F(1,28)	0.2351
Obs*R-squared	1.698748	Prob. Chi-Square(1)	0.1925

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

2. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (69) إنَّ القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فأنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (69) اختبار عدم ثبات تجانس التباين للاستثمار في العراق

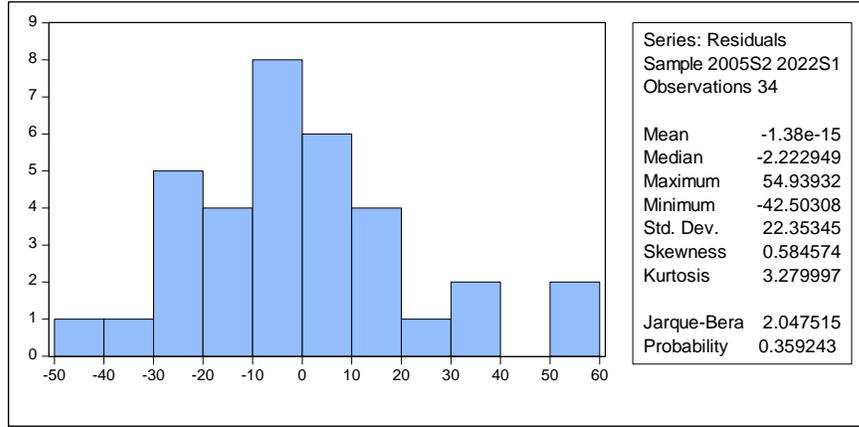
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.201321	Prob. F(4,29)	0.3314
Obs*R-squared	4.832961	Prob. Chi-Square(4)	0.3049
Scaled explained SS	4.008259	Prob. Chi-Square(4)	0.4049

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (42) نلاحظ إنَّ قيمة اختبار Jarque – Bera كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.359243. اي إنَّ المتغيرات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (42) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لدالة الاستثمار في العراق



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (70) إنَّ هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي لمدة سابقة والاستثمار المحلي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي إنَّ زيادة الاستثمار المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة INV بنسبة 0.47% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية . في حين كانت هناك علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الاستثمار المحلي ولكنها غير معنوية .

اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.60) اي إنَّ 60% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل .

اما في الاجل الطويل نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الاستثمار المحلي ولكنها غير معنوية عند مستوى 5% .

جدول(70) اختبار معالم الاجل القصير والطويل لدالة الاستثمار في العراق

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	0.473241	0.141527	3.343812	0.0023
D(INV(-2))	-0.386114	0.158249	-2.439909	0.0210
D(MEAC)	-0.164541	0.335495	-0.490443	0.6275

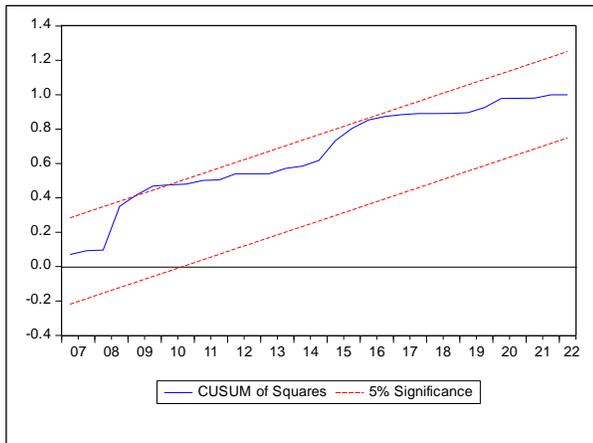
CointEq(-1)	-0.605264	0.207006	-2.923897	0.0066
Cointeq = INV - (-0.2719*MEAC + 24.1103)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	-0.271850	0.592350	-0.458935	0.6497
C	24.110265	19.338314	1.246761	0.2225

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

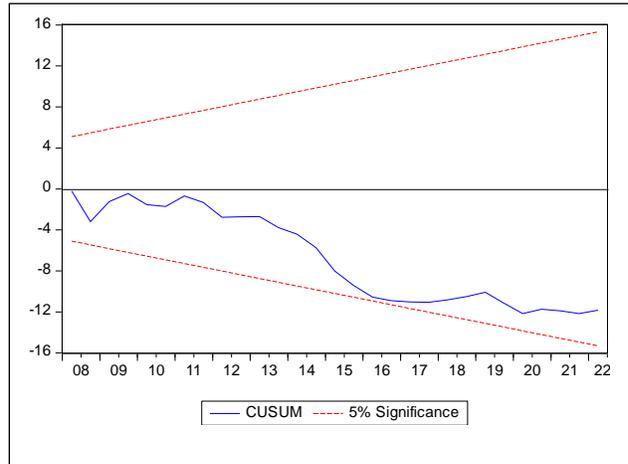
سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (43) الجزء (A) إنَّ مجموع تراكم البواقي يقع داخل الحدود الحرجة، بمعنى إنَّ المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squarer في الجزء (B) إنَّ مجموع مربعات البواقي تقع خارج الحدود الحرجة بمعنى إنَّ المتغيرات الداخلة في الانموذج غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (43) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج في العراق



B



A

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

المطلب الخامس : تقدير دالة الادخار في العراق

أولاً. تقدير دالة (SA) باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

$$Sa=f(MEAC)$$

استناداً الى نتائج انموذج ARDL لدالة SA في العراق والتي يوضحها الجدول (71) إنَّ المتغير المستقل يفسر 59% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين إنَّ 0.41% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي وأنَّ قيمة Adjusted-R squared 55%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F وأنَّ قيمة F البالغة 14.89 إنَّ النموذج معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة prob f البالغة (0.000003). وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (71) تقدير دالة الادخار باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SA(-1)	0.926628	0.145940	6.349373	0.0000
SA(-2)	-0.612668	0.147827	-4.144509	0.0002
MEAC	0.458320	0.314444	1.457558	0.1550
C	-1.289911	10.68320	-0.120742	0.9047
R-squared	0.590488	Mean dependent var		20.55600
Adjusted R-squared	0.550858	S.D. dependent var		38.06350
S.E. of regression	25.50941	Akaike info criterion		9.423183
Sum squared resid	20172.64	Schwarz criterion		9.600937
Log likelihood	-160.9057	Hannan-Quinn criter.		9.484544
F-statistic	14.89997	Durbin-Watson stat		1.728526
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثانياً: اختبار الحدود لدالة SA في العراق

استناداً الى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (72) إنَّ قيمة F المحتسبة وهي 14.24 اكبر من القيمة الحرجة العظمى 7.84 عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (72) اختبار الحدود لدالة الادخار في العراق

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.24516	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية لدالة SA في العراق

1. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

استناداً الى الجدول (73) يتضح إن قيمة الاختبارات F- statistic و Chi-square كانت غير معنوية وحسب قيمة perob كانت اكبر من 5%. وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي إن الانموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي .

جدول (73) الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الادخار في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.727141	Prob. F(1,30)	0.1987
Obs*R-squared	1.905307	Prob. Chi-Square(1)	0.1675

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

ثالثاً. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (74) إن القيمة الاحتمالية لكل من F-statistic و chi-square اكبر من 5% فأنها غير معنوية وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (74) اختبار عدم ثبات تجانس التباين في العراق

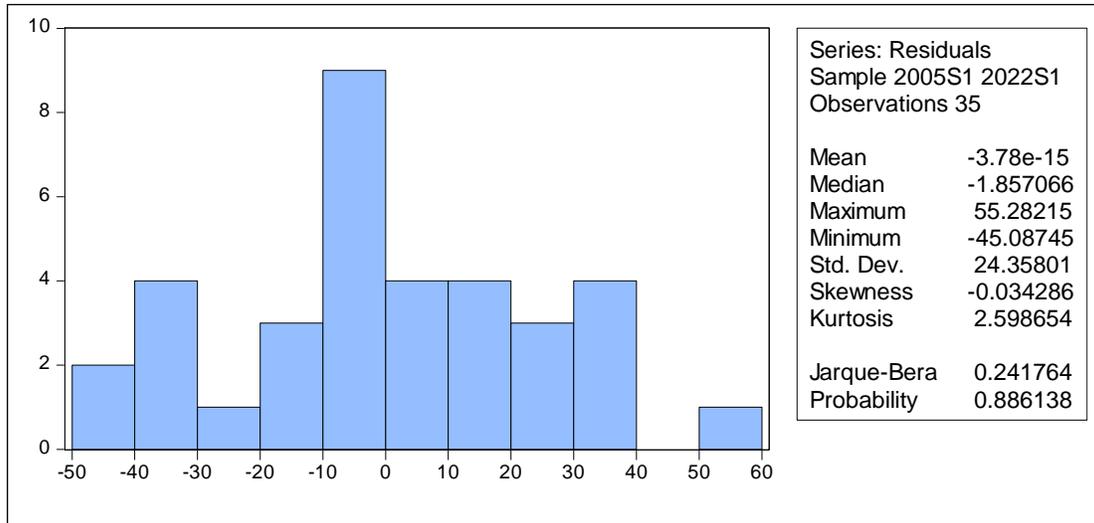
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.874542	Prob. F(3,31)	0.4648
Obs*R-squared	2.731024	Prob. Chi-Square(3)	0.4350
Scaled explained SS	1.712526	Prob. Chi-Square(3)	0.6342

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

رابعاً. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (44) نلاحظ إن قيمة اختبار Jarque –Bera كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة probability البالغة 0.886138. اي إن الاخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً.

شكل (44) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية في العراق



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

خامساً: اختبار معالم الاجل القصير والطويل

يتضح من الجدول (75) إن هناك علاقة طردية بين الادخار المحلي لمدة سابقة والادخار المحلي في المدة الحالية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% اي إن زيادة الادخار المحلي لمدة سابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة SA بنسبة 0.61% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية. في حين كانت معلمة مؤشر البؤس

الاقتصادي غير معنوية عند مستوى 5%. اما معلمة تصحيح الخطأ فقد كانت سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.68) اي إن 68% من الاخطاء تصحح في نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويل الاجل اما في الاجل الطويل نلاحظ معلمة مؤشر البؤس الاقتصادي كانت غير معنوية عند مستوى 5%.

جدول (75) اختبار معالم الاجل القصير والطويل لدالة الادخار في العراق

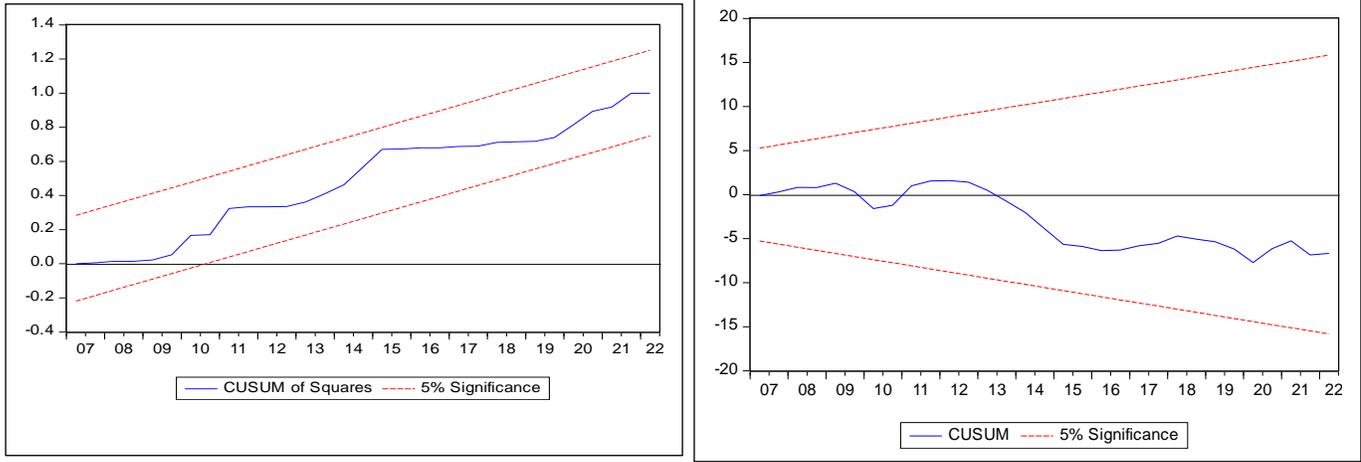
Cointegrating Form				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SA(-1))	0.612668	0.147827	4.144509	0.0002
D(MEAC)	0.458320	0.314444	1.457558	0.1550
CointEq(-1)	-0.686040	0.133826	-5.126366	0.0000
Cointeq = SA - (0.6681*MEAC -1.8802)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MEAC	0.668066	0.437530	1.526905	0.1369
C	-1.880227	15.571172	-0.120751	0.9047

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

سادساً. اختبار الأستقراريه الهيكلية لمعلمات الانموذج

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (45) الجزء (A) إن مجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة، بمعنى إن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM Squaer في الجزء (B) إن مجموع مربعات البواقي تقع هي الاخرى داخل الحدود الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (45) اختبار الأستقرارية الهيكلية لمعلمت الانموذج لدالة الادخار في العراق



A المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews9 **B**

الاستنتاجات

والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- يوفر مؤشر البؤس المتكون من مجموع معدل البطالة ومعدل التضخم نظرة ثاقبة عن الصحة الاقتصادية الشاملة للبلد.
- 2- توصل البحث إنَّ تأثير التضخم على نمو الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر البؤس معقد إذ ان معدلات التضخم المرتفعة تؤدي الى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي ويمكن للحكومة من استخدام ادوات السياسة النقدية مثل اسعار الفائدة للتحكم في معدلات التضخم وتحفيز النمو .
3. يمكن للحكومات تعزيز نمو الناتج المحلي الاجمالي عن طريق السياسات المالية عن طريق تغييرات في الانفاق الحكومي والضرائب خلال الانكماش الاقتصادي وكذلك زيادة الانفاق من قبل الحكومات على مشاريع البنية التحتية .
- 4- هناك تأثير سلبي كبير لكل من البطالة والتضخم على اقتصاد الدول إذ إنَّ ارتفاعها يعمل على ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي ومن ثم انخفاض الرفاهية الاقتصادية.
- 5- هناك تأثير سلبي لكل من سعر فائدة الاقراض ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مؤشر البؤس الاقتصادي
- 6- هناك علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو الاستثمار المحلي ونمو الادخار المحلي وبين مؤشر البؤس الاقتصادي اي عندما يكون الاقتصاد بحالة جيدة يؤدي الى ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي والادخار المحلي ويؤدي الى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي.
- 7- إنَّ عدم العدالة في توزيع الدخل يؤدي الى انخفاض الاستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على الناتج المحلي الاجمالي وبانخفاض القوة الشرائية يؤدي انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي وظهور البؤس الاقتصادي.
- 8- وفق معالم الاجل القصير في(الهند ومصر والعراق)لدالة الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والادخار إنَّ هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر البؤس الاقتصادي أي إنها علاقة معنوية. وفيما يخص معالم الاجل الطويل فإنَّ العلاقة عكسية ومعنوية، وفيما يخص معلمة تصحيح الخطأ إنَّها سالبة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تخفيض المعدلات المرتفعة للبطء الاقتصادي في العراق من خلال الاعتماد على رؤى واستراتيجيات أساسها التخطيط السليم بالإضافة الى توفير البيئة المناسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية مما ينعكس على تنشيط الواقع الاقتصادي وبالتالي توفير فرص العمل مما يسهر في تحسين معيشة السكان.
2. تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة من خلال العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المختلفة (الزراعة - الصناعة) مما يسهم في تنشيط الاقتصاد.
3. العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والتي يعود اليها السبب الرئيس لارتفاع معدلات البطء الاقتصادي.
4. زيادة الاستثمار في راس المال البشري من خلال تطوير القوى العاملة بالتدريب وتنمية المهارة لديهم وهذا يؤدي الى زيادة فرص العمل وبالتالي تحسين الدخل وتخفيض معدلات البطالة مما يقلل مؤشر البطء الاقتصادي.
- 5- العمل على تقليل من حدة التضخم والبطالة وذلك عن طريق العمل على وضع استراتيجية اقتصادية جيدة من اجل التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصادات.
- 6- يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض مؤشر البطء الاقتصادي الوصول الى الخدمات الاساسية ومعالجة عدم المساواة في توزيع الدخل والاستثمارات في القطاعات الرئيسة المختلفة.
7. الاهتمام بالبنى التحتية للبد والتي تعد أحد اهم الركائز الأساسية التي يتم من خلالها توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
8. إعادة هيكلة الإنفاق لدعم الفقراء كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والمياه الصحية، فضلاً عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي بالشكل الذي يخفف من المخاطر والصدمات للتقلبات في مستويات الدخل الناتجة عن تزايد معدلات البطالة.

المراجع والمصادر

المصادر العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. ال شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، 2008.
2. ابدجمان، ميكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الطبعة الانكليزية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2013 .
3. احمد، دريد احمد الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، الطبعة الاولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4. اسطفيان، صباح كجة جي، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، نشر هذا الكتاب في شبكة الانترنت العالمية على الموقع الاتي sabahkachachi.googlepages.com، 2008
5. الافندي، محمد احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2006.
6. برعي، محمد خليل، منصور، على حافظ، التخلف والتنمية، توزيع دار الثقافة العربية، كلية الاقتصاد والعلوم، جامعة القاهرة، 1990.
7. توداور، ميشيل، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006،
8. جوارنتي، جيمس، استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.
9. خصاونة، صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية، المكتبة الوطنية ، عمان ، الاردن، 2000.
10. الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 1435
11. السلطان، عبد الرحمن محمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018 .

12. شبل، فؤاد، التنمية الاقتصادية اصولها وقواعدها، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، 2021
13. صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، جامعة الجزائر، 2005
14. عامر، طارق عبد الرؤوف، أسباب وابعاد ظاهرة البطالة، ط2، اليازوري للطباعة والنشر، عمان، 2015.
15. عبد الحميد، عبد اللطيف، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002 .
16. الفارس، عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
17. القرشي، علي حاتم، اقتصاديات التنمية، الطبعة الاولى، حوض الفرات للنشر، النجف الاشرف، 2017.
18. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، كلية الاقتصاد، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
19. متولي، مختار محمد، الاساليب الرياضية للاقتصاديين، الطبعة الاولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1993.
20. لامحمد حسين، زين العابدين، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، الطبعة الاولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2018.
21. محمد، فرهاد، علي الاهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 2008.
22. مشكور، سعود جايد محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، عمان، 2018.
23. مصطفى، عبد اللطيف عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.
24. مرعوش، اكرام، التحليل الاقتصادي الكلي دروس وتمارين محلولة، الطبع الاولى، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

25. مندور، احمد محمد، مقدمة في الاقتصاد، جامعة الاسكندرية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، الإسكندرية، 2004.
26. الموسوي، صفاء عبد الجبار طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
27. نافيزجرواين، التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2018.
28. يونس، محمود، واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000.

ثالثاً: النشرات والتقارير الرسمية

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
2. البنك المركزي المصري، تقارير سنوية متفرقة.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
4. الشيخ طه، رانية، التضخم اسبابه اثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18، 2021.
5. مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
6. مزيان، زينة، توعية فئة الشباب بأهمية الادخار، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2021.
7. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.
8. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة.

رابعاً: المجلات والدوريات

1. ابادي، مصطفى الكاظم النجف، واخرون، إثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد 16، العدد 2، 2018.
2. اسعد، بلال محمد، عبد، مهند خميس، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف 2004-2017، مجلة كلية المعارف، المجلد 9، العدد1، 2019

3. بطلول، تمزوت، فضيل عبد الكريم، الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في الجزائر، مجلة الرواق، جامعة وهران احمد¹ بن احمد، العدد 9، ديسمبر 2017.
4. البرماوي، أدهم محمد، الجزائر، فاروق فتحي، التأثير غير المماثل لصدمات سعر الفائدة على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد 3، العدد 1، 2022.
5. جاسم، عبد الرسول عبد، البطالة في العراق الواقع والحلول مجلة المنصور العدد 11، 2008.
6. الجبوري، علي سعد علي، عبد الخالف دبي الجبوري، اثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي بالعراق للفترة (2004 – 2021)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 15، العدد 2، 2023.
7. الجنابي، هيثم عبد القادر، ياس، واسماء خضير، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد، العدد الثامن، 2010.
8. حسن، سحر احمد، دراسة حالة الجمهورية البرازيلية للفترة (2003- 2014)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد الثالث عشر، 2015.
9. الحصينان، علي سالم علي، قياس أثر الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي في الكويت، رسالة ماجستير، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية مصر، العدد الثاني، 2021.
10. زيادة، رحيم حسوني، ناجي، مرتضى هادي جندي، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق "دراسة قياسية للمدة 1988 – 2015" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 105، المجلد 24، 2017.
11. السعدي، موسى الغرير وهبة محمد راتب، أثر النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التجربة الكورية أنموذجاً، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 4، 2021.

12. السلماني، ميثم عبود محمود، ممدوح عطا فيحان، قياس وتحليل اثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنويع القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004 – 2020) مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد 1، العدد 4، 2022.
13. الشتيوي، أسامة البشير، البصير، أنور عبد الكريم، أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا: دراسة قياسية، المجلة¹، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2023.
14. الشرع، رحيم كاظم الشرع، سلمان، هاجر حسين، اثر الاستثمار في الحد من اثار البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2018)، مجلة¹- العلوم المالية والمحاسبية، وزارة المالية، مركز التدريب المالي والمحاسبي، المجلد الثان، العدد، 2022.
15. الشرع، رحيم كاظم حسن، سلمان، هاجر حسين، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2018)، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهريين، المجلد 3، العدد 1، 2022.
16. الشعافي، حبيب محمد محمود، أثر مساهمة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في نمو الاقتصاد الليبي (1970-2010)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، جامعة الزيتونة الاردنية، المجلد 1، العدد 2.
17. صباح، نزار كاظم، تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة -مصر حالة دراسة-، جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الثالث، 2010.
18. الطائي، أحمد حافظ، ظاهرة بطالة الشباب في العراق أسبابها وطرق علاجها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 47، 2014 .
19. عبد القادر، محمد، مقلد، رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.
20. عبود، زينب حسن، واخرون، تقدير وتحليل الحساسية في طرائق احتساب الانتاجية الجزئية والكلية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
21. العليوي، رضا صاحب، غدير جواد كاظم الخالدي، النفقات الاجتماعية وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 15، العدد 2، 2018.

22. العنزي، علي عايد ناصر، هاشم مرزوك الشمري، هدى زوير مخلف، اثر التباطؤات الزمنية لقنوات انتقال السياسة النقدية على اجمالي الاستثمار في العراق للمدة 2005 – 2020، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة واسط، المجلد 15، العدد 47، 2023.
23. فارس، ناجي ساري، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد واحد وسبعون، 2021.
24. لطفي، وفاء، القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 1، 2023.
25. المتيم، محمود احمد، المخزنجي، امانى صلاح محمود، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد 1، العدد 1، 2020.
26. المتيم، محمود احمد، وآخرون، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الاول، العدد الاول، 2020.
27. مجاهد، عبير محمود، قضية البطالة في مصر وتأثيرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثروة يناير 2012-مدرس بقسم الاقتصاد-كلية التجارة جامعة الازهر، 2012.
28. مجيد، سحر عبد الحسين وآخرون، معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2019)، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 42، المجلد 11، 2022.
29. مصطفى، ايمان محمد عبد اللطيف، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (2000 – 2018)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة مصر للعلوم والتجارة، 2020.
30. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الوضع الاقتصادي في مصر، دراسة اقتصادية، 2014.

خامساً: الرسائل والاطاريح

1. البحيصي، محمد خليل، ظاهرة الركود التضخمي بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018.
2. حسون، اياد كاظم، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2010 مع اشارة لبلدان مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
3. حسين، نمارق قاسم، قياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارته خاصه الى العراق للمدة 1990-2015، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.
4. الحسيني، جعفر عبد الامير عزيز، تحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (بلدان مختارة)، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
5. الحسيني، هاشم جبار، ادارة الموازنات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الامريكية والهند (دراسة قياسية تطبيقية مقارنة للمدة، 1996-2010)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012.
6. الدعمي، حسن محمد جواد، أثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة (1990-20017)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018.
7. الزبيدي، سعدون رشيد خضير، تحليل الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2012)، رسالة- ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2013.
8. الساعدي، العبد الرزاق محمد صالح، الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية- الواقع والافاق الدنمارك نموذجاً، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.

9. علوان، وسام حسين، السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004-2016) دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2018.
10. الفلاح، مصطفى محمد عبيد جاسم، قياس وتحليل العوامل المحددة للفقر في الاقتصاد العراقي للمدة من 1996-2019، رسالة¹-ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2020.
11. كاظم، ليندا علي حسين، سياسة تمويل المشاريع الصغيرة ودورها في معالجة البطالة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
12. الكنانى، مهند عودة شهاب، برنامج تنمية الاقاليم ومؤشرات الفقر والبطالة في العراق للمدة (2006-2018) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية¹ الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2020.
13. لموتي، حمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
14. معمر، سمية، تقدير مساهمة نمو الانتاجية الكلية في نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر دراسة قياسية (1970-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي، 2017.
15. وهبية، سويبي، دور اسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. المرجع الالكتروني للمعلوماتية، الدخل الشخصي والدخل المتاح على الرابط <https://mail.almerja.com>
2. اقتصاد الهند، انظر للموقع <https://ar.m.wikipedia.org>
3. الحافظ الصاوي، اقتصاد-الهند-نمو-متراكم-وتحديات-بارزة <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023>

4. اسرار الفأنة وعلاقتها بالتضخم، انظر

<https://www.wammonnews.net/article/243>

5. الوردادي، عبد الله، الهند وخيبة الأمل الاقتصادية،

<https://aawsat.com/home/article/3121776>

6. متوسط دخل الفرد في الهند، يمكن الوصول إليه عبر الرابط:

<http://www.egyptsonline.com>

7. مؤشر البؤس.. ما هي الدول التعيسة والسعيدة على مستوى العالم؟، يمكن الوصول إليه عبر

<https://daqaeq.net> الرابط التالي:

8. عكرش، هدى، ما هو مؤشر البؤس الاقتصادي، موقع كرسي للتعليم، 2023، على الرابط

<https://coursee.org>

9. الهند.. تقدم اقتصادي وفقير مخيف، يمكن الوصول إليه عبر الرابط:

<http://www.alaraby.co.uk>

المصادر الانكليزية

1. Björn Katzmann, Gustav Veres, Economic Freedom, and the Effect on Misery, Bachelor's thesis in Economics, School of Business, Economics and Law University of Gothenburg, 2021, p4.

2. C.E. Cryder et al , Misery Is Not Miserly Sad and Self- Focused Individuals Spend More , Association for psychological Science, Volum19-Number6 ,2008.

3. GEORGE-ANOKWURU, Chioma Chidinma, FISCAL POLICY AND MISERY INDEX IN NIGERIA ,International Journal of Economics ,Commerce and Management, United kingdom, University of port Harcourt, Rivers State, Nigeria, Vol. X ,Isse6, 2022.

4. GEORGE-ANOKWURU, ChiomaChidinma, FISCAL POLICY AND MISERY INDEX IN NIGERIA, International Journal of Economics ,Commerce and Management, United kingdom, University of port Harcourt, Rivers State, Nigeria, Vol. X ,Isse6, 2022.

5. HEINZ WELSCH, MACROECONOMICS AND LIFE SATISFACTION: REVISITING THE "MISERY INDEX" , Journal of Applied Economics, Vol X ,No. 2, 2007.

6. J I U b a h et al , Misery and Economic Growth Nexus in Nigeria , Implications for Electrical Energy Management, IOP Conf , Series :Earth and Environmental Science 665. 2021.

7. J I U b a h et al , Misery and Economic Growth Nexus in Nigeria; Implications for Electrical Energy Management, Department of Economics & Development Studies, Covenant University, Ota, Nigeria, 2021, p1.

8. N. GREGORY MANKIW, MACROECONOMICS, First Printing , Worth Publishers, 41 Madison Avenue, New York NY 10010, 2009, P221.

N. GREGORY MANKIW, MACROECONOMICS , Worth Publishers, Harvard University , SEVENTH EDITION, 2005.

9. the okun misery index in European union countries from 2000 to 2009-2010. Tomasz-Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe Provided in Cooperation with: Institute of Economics , University of Łódź, p204.

الملاحق

ملحق رقم (1) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الهندي للمدة (2004 – 2022)

الاندخار (ترليون روبية)	الاستثمار المحلي (ترليون روبية)	معدل الفقر %	سعر الفائدة (الإقراض)	معدل البطالة %	معدل التضخم %	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (روبية)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ترليون روبية)	السنة
9.96	12.16	39.9	10.92	8.5	3.8	48231.55	31.86	2004
11.2	14.86		10.75	8.7	4.2	51224.8	36.32	2005
14.5	18.38	29.5	11.19	8.6	5.8	54516.53	42.55	2006
16.84	23.19	22.47	13.02	8.5	6.4	57838.56	48.99	2007
18.08	22.49		13.31	8.4	8.3	58781.78	55.14	2008
20.74	27.17	32.9	12.19	8.4	10.9	62527.19	63.66	2009
26.16	33.7		8.33	8.3	12	66912.33	76.34	2010
28.58	36.67	22.5	10.17	8.2	8.9	69467.09	87.36	2011
32.67	40.28		10.60	8.1	9.5	72288.03	99.44	2012
36.01	39.67	39.9	10.29	8	10	75912.99	112.34	2013
39.19	45.85		10.25	8	6.7	80533.19	124.68	2014
42.09	46.84	18.7	10.01	7.9	4.9	85945.88	137.72	2015
46.78	47.82	18.1	9.67	7.8	4.9	91945.76	153.92	2016
52.14	55.33	13.4	9.51	7.7	3.3	97065.6	170.9	2017
56.49	64.31	11.1	9.45	7.7	3.9	102212.4	189	2018
9.96	61.85	12.7	9.47	6.5	3.7	105086.5	201.04	2019
11.2	57.28	14.7	9.15	10.2	6.6	98018.08	198.3	2020
14.5	74.92	11.9	8.70	7.7	5.1	106040.2	234.71	2021
16.84	86.57		8.57	7.3	6.7	112946.2	272.04	2022

المصدر:

- مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

ملحق رقم (2) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد المصري (2004-2022)

الادخار المحلي (مليار جنيه)	اجمالي الاستثمارات المحلي (مليار جنيه)	معدل الفقر %	سعر الفائدة (الإفراض) %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	السنة
12.2723	82.2	16.6	13.38	10.3	11.3	45610.06	485.3	2004
14.07654	96.8		13.14	11	4.9	46713.88	538.5	2005
18.38261	115.7		12.60	10.5	7.6	48948.73	617.7	2006
21.22592	115.3		12.51	8.8	9.3	51405.02	744.88	2007
27.34545	200.5	21.6	12.33	8.5	18.3	54015.45	895.5	2008
23.73866	200		11.98	9.1	11.8	55444.65	1042.2	2009
31.23412	235.3	25.2	11.01	8.8	11.3	57128.34	1206.6	2010
30.63333	234.5		11.03	11.8	10.1	56867.03	1371.1	2011
22.63333	268.4	26.3	12.00	12.6	7.1	56833.03	1674.7	2012
22.71318	264.4	16.6	12.29	13.2	9.5	56745.70	1860.4	2013
15.92539	290.6		11.71	13.1	10.1	57047.49	2130	2014
19.13747	349.2	27.8	11.63	13.1	10.4	58242.94	2443.9	2015
18.23313	407.5		13.60	12.4	13.8	59519.75	2709.4	2016
10.78125	626.8	32.5	18.18	11.8	29.5	60786.77	3655.9	2017
23.02195	873		18.32	9.9	14.4	62823.01	4666.2	2018
38.93508	1125.3	29.7	16.12	7.9	9.2	65131.99	5596	2019
33.83032	984.1		11.37	7.9	5	66285.46	6152.6	2020
27.33588	1010.9		9.43	7.4	5.2	67340.60	6663.1	2021
48.67477	1332.1		10.58	7	13.9	70659.45	7842.5	2022

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد
- مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

ملحق رقم (3) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)

الادخار المحلي (مليون دينار)	اجمالي الاستثمار المحلي (مليون دينار)	معدل الفقر %	سعر الفائدة (الإقراض) %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2007	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	السنة
13821.04	9005771.7	35	13.27	8.6	26.9	3655697	36.4	53235358.7	2004
21234.35	16291563.6	40	13.42	8.7	37.1	3608060	49.9	73533598.6	2005
30718.65	18082945.8	26.38	14.38	8.7	53.1	3784495	76.4	9558954.8	2006
37957.08	10411889.1	22.90	18.78	8.7	30.9	3888778	100	111455813.4	2007
68558.52	23842997.6	22.04	19.22	8.5	12.7	4128446	112.7	157026061.6	2008
29801.90	14758289.1	21.21	16.16	8.4	8.3	4117095	122.1	131275592.6	2009
50750.00	25716187.1	20.41	14.35	8.3	2.5	4243965	125.1	162064565.5	2010
84027.28	36422940.5	19.64	14.13	8.1	5.6	4407312	132.1	217327107.4	2011
94984.75	34183595.5	18.90	13.87	8	6.1	4801128	140.1	254225490.7	2012
103031.77	55450008.6	19.09	13.58	9.3	1.9	4931842	142.7	273587529.2	2013
91208.80	48515089.7	22.5	12.60	10.6	2.2	4771487	145.9	266420384.5	2014
42785.64	39636367.8	19.47	12.29	10.7	1.4	4863000	148	207876191.8	2015
41280.31	35204532.1	19.66	12.36	10.8	0.5	5399049	148.74	196924141.7	2016
60358.26	39572819.5	20.05	12.57	13	0.2	5177285	149.04	225722375.5	2017
92271.25	47290649.3	20.05	12.34	14.1	0.4	5186727	149.64	268918874.0	2018
88121.43	62800300.1	24.20	12.28	15.1	-0.2	5344620	149.34	276157867.6	2019
45586.42	42109253.4	31.7	12.31	8.6	26.9	4591551	150.24	215661516.5	2020
85943.00	57079389.7	29.6	11.84	8.7	37.1	4559618	159.26	301152818.8	2021
89453.45	59766019.9	25	11.64	8.7	53.1	4773644	167.22	383064152.3	2022

المصدر:

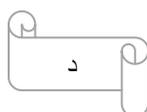
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة
- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة

Abstract

The research problem lies in how macroeconomic variables affect the economic misery index in selected countries, namely India, Egypt and Iraq, as its effect increases in Iraq due to the economic conditions that Iraq has been exposed to. The research is based on the hypothesis that there is an effect of macroeconomic variables (GDP, local investment, local savings) on the economic misery index.

The countries of the world, including Iraq, are trying hard to address the problem of economic misery, which is an indicator used to determine the quality or poor performance of the macroeconomic economy and measure the economic well-being of the country's citizens. Iraq suffers from major economic problems, including the weakness of the contribution of the main sectors, the most important of which are the agricultural and industrial sectors, to the gross domestic product and reliance on a single source of income, which is oil. This is due to a set of economic, political and security conditions that Iraq has gone through, which have led to high rates of poverty and unemployment, in addition to declining investment rates and weak local savings, in addition to high rates of inflation, which has led to a decrease in the purchasing power of the Iraqi individual.

Some countries have succeeded in reducing the economic misery index by following some policies that are capable of addressing the problem, so the research will review the experiences of some countries (India, Egypt) in the field of the economic misery index and try to extract lessons from these experiences and apply them and benefit from them in the case of the Iraqi economy. The researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that there is an inverse relationship between the economic misery index and (gross domestic product growth, local investment, savings). The study recommends developing economic strategies by working to increase investments and savings and addressing the problem of unfair income distribution. By creating a clear economic vision and addressing the imbalances that caused the high levels of the economic misery index.



**The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific
Research
University of Karbala
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics - Postgraduate Studies**



**Measuring and analyzing the relationship between the
economic misery index and some macroeconomic
variables in selected economies, with reference to Iraq**

**A thesis submitted to the Council of the College of Administration and
Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for
obtaining a master's degree in economic sciences**

Provided the student

Duha Ahmed Hashem Bahr Al-Ulum

Supervised by

ass. Prof .Dr Khudair Abbas Hussein Al-Waeli

AD 2024

AH 1446